

الصناعة الأمريكية

الهيكل - السلوك - الإنجاز

تأليف

الدكتور/ ريتشارد دكيفز

جامعة هارفارد

ترجمة

الدكتور/ عبدالعزيز بن عبدالله الزوم

مكتبة العبيكان

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

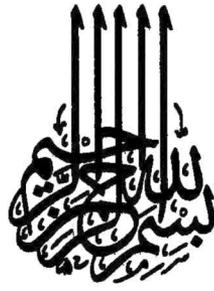
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩



مقدمة المؤلف

هذا الكتاب القصير في موضوع التنظيم الصناعي وُضع ليكون مقدمة مختصرة لأحد مواد أساسيات الاقتصاد. ومع مرور السنين ظهرت هناك تشعبات كثيرة ومهمة في مواضيعه الجانبية بجانب ما كان قد وضع لأجله ابتداءً. وبعض المستخدمين لهذا الكتاب جعلوه المرجع الأساس لمادة التنظيم الصناعي لطلبة البكالوريوس، مستعينين في توضيح مفاهيمه العامة بدراسات جانبية لقضايا خاصة في القطاع الصناعي، إضافة إلى مراجع أخرى مشابهة. وبعض المستخدمين الآخرين توسعوا في استخدامه ليغطي الاحتياج في برامج دراسية أخرى في مجال إدارة الأعمال أو السياسة العامة. وفي طبعات منقحة تلت لهذا الكتاب رأيت أن أقوم بمد قرائه بمزيد من التغطية العلمية للمفاهيم والقضايا الأساسية في موضوع التنظيم الصناعي، محاولاً تجديده مستعيناً بالمواضيع ذات التطور السريع، مما أعطاه صبغة النضج العلمي بشكل أو بآخر، وفي الوقت نفسه جعلته قابلاً لأن يكون سهل الفهم على الطلبة الذين خلفيتهم في الاقتصاد تعتمد بالدرجة الأولى على جوانب الاقتصاد الجزئي الأساسية.

وفي هذه الطبعة السادسة كان التغيير الأكبر قد ظهر في البابين الرابع والسادس. ففي الباب الرابع كانت الإضافات تعكس التغيرات الأساسية في مفاهيمنا عن تحليل السلوك السوقي. وتقليدياً كان يتم الحديث عن جوانب المنافسة السعرية، وكذا أشكال التآمر السعري. أما الآن، فإننا نُقدّر بأن المنافسة السعرية صار يركّز عليها في إطار المدى القصير المحاط بالالتزامات

الموردية الثابتة غير القابلة للرجوع عنها؛ مثل الاستثمارات في الوحدات الإنتاجية، وفي الأجهزة، والبحث، والأصول الموردية الأخرى المماثلة. والمنافسة في مثل هذه القرارات الاستثمارية تضع الحدود الأساسية لأشكال المنافسة المتكررة الحدوث في المدى القصير. إن أهمية ما نسميه "بالمنافسة الملتزمة" هي بالمثل أخذت حقها من البحث والتحقيق في الباب الرابع. أما التغييرات في الباب السادس فهي تعكس بشكل أساس الضعف الحادث في سياسة مكافحة الاحتكار التي طرأت خلال العقد الماضي.

إن هذه الطبعة المنقحة قد منحتنا فرصة مهمة لأن نعطي مزيداً من الاهتمام بالقضايا المهمة الحالية، حتى لو لم يظهر تغييراً جوهرياً في التنظيم العام للكتاب. كما أعطينا اهتماماً خاصاً بالأهمية الأساسية للمنافسة الدولية التي أثرت على تعريفاتنا للسوق، وكذلك على تحليلنا لسلوك الأفراد والشركات المتعاملين فيه. كما أن التأثيرات الخاصة بالتححرر من التنظيم في الصناعات التي كانت تقليدياً منظمة قد أعطيت مزيداً من التحليل في الكتاب كل ذلك أعطى الموضوع شكلاً أكثر تناسقاً.

والمؤلف كثير الامتنان لاستدراكات المستفيدين من هذا الكتاب في طبعته السابقة، سواء أكانت استدراكات خاصة أم عامة. والشكر أيضاً لطلبة البكالوريوس في مادة التنظيم الصناعي، الذين كانوا أشبه بحقل تجارب في تعريض أنفسهم لهذه الجوانب الجديدة من أصول تدريس الكتاب.

مقدمة المترجم

لقد كان لموجة العولمة وتحرير التجارة الدولية دور مهم في إعادة الهيكلة الاقتصادية وبالذات في الدول النامية لتأخذ الميزات النسبية دوراً قيادياً في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفي الماضي عندما كانت اقتصادات الدول النامية معزولة ومليئة بأشكال التشوهات السعرية وتسيطر عليها الأساليب الحمائية المختلفة، كانت شركات القطاع الخاص فيها تتمتع بكل الأرباح الاحتكارية الممكنة، وكانت تُحمى بموانع دخول إقليمية كفيلة بضمان الحصول على حياة هادئة من مشكلات المخاطر السعرية، ناهيك عن سلوكيات المنافسة السعرية الافتراضية.

إن هذا التوجه الجديد في انفتاح الأسواق سيجعل اقتصاداتنا النامية أكثر اندماجاً في الاقتصادات العالمية، وسيجعل الهياكل السوقية لدينا عرضة للتغير المستمر والتأثر بالهياكل السوقية في الدول الأجنبية. وستساهم الشركات متعددة الجنسية في إعادة رسم أو ربما خلخلة التراكيب الهيكلية السوقية في الدول التي أصبحت قادرة على الانتقال إليها بحرية. وهذه الشركات بما أوتيت من كفاءات تسعيرية وتقنية ستكون قادرة في التأثير على الأرباح والتكاليف لشركاتنا في القطاع الخاص.

إن هذه التغيرات التي بدت بوادرها ستؤدي لا محالة إلى حدوث نقلة مهمة في الاستراتيجيات السوقية التنافسية لشركاتنا، وستبدأ منشآت احتكار القلة لدينا بإعطاء اهتمام أكبر بعناصر الهيكل السوقية، كتركز البائعين، وتمييز المنتجات، ومحاولة إيجاد موانع للدخول إلى أسواقها.. إلخ.

وليس مستبعداً أن يزداد تركيز البائعين في أسواقنا المحلية، وأن تزداد فرص الاندماجات والتكتلات بأنواعها الرأسية والأفقية. وبما أن مبدأ تعظيم الأرباح وتقليل التكاليف هو الذي يوجه خيارات المنشآت سواء الوافدة إلى أسواقنا أو القائمة أصلاً فيها، لذا فإن تغييرات كبيرة في السلوك السوقي للمنشآت المشاركة في أسواقنا تبدو أمراً محتملاً. وستتبنى هذه المنشآت طرقاً مختلفة فيما يتعلق بقراراتها التسعيرية السوقية؛ مثل تثبيت الأسعار، والكارتل، والقيادة السعرية، وأنماط التآمرات السعرية التكتيكية الأخرى المعروفة. وليس مستبعداً أيضاً إذا نشأت في الأفق بوادر مزيد من المنافسة السوقية أن تظهر أشكال متفاوتة من سياسات التسعير الافتراضية التي تنطلق من رغبة المنشآت القائمة في السوق في إبعاد المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول أو الصغيرة التي أخلت بالاتفاقات السعرية التآمرية.

إن أسس التحليل الاقتصادي تؤكد أن الهياكل السوقية وسلوك المنشآت داخل هذه الهياكل يؤثران على مستوى الإنجاز المتحقق في اقتصاداتنا. والإنجاز بعناصره المعروفة: كالكفاءة في استخدام الموارد، والتطوير في توسيع وتحسين تدفق السلع والخدمات، والثبات في الأسعار والتوظيف، والعدالة في معاملة أفراد المجتمع، تحقيقها مرهون بقدرتنا أولاً على التعرف على طبيعة الهياكل السوقية السائدة في اقتصاداتنا وعلى أنواع السلوك السوقي الذي يصف وضع المنافسة في هذه الأسواق في شتى القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية. ودولنا العربية كلها في حاجة ماسة لأن تحسن من إنجازها السوقي، لذا فمن الواجب أن تسعى أكثر من أي وقت مضى، عندما كانت اقتصاداتها معزولة، إلى استخدام أدوات نظرية السعر لتفحص هياكلها

السوقية وتأمل أشكال السلوك السوقية فيها واستنتاج الأسباب الجيدة والسيئة التي تشرح مستوى الإنجاز المتحقق لديها. وقد تنشأ لدينا حاجة من خلال هذه المعرفة لتقييد بعض أنواع السلوك السوقية إضافة إلى السعي نحو تغيير بعض عناصر الهيكل السوقية التي تعيق الإنجاز الأمثل في قطاعات اقتصاداتنا المختلفة. ولعل الوقت قد حان لأن يقوم صناع السياسة الاقتصادية في بلداننا ومع حلول عصر العولمة وتداخل الاقتصادات العالمية بسن السياسات ووضع القوانين التي تمنع الاحتكار وتشجع المنافسة وتضمن مستوى متقدماً ومقبولاً من الإنجاز السوقية وقادراً على تحقيق التوزيع الأمثل لمواردنا الاقتصادية النادرة.

لقد حاولت السياسة العامة في الدول الصناعية تطوير المنافسة وتقليل نفوذ الاحتكارات في أسواقها المختلفة، ولذا أوجدت القوانين وتبنت التنظيمات المختلفة التي تحكم ممارسات وحدات الأعمال في تلك الأسواق. ومؤلف الكتاب "ريتشارد كيفز" الذي أتمننا ترجمته بحمد الله قد قام بمحاولة متميزة لدراسة قطاع الصناعة الأمريكية مستعرضاً أشكال الهياكل السوقية المختلفة القائمة في تلك الأسواق من خلال تطورها التاريخي من بداية القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر، كما حلل سلوك المنشآت الصناعية ضمن هذه الهياكل السوقية. وبعد ذلك استخدم النتائج التي توصل إليها في الحكم على مستوى الإنجاز المتحقق لقطاع الصناعة هناك. وكما هو حري بنا أن نستخدم مثل هذه المناهج العلمية في الحكم على أسواقنا المحلية، إضافة إلى إدخالها بوصفها موادّ دراسية تدرّس في المجالات ذات العلاقة، وبالذات مجال التنظيم الصناعي، والتسويق، وإدارة الأعمال، والسياسة العامة.. ونحو ذلك.

ولعلي أتقدم - بعد حمد الله عزَّ وجلَّ على إتمام هذا الكتاب بالشكر
الجزيل لكل من ساهم في جعله على الصورة التي هو عليها الآن. وأخص بذلك
سعادة الأستاذ الدكتور/ صبحي محمد إسماعيل أستاذ الاقتصاد الزراعي
بجامعة الملك سعود الذي لم يألُ جهداً في إمدادي بالكثير من المرادفات
العربية التي كنت أحتاج إليها لترجمة هذا الكتاب، إضافة إلى مراجعته
المستمرة لملازم الكتاب قبل إتمامه التي كان لها أكبر الأثر في إثرائه.

وأكرر شكري وتقديري إلى سعادة الدكتور/ بدر الدين سفيان من قسم
الاقتصاد الزراعي بجامعة الملك سعود الذي تكرَّم بالمساعدة في إدخال الرسوم
البيانية فألبس الكتاب حلته الجميلة التي هو عليها الآن.

والشكر موصول إلى سعادة الأستاذ/ أحمد محمد أبو العز الذي قام
بطبع مسودة الكتاب، فأبدع بموهبته التي عرفتها عنه في إخراج الكتاب
إخراجاً يعز عن الوصف، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأخيراً وليس بآخر، فإن شكري لن ينقطع لكل من سيزودني
بملاحظاته وآرائه وتعليقاته عن أوجه النقص أو أبواب القصور التي ربما تظهر
في طبعته الأولى، لعلي أتلافها في طبعات قادمة. وما جهدي في ترجمة هذا
الكتاب إلا من باب جهد المقل وأسأل الله أن أكون قد وفقت فيه بأكمله، أو
على الأقل في غالبه كما أسأله أن ينفع به، إنه سميع مجيب.

الدكتور/ عبد العزيز بن عبد الله الزوم

”فهرس المحتويات“

الصفحة	الموضوع
	الباب الأول:
١	قطاع الأعمال وتنظيمه
١	موضوع الكتاب
٣	هل تعمل المنشآت على تعظيم أرباحها
١٠	صناعات في المقتصد
١٩	تركز البائعين في الاقتصاد الأمريكي
٢٦	دراسة التنظيم الصناعي
٣٠	الملخص
	الباب الثاني:
٣٢	عناصر الهيكل السوقي
٣٢	العلاقات بين العناصر الهيكلية
٣٥	تمييز المنتج
٤٢	موانع الدخول
٥٨	عناصر أخرى للهيكل السوقي
٦٥	الهيكل السوقي مع الوقت
٧٠	الملخص

الباب الثالث:

٧٢	المؤسسة الكبيرة
٧٤	الشركات الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي
٧٦	التنوع
٨١	التكامل الرأسي
٨٦	الشركة متعددة الجنسية
٩١	كبر الشركة والهيكل السوقي
٩٤	الملخص

الباب الرابع:

٩٦	السلوك السوقي
٩٦	ما هو السلوك السوقي
٩٧	مجال السلوك السوقي
١٠٣	السياسات السعرية
١١٧	سياسات المنتج
١٢٦	المنافسة الملتزمة ومعوقات الدخول
١٣٣	الملخص

الباب الخامس:

١٣٦	الإنجاز السوقي
١٣٦	معنى الإنجاز السوقي

١٣٨	الكفاءة
١٥٦	التقدم والبحث والابتكار
١٦٦	التوظيف الكامل وثبات السعر
١٦٩	الأبعاد الاجتماعية للإنجاز السوقي
١٧٤	الملخص

الباب السادس :

١٧٧	تشجيع المنافسة والتحكم في الاحتكار
١٧٧	القوانين وأهدافها
	لمحة عن قوانين مكافحة الاحتكار
١٧٩	وتشجيع المنافسة الفيدرالية
١٨٥	قوانين مكافحة الاحتكار والهيكل السوقي
١٩٧	قوانين مكافحة الاحتكار والسلوك السوقي
٢٠٦	قوانين الاحتكار: قضايا على السطح
٢١٥	الاستثناءات من المنافسة: نظام براءة الاختراع
٢٢٠	الملخص

الباب السابع :

٢٢٣	السياسة العامة: التنظيم والمؤسسات العامة
٢٢٤	التنظيم المباشر للأعمال
٢٤٥	المؤسسة العامة
٢٥٤	الملخص

الباب الأول

قطاع الأعمال وتنظيمه

حينما نتجول في شوارع نيويورك فسوف تمرّ بالمراكز الرئيسية Head Quarters لنحو ٥٠٠ شركة من أكبر الشركات الصناعية، وسوف ترى على جانبي الطريق محلات الجيلاتي والهوت دوق والنظارات الشمسية وغيرها. وبين هذه المؤسسات الأمريكية الخاصة يقع ١٤ مليون وحدة أعمال فردية تقوم بامتصاص دخول، وكذلك استخدام مهارات المجتمع الأمريكي، كما تستخدم المواد الخام للبلاد وتنتج تياراً واسعاً من السلع والخدمات التي تدخل في تكوين الناتج القومي الإجمالي.

ما هو موضوع الكتاب ..؟

يهتم الاقتصاديون الذين يدرسون سلوك وإنجاز النظام الاقتصادي بالكثير من ملامح وحدات الأعمال، فمن خلال أفعال هذه المنشآت تُحقق الكثير من الأهداف العامة أو تُهدر. فهل تقوم مثلاً وحدات الأعمال هذه بالاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج النادرة في المجتمع..؟ وهل تنتج أفضل توليفة من السلع - البنادق، الزيت، ملمع الأحذية، وغيرها من السلع والخدمات- التي يحتاجها المستخدم النهائي..؟ وهل تسهم في حدود إمكاناتها في تحقيق المعدل المطلوب من النمو الاقتصادي..؟ وهل تخطط أنشطتها بطريقة تساعد في استقرار الدخل القومي والتوظيف..؟.

إن دراسة سلوك جميع وحدات الأعمال الفردية في المجتمع في آن واحد لا تقل أهمية عن دراسة الاقتصاد ككل. ودراستها واحدة واحدة بشكل مفرد، يجعلنا نخسر منظر الغابة من أجل الأشجار. فموضوع التنظيم الصناعي Industrial Organization إذاً يوضح الفرق بين هاتين النظرتين المتفاوتتين تماماً. ووحدات الأعمال الفردية يبقى بعضها على اتصال ببعض في الأسواق. والسوق يتضمن مجموعة من البائعين والمشتريين لسلعة معينة، شُغلوا فيما بينهم بتحديد شروط بيعها. وتسمى مجموعة البائعين الذين يشاركون في سوق ناتج ما بالصناعة المنتجة لذلك الناتج. ويتناول جزء كبير من هذا الكتاب الطرائق التي يؤثر بها تنظيم هؤلاء البائعين على إنجاز السوق وعلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ولذلك نستخدم مصطلح التنظيم الصناعي.

يتناول فرع رئيسي من علوم الاقتصاد - وهو النظرية السعرية - الأسواق والصناعات. ودراسة التنظيم الصناعي والصناعات القائمة في الواقع هي شكل من أشكال النظرية السعرية التطبيقية. ويوضح هذا الكتاب كيفية تطبيق المفاهيم الأساسية للنظرية السعرية التي تعلمناها على الصناعات في الاقتصاد الأمريكي. وهو يلخص ما اكتشفه الاقتصاديون وذلك بتطبيق هذه المفاهيم على الصناعات الأمريكية. كما يراجع السياسات الحكومية الخاصة بالأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح كيفية تقويم هذه السياسات والتغيرات الواجب أخذها بعين الاعتبار.

هل تعمل المنشآت على تعظيم أرباحها..؟

Do Enterprises Maximize Profits..?

تعتمد النظرية السعرية بشكل كبير على افتراض أن منشآت الأعمال تعمل على تعظيم أرباحها. فمن بين الأهداف المختلفة التي تحكم قرارات المديرين كون حافز الربح هو الحافز الأقوى. ويُسوِّغ الاقتصاديون ذلك بأن المديرين في الصناعات التنافسية مضطرون لمحاولة تعظيم أرباحهم. وهم بذلك ومن خلال اجتهداهم بشكل فردي من أجل النجاح، يوجدون ضغطاً لا شعورياً على من لا يكثرث بالتكاليف. أو بعبارة أخرى على هؤلاء الذين لا يعملون على تعظيم أرباحهم. حيث يخفقون في التكيف مع منافسيهم الأكثر خطورة، ومن ثمَّ يعانون من الخسائر، ويخرجون من السباق آجلاً أم عاجلاً. وتفترض النظرية الاقتصادية المتعلقة بالأسواق أن المديرين يهدفون إلى تعظيم أرباحهم حتى من دون الضغط المستمر الذي تفرضه المنافسة الكاملة. وبغير هذه الفرضية يكون من الصعب التوقع بالكيفية التي تتصرف بها هذه الأسواق.

وعند استخدام النظرية السعرية لدراسة سلوك الأعمال في واقع النظام الاقتصادي لا يمكن تجنب سؤال مهم حول ما إذا كان فرض تعظيم الربح يمدنا بتوقعات موضوعية عن قرارات وحدات الأعمال. فرجل الأعمال المسؤول مثلنا تماماً، يسعى إلى تعظيم منفعته الشخصية. ويبدو أن أرباح وحدات الأعمال تُعدّ المصدر الرئيسي للتعويض، ومن ثمَّ لمنفعة المسؤول. ولكن ماذا عن المدير الذي يضحى ببعض الربح من أجل حياة أيسر في الوظيفة أو من أجل بريق عمل صفقات واتفاقات كبيرة..؟ إذا رضي المديرون بمستوى مقبول من

الربح، ثم خصصوا طاقاتهم (وموارد الأعمال) نحو أهداف أخرى، فسوف يحتاج الاقتصاديون إلى إيجاد هدف آخر عند تحليلهم لسلوك الأعمال. إلا أنه إذا افترض أن المديرين يجاهدون من أجل الأرباح مع وجود مجال محدود لأهداف أخرى، عندئذ يمكن أن يركز التحليل الاقتصادي وبشكل مقبول على تعظيم الربح بوصفه هدفا أساسيا.

Profit Maximization and "Big Business" الكبيرة

حينما يسأل الناس عن دور الأرباح في تشجيع مديري الأعمال، نادرا ما يكون في أذهانهم الصيدي الصديق في الحي. لأن أرباحه تشكل دخله. أما مديرو المؤسسات العملاقة فربما يكون لديهم الفرصة والحافز لتحقيق أهداف أخرى غير تعظيم الربح. فهم ليسوا أصحاب هذه المؤسسات العملاقة التي يديرونها. حيث إن حاملي أسهم هذه المؤسسات والشركات العملاقة هم آلاف من الأفراد والمؤسسات التمويلية. والمؤسسات الكبيرة الأمريكية يزيد عدد مالكي أسهمها عن عدد العاملين فيها. كما أن الكثيرين من هؤلاء الملاك ينتظرون فقط الشيكات التي تمثل نصيبهم من الأرباح الموزعة. وليس لديهم بطبيعة الحال الوقت ولا الموارد لاكتشاف الكيفية التي تدير بها الإدارة شركتهم. وتأتي أصواتهم وآراؤهم الرسمية من خلال الاجتماع السنوي للمساهمين. وفيما عدا حضور هذا الاجتماع تختار الغالبية العظمى منهم فقط توقيع استثمارات التصويت التي تعبر عن آرائهم في الإدارة العامة. حتى المستثمرون الكبار مثل صناديق الاستثمار Mutual Funds أو صناديق معاشات التقاعد Pension Funds وغيرها من المؤسسات التمويلية الأخرى عادة لا تسهم بفاعلية في شؤون

المؤسسة التي تستثمر فيها. ولذلك يقال بأن التحكم في شؤون المؤسسات الكبيرة ينتقل من ملاكها ويوضع في أيدي مديريها. والإدارة لا يمكنها تجاهل اهتمامات حاملي الأسهم كلية، فقد يكون للمساهم حصة كافية من الأسهم أو قوة تصويت كبيرة قادرة على إخراج الإدارة الحالية إلى الشارع، ولكن هذا لا يحدث كثيراً في العادة.

وبالعودة إلى ما بينه *Adolf A. Berle and Gardiner C. Means* عام ١٩٢٩م
 عن يتحكم في أكبر ٢٠٠ مؤسسة غير مالية في الولايات المتحدة، من منظور من يحمل القوة في اختيار مجلس الإدارة. وجد التقرير أن ٢٢ شركة ظهر التحكم فيها في أيدي الغالبية العظمى من مجموعة المساهمين، وفي ٨٨ شركة أخرى وقع التحكم كلية في أيدي مديريها. ولقد قرر بيرلي ومينز أنه في غيبة مجموعة المساهمين الخارجيين الذين يمارسون الرقابة، يمكن للمديرين أن يتحكموا في مجلس الإدارة، ويكونوا هم الذين يقررون ويحكمون على نجاح أنفسهم. ولقد راجع حالياً *Edward S. Herman* نتائج بيرلي ومينز، ورصد ظهور المؤسسات الإدارية في القرن العشرين، مستخدماً عينة مكونة من ٤٠ شركة كبيرة في سنة ١٩٠٠ - ١٩٠١م، وقد ابتدأ بنسخة معدلة من بيانات بيرلي ومينز ثم قدم تحليلاً مقارناً عن أكبر ٢٠٠ شركة عام ١٩٧٤م. ووضحت النتائج أن ٢٣,٨٪ من الشركات الكبرى تقع تحت تحكم مديريها حتى عام ١٩٠٠م، وزادت هذه النسبة إلى ٤٠,٥٪ سنة ١٩٢٩م، ثم إلى ٨٢,٥٪ سنة ١٩٧٤م. أي إن النسبة من الشركات التي يتم التحكم فيها من قبل الغالبية من ملاكها قد انخفضت من ١٢,٥٪ عام ١٩٠٠ إلى ٩,٥٪ عام ١٩٢٩م، ١,٥٪ عام ١٩٧٤م. وفي معظم المنشآت الباقية فإن ملاك الأسهم الكبار يملكون نسبة من الأسهم تصل من (٥٪ - ٥٠٪)، وهذا يُعدّ كافياً لجعل المديرين رهن إشارتهم، لكنه غير كافٍ للتحكم في التصويت فوقهم. هذا الاتجاه جاء من القوى الطبيعية - ونعني بذلك التوزيع الأوسع للملكية الأسهم، وضياع فرص الأسر الإبداعية، والزيادة الكبيرة في أحجام الشركات^(١). ونفس التوجه ظهر في دول صناعية أخرى ولكنه أكثر تطوراً في الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) Edward S. Herman, Corporate Control, Corporate Power (Cambridge, England: Cambridge University Press 1981) Chap 2

الأهداف الأخرى للمدير *Other Goals for the Manager*

إذا لم تكن إدارة المؤسسة في أيدي من تؤول إليهم أرباحها فهل نتوقع أن يبقى هدف تعظيم الربح هو الهدف الرئيسي..؟ فلربما يحصل المديرون على منافع من توجيه موارد المؤسسة بطرائق معينة تختلف عن تعظيم الربح مثل:

١ - الحجم والنمو Size and Growth

قد يحاول المديرون جعل المنشأة أكبر حجماً أو يعملون على تعظيم إيراداتها الصافي وليس أرباحها. أو يعملون على إسراع نموها على حساب الأرباح^(٢). إن الإدارة التي تسعى إلى تعظيم الربح ليست ضد النمو بالطبع، ولكنها تحاول أن تضع نمو المؤسسة عند المعدل الأفضل لحاملي أسهمها - وهو ذلك المعدل الذي يعظم القيمة الحاضرة للأرباح المتوقعة بأخذ الحاضر والمستقبل في الاعتبار معاً. وقد تولع الإدارة بمعدل نمو أسرع من ذلك الذي يعظم القيمة الحالية لأرباح حاملي الأسهم. وحينئذ يتمتع المدير بمتعة الاختيار الحر بالنسبة لاتجاه توسع المنشأة. وتأتي منفعته من اتخاذ القرارات الكبيرة، فالمديرون الذين يتحررون من تحكم مراقبة حملة الأسهم يتخذون قرارات دمج بمعدل أكثر مما يجعل المنشأة أكبر، ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة ثروة حاملي الأسهم.

٢ - تجنب المخاطر Risk Avoidance

قد يميل المديرون إلى الحياة الهادئة، ويمكن أن يعني هذا أنهم يتجنبون المشاريع ذات المخاطر التي قد تكون مربحة جداً، وربما يميلون إلى أرباح أقل

(2) Robin Marris, "A model of the Managerial Enterprise", Quarterly Journal of Economics, Vol. LXXV11 (May, 1963), PP. 185-91.

ولكنها مؤكدة. ولقد أوضح John Kenneth Galbraith أن المؤسسات الكبيرة تستخدم مواردها لتشتري لنفسها بيئة مضمونة، ويقول بأن لدينا بعض الأدلة على أن الشركات التي يوجهها ويتحكم فيها مديروها تكون أقل رغبة في أخذ فرصتها في العمليات المربحة التي يمكن أن تجلب منافسين جدد في مجال نشاطها^(٣).

٣ - المزايا الوظيفية Perquisites

قد يميل المديرون إلى تضخيم مخصصاتهم بمرتببات عالية ومزايا وظيفية أو بمجموعة من المساعدين ذوي الأخلاقيات والمعاملات الطيبة. وفي الواقع يزداد تعويض المديرون كلما زادت حريتهم في الابتعاد عن التوجيه المباشر من قبل حاملي الأسهم، ومع زيادة القوة الاحتكارية لشركاتهم^(٤). ومع ذلك فهناك شركات كثيرة تربط رواتب مسؤوليها بدرجة كبيرة بالأرباح التي تحققها الشركة، وبذلك تعطيهم حافزاً قوياً لتعظيم الربح. فمثلاً قد يعطي المديرون حقوق خيار الأسهم Stock Options أو حق التقاعد Pension المربوط بإحكام بالقيمة طويلة الأجل لأسهم الشركة، وحينما يُخدم حاملي الأسهم بدرجة جيدة فإن سعر السهم يرتفع ويكافأ المدير بناء على ذلك.

ما الذي يمكن أن نستنتجه من هذه البدائل..؟ وهل المؤسسات الكبيرة معظمة للربح أم لا..؟ الاقتصاديون قد أجروا العديد من الدراسات لمقارنة أداء شركات تحت السيطرة المباشرة لمالكيها بنظيرتها من الشركات التي تقع

(3) John Kenneth Galbraith, The New Industrial State, 4th ed. (Boston: Houghton Mufflin, 1985).

(4) Oliver E. Williamson, "Managerial Discretion and Business Behavior", American Economic Review, Vol. L11 (December 1962) PP. 1032-57.

السيطرة عليها في أيدي مديريها. والنتائج ليست قاطعة، ولكن توجد بعض الدلائل على أن الشركات التي يوجهها مديروها تعد أقل ربحية. ويبدو أن تجنب المخاطر يلعب دورا هاما في العملية الإدارية. حتى عندما يمارس المالكون الخارجيون تحكما كبيرا، فإن الشركات الكبيرة ربما تتصرف بطريقة تتجنب بها المخاطر Risk - Averse Way. وذلك لأن المديرين متجنبين المخاطر لا يستطيعون تنويع وظائفهم بالعمل لدى ٢٠ شركة، في حين أن مالكي الأسهم متجنبين المخاطر يمكنهم بسهولة تملك أسهم ٢٠ شركة.

لقد أصبح السلوك الإداري في الوقت الحالي موضع جدل عام، فبعض الملاحظين يقولون إن المديرين يضعون وزنا كبيرا للمدى الطويل بجعل شركاتهم في حالة مصممة لتبقى فيها إلى الأبد. ويدافع المديرين عن أنفسهم بأن مالكي الأسهم قد فقدوا صورة المدى الطويل وهم يركزون على الأموال التي يبقونها المدير من الإيرادات المتراكمة في ربع السنة الحالي، مع قليل من التفكير في أي شيء بعد ذلك. وللأسف ليس واضحا من يكسب هذا الجدل الهام.

المنشآت الكبيرة بوصفها منشآت بيروقراطية The Large Firm as a Bureaucracy

تعد المؤسسات الكبيرة مؤسسات بيروقراطية مثل أي قسم حكومي أو مؤسسة (منظمة) كبيرة توظف عددا كبيرا من الناس، ويجب على مديريها أن يوجد سلسلة من التعليمات ذات القوة لتخطيط وتنفيذ معظم قراراته لمن هم أقل منه في الخط الإداري. وبعض الشركات الكبيرة وخاصة التي تنتج مدى واسعا من المنتجات توزع السلطة إلى درجة تكون فيها وحدات مستقلة (لتصنيع،

وتطوير، وإعلان، وبيع المنتجات). وربما تحتفظ الإدارة المركزية بالتحكم في وظائف قليلة مثل البحث والتخطيط للتوسع المستقبلي.

ويعتقد بعض المختصين أن السؤال ليس مجرد ما إذا كانت هذه المؤسسات تعظم الربح، بل في الواقع ما إذا كانت تعظم أي شيء على الإطلاق..!! فقرارات الإدارة العليا تأخذ شكل وضع وتغيير القواعد التي تحكم القرارات الأقل في الخط الإداري، وتقرب وجهات النظر حينما تتعارض وجهات النظر والاهتمامات. وكل مجموعة من الموظفين أو وحدة تمارس دورها في قرار المؤسسة. فقوى المبيعات ربما تكون راغبة في زيادة الدعاية لتسهيل طريقها إلى العميل المستهدف. أما قسم الإنتاج فربما يرغب في تقييد عدد الموديلات المختلفة المنتجة من أجل تبسيط التحكم في خطوط التجميع. والمكتب المالي Treasurer's Office ربما يطالب بزيادة السعر لتحسين وضع السيولة. إذاً القرارات الناتجة ربما تكون كعاهدة سلام بين الأطراف المتعارضة أكثر من كونها خطة مركزية لتعظيم الربح. والمنشأة لديها إدارة عليا، وإحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير هي تبسيط خريطة التنظيم الإداري وتوازن القوة بين مجموعات الاهتمامات المختلفة. وبذلك فإن بيروقراطيته تهتم بالسلوك الذي يضمن بقاءه وربحيته في المدى الطويل. لقد أوضحت دراسة تاريخية لتطور الشركات الأمريكية الكبيرة كيف يطبق المديرون استراتيجيات المدى الطويل لشركاتهم لتغيير التهديدات والفرص في السوق، ولتغيير تنظيماتهم الداخلية، بحيث يكون الموظفون لديهم الحافز للعمل في الاتجاه

الصحيح مع لفت أنظارهم إلى هذه الأشياء الصحيحة^(٥). وهذا التصرف يبدو بشكل كبير مثل تعظيم الربح في المدى الطويل.

لذلك، وعلى الرغم من الاختلاف الواضح الكبير بين منظري النظرية الاقتصادية وواقع وحدات الأعمال الكبيرة في الحياة العصرية، إلا أنها تبدو متماثلة. فاهتمام الأعمال الكبيرة بأساليب الإدارة العلمية، وتركيزها على البحث الذي يهدف إلى تقليل التكاليف الحالية واكتشاف منتجات قيمة للمستقبل، هذه الأنشطة التي يمارسها المدير هي ما تشير إليها النظرية الاقتصادية فيما يتعلق برجال الأعمال المستقلين. وهذا السلوك لا يجعلنا نعد المؤسسات الكبيرة أكثر أو أقل كفاءة من الصغيرة أو الأقل بيروقراطية التي يديرها مالكوها، ولكنها تعني أننا يمكننا أن نستخدم فرض تعظيم الربح، ولب النظرية السعرية التي بناها الاقتصاديون لتوجيه دراستنا عن الصناعة الأمريكية - وذلك للمؤسسات الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

صناعات في المقتصد Industries in the Economy

لقد عرفنا الصناعة بأنها من تجمع بائعي سلعة محددة، وهي إحدى جوانب السوق الذي يرتب فيه البائعون والمشترون صفقاتهم. إن مفهوم الاقتصادي للصناعة له علاقة بالطريقة التي نتحدث بها عن الصناعة في كل يوم من أيام حياتنا. فعلى سبيل المثال، قبل الحرب العالمية الثانية تكونت صناعة الألمنيوم من "شركة الألمنيوم الأمريكية The Aluminum Company of America"،

(5) Alfred D. Chandler, Jr., *Strategy and Structure: Chapters in the History of American Industrial Enterprise*. (Cambridge, MA: M.I.T. Press, 1962).

المنتج الوحيد لبلوكات الألمونيوم داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الحائط الجمركي الأمريكي يمنع معظم الواردات، أما المعادن الأخرى فلم تكن بدائل مناسبة للألمنيوم. والمشترون في السوق الذين يريدون الألمونيوم، وليس أي معدن قديم آخر، وجدوا أن Alcoa هي الشركة التي يمكن أن يشتروا منها ذلك المنتج. ولم يسبب هذا التعريف للسوق والصناعة أي مشكلة. وبالمثل فالأشخاص الكثيرون الذين يرغبون في يوم معين بيع أو شراء أسهم عمومية لشركة الهاتف والتلغراف الأمريكية، جميعهم كان بإمكانهم تقديم عروضهم من خلال مركز واحد، وهو سوق نيويورك للأسهم والسندات. ومرة أخرى كان السوق والمشاركون فيه سهلي التعرف.

مشكلة حدود الصناعة The Problem of Industry Boundaries

إن مجرد تعداد رؤوس البائعين والمشتريين المشاركين في سوق منتج ما، لا يحل المشكلات المرتبطة بوصف بائعيه بأنهم يمثلون صناعات منفصلة. فالنظرية الاقتصادية تقول بأن كل المشاركين في السوق يجب أن يكونوا حساسين جداً للأسعار السائدة أو للممارسات التي يقوم بها المتعاملون الآخرون. وينبغي ألا يكونوا حساسين للظروف السائدة في الأسواق الأخرى. والصناعة التي نعرفها في الحياة العملية ينبغي أن تفي بهذه المتطلبات. لقد أثار Herein مشكلة حدود الصناعة - الحدود بين المنتجات، الحدود من الناحية الجغرافية، وحتى الحدود في الوقت.

فعلى سبيل المثال، حينما نما معدن الألمونيوم وأصبح أكثر أهمية بين المعادن الأساسية المستخدمة في الاقتصاد الحديث، وجد نفسه في منافسة حادة

مع الصلب والمعادن الأخرى في استخدامات تنمو أكثر وأكثر وفي هذه الأيام نجد التغيرات الجوهرية في أسعار أي من الألمونيوم أو الصلب قد تثير بعض الكلام عن تغيرات ممكنة في المعادن الأخرى. وهذه التغيرات المتوازية لا تظهر دائماً، حيث يمكن أن تحدث تطورات ثانوية كثيرة في الصناعتين دون تأثير واضح على الأخرى. وبذلك يمكن القول بأن المشتريين في سوق الألمونيوم حساسين جداً للأسعار التي تطرحها صناعة الألمونيوم، وهم أيضاً حساسون إلى حد ما للأسعار التي يطرحها منتجو المعادن الأخرى. إذاً أين يجب أن يرسم حد الصناعة - هل هو حول بائعي الألمونيوم أو حول بائعي المعادن الأساسية..؟ هذه هي مشكلة حدود الصناعة.

لقد اتضحت المنافسة بين الصناعات حينما أعلنت صناعة الصلب زيادة أسعار الـ Tinplate بنسبة ٨٪، اعتباراً من أول فبراير ١٩٧٦م، وعندها بدأ صناع معلبات المشروبات بالتحول الكبير من الـ Tinplate إلى الألمونيوم، وعندما حصل ذلك لم تلغ شركات الصلب هذه الزيادة في الأسعار فحسب، بل بدأت في إعطاء تخفيضات على الأسعار التي كانت سائدة قبل الزيادة. ومن الواضح أن صناع الصلب اعتقدوا أن منتجي الألمونيوم سوف يتبعون هذه الزيادة السعرية، ولكن ظروف المنافسة في صناعة الألمونيوم في ذلك الوقت جعلت زيادة الأسعار من قبل شركات الصلب في غير محلها.

ويمكن أن تظهر مشكلة حدود الصناعة في انتقال المشتريين من مجموعة من البائعين إلى مجموعة أخرى، مثل هذه الحالة المذكورة آنفاً. كما يمكن أن تظهر أيضاً في تغيير نشاط البائعين من منتج إلى آخر. فالمنتجون الذين ينسجون ألياف القطن إلى أقمشة، يمكن أن يتحولوا إلى نسج الكتان أو الألياف الأخرى. وفي هذه الحالة يكون ناسجو القطن حساسين إلى حد ما

بالتطورات في صناعة الكتان. لكن هل يجب أن تقع حدود الصناعة بين ناسجي القطن وناسجي الكتان أو حول صناعة النسيج..؟

إن أي محاولة لتقسيم كل المنشآت في الاقتصاد إلى صناعات منفصلة، من الواضح أنه سيجابه الآلاف من مشكلات الحدود مثل هذه التي ذكرنا. ووضع حدود كهذه لكل صناعة لا شك أنه سيكون أمراً تقديرياً. فرسم الحدود بطريقة واسعة أكثر مما يجب سيعمل على جمع منتجين يكون بعضهم إلى حد ما غير حساسين لممارسات بعض. ورسمها بشكل ضيق أكثر مما يجب سيفصل منشآت عن بعضها في صناعات تكون في الواقع بعضها حساسة لممارسات بعض. إن الإحصائيات المنشورة عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الرئيسية الأخرى عادة تُعطي خياراً بإلحاق عدد صغير من الصناعات المعرفة بشكل واسع وأيضاً عدد آخر من مجموعات معرفة بشكل ضيق داخل صناعات كبيرة أو واسعة التعريف. وباستخدام هذه الإحصائيات يمكن رسم الحدود بين مجموعات البائعين بالطريقة التي تفي بالغرض المنشود.

والمشكلة الأخرى الرئيسية لحدود الصناعة تظهر في المنتجات التي تباع في أسواق إقليمية، أو في الأسواق العالمية المنتشرة عبر الحدود الدولية. وباعتبار المنتج الذي يباع في الأسواق الإقليمية، نلاحظ أن البيرة مثلاً تتكون من - ولنكن واقعيين - الماء بشكل كبير. ولذلك تكون تكلفة نقلها عالية بالنسبة لقيمتها. في الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الأصناف التي يتم الإعلان عنها وتباع على مستوى قومي، ولكن في كل منطقة تواجه منافسة من مجموعة مختلفة من الأصناف المحلية، والتي في العادة تباع عند أسعار منخفضة وربما

تحتل حصة كبيرة من السوق المحلي. فهل يجب أن نعد صنع البيرة صناعة قومية، أو أنها مجموعة من الصناعات الإقليمية المترابطة..؟ إذا المشكلة تحتاج إلى النوع نفسه من الحكم والتقدير في رسم خط بين المنتجات المتشابهة جدا. وقضية الأسواق المحلية يمكن أن تكون حتى أكثر مشقة في تعريفها حينما نأخذ في اعتبارنا تجارة التجزئة.

أما التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية فتتطلب توسيع بعض حدود الصناعات إلى أبعد من حدود الدولة. فصناعة الألمونيوم تضم الآن نحو ٥٠ شركة مستقلة على مستوى العالم، ويرتبط السعر في الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها من الدول الصناعية بشكل محكم. وإلقاء نظرة على أي مكان موافق سيارات يوضح أن صناعة السيارات هي صناعة عالمية حتى لو كان المنتجون الوطنيون مازالوا يتمتعون ببعض المزايا في بلدهم. وفي العقود الأخيرة تطورت التجارة الدولية بشكل أكبر من الإنتاج المحلي، سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو غيرها من الدول الصناعية. لذلك يتزايد امتداد الأسواق ليصل إلى ما هو أبعد من حدود الدولة، وكثير من الشركات الأمريكية الكبيرة صار لها مواقع رئيسية في الخارج بين منافسيها الأساسيين.

وصف هيكل الصناعة Describing the Structure of an Industry

حينما نستقر في الرأي على حدود الصناعة، نعود إلى النظرية الاقتصادية لتوضح لنا كيف أن تنظيم المشاركين في الصناعة يؤثر على إنجازها. فالنظرية الاقتصادية تمدنا بتوليفة من المجموعات أو النماذج السوقية التي تهدينا إلى رؤية قوية. لقد تعلمنا أن الاحتكار المطلق Monopoly يتضمن بائعا

واحداً، وأن المنافسة الخالصة Pure Competition تتضمن عدداً كبيراً من البائعين في سوق معين. والمنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition، مثل المنافسة الخالصة تعتمد على عدد كبير جداً من البائعين الذين يكونون في سوق معين، حتى ولو كان كل منهم له بعض البصمات الشخصية. وحالة احتكار القلة Oligopoly في العادة تعرف بأنها عدد قليل من البائعين يحتلون السوق، ويغطون كل شيء، وكلمة "قليل تتضمن كل الأسواق التي تقع بين واحد وكثير، وهي بالتأكيد تعني مساحة واسعة في حد ذاتها". والنظرية الاقتصادية تقول لنا بأن الاختلافات بين هذه الأشكال (أو الصور) السوقية لها أهمية كبيرة لأنها تؤثر على إنجاز الاقتصاد.

ولكي نربط بين هذه النماذج السوقية والأسواق الواقعية في الاقتصاد الأمريكي نحتاج إلى بعض المفاهيم لقياس المشاركين وأنشطتهم. فعلى سبيل المثال تنافس القلة المكون من ثلاثة من البائعين، قد يتصرفون بشكل مختلف عما لو كانوا مكونين من عشرين من المنشآت، ما لم يكن بالطبع ثلاثة من العشرين يملكون كل السوق لأنفسهم في حين تعيش الـ ١٧ منشأة الأخرى على الهامش. إذا نحن في حاجة إلى وسيلة قياس تأخذ في اعتبارها التوزيع العددي والحجمي للمنشآت في السوق، وتعرض النتيجة في صيغة مبسطة تسمح بالتفسير. إن الأسلوب الأكثر استخداماً في ذلك هو نسبة التركيز Concentration Ratio. ولحساب نسبة التركيز، يجب ترتيب المنشآت وفقاً لأحجامها بدءاً من أكبرها في الصناعة، (ويقاس الحجم في العادة في صورة المبيعات) ثم نتحرك من أعلى القائمة ونقوم بجمع نسبة المنشآت الأكبر. والإحصائيات المنشورة في العادة تبين نسب التركيز لأكثر من ٤ منشآت أو أكبر ٨

منشآت، وفي بعض الأحيان لأكبر ٢٠ منشأة في الصناعة. ونسبة التركيز للاحتكار المطلق بالطبع تكون ١٠٠٪. وفي الصناعات التنافسية تكون النسبة لأكبر ٤ منشآت صغيرة جدا (ربما بين ٥ - ١٠٪) والنسبة في حالة احتكار القلة قريبة من هذه الحدود.

ويعطي (جدول ١-١) نسب التركيز لبعض الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢م، ويبين أيضا بعض الأفكار عن كيفية وضع حدود الصناعة وفقا للإحصائيات التي جمعتها الحكومة الفيدرالية.

صناعتان A و B، في كل منهما تتحكم أكبر ٤ منشآت في ٨٠٪ من مبيعاتها ربما تكونان مختلفتين بطرائق مهمة. فيمكن أن تتكون الصناعة A من عدد قليل من المنشآت وليكن ٥ منشآت، وإذا تحكمت كل منها في ٢٠٪ من مبيعات الصناعة عندئذ تكون أكبر ٤ منشآت تتحكم في ٨٠٪ من المبيعات. أما الصناعة B فربما تكون مكونة من عدد كبير جدا من المنشآت التي تتحكم في الـ ٢٠٪ الباقية من المبيعات. وبالمثل فإن المنشآت الأكبر ربما يكون بينها درجة مختلفة من السيادة السوقية. فالمؤسسة الأكبر في الصناعة A ربما تتحكم في قدر صغير وليكن ٢٠٪ من المبيعات. في حين تكون الشركة الرائدة Leader في الصناعة B متحكمة في نسبة كبيرة ولتكن ٥٠٪ أو ٦٠٪. والشكل ١ - ١ يعطي مثلا على كيفية اختلاف تركيبة هذه الصناعات. وعلى الرغم من هذه المشكلات، فإن نسبة التركيز للصناعات المختلفة تعطي في العادة صورة دقيقة، قدر الإمكان، عن مجال وقوع المنشآت النسبي بين المنافسة الخالصة والاحتكار الخالص. وهذا لأن معظم الصناعات تشمل في داخلها بعض المنشآت الكبيرة وبعض المنشآت الصغيرة. ومع ذلك فإن مستوى التركيز لا يمكن مقارنته بسهولة. فأى صناعة نعدّها أكبر تركزا: هل هي صناعة البيرة (الـ ٤ منشآت الأعلى تركزا) أو بلوكات الكربون الأسود (الـ ٨ منشآت الأعلى تركزا والأقل عددا).

ومن العناصر المهمة الأخرى لتفسير نسب التركيز هو دور التجارة الخارجية ، أي دفع حدود السوق إلى أبعد من حدود الدولة. فنسب التركيز تحسب من نسب شحن مبيعات المنتجين المحليين. فإذا كانت الولايات المتحدة سوقا ذا معنى ، فسوف نحتاج إلى بيانات عن تركيز البائعين. شكل (١-١) يوضح أن أكبر ٤ منتجين لآلات الحياكة ينتجون ٧١٪ من مبيعات المنتجين المشحونة كافة ، ولكن الواردات كانت تماثل إنتاج الولايات المتحدة ، ومن ثم يكون تركيز البائعين أقل من ذلك بكثير. في صناعة السيارات ، على سبيل المثال ، كان تركيز ٤ منتجين يمثل ١٠٠٪ عام ١٩٧٧م ولكن تركيز ٤ بائعين كان ٨٦٪ فقط^(٦).

وهناك تعقيد آخر يظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تحسب الصادرات من ضمن مبيعات المنتجين المشحونة ولكنها لا تصل إلى المستهلك الأمريكي. فإذا كان المنتجون الأكبر يصدرن نسبة أكبر من منتجاتهم مقارنة بالمنتجين الصغار (وهو نمط ملاحظ في العادة) ، فسيكون هناك تحيز آخر للأعلى في نسبة تركيز المنتجين.

كثير من المناقشات التي تدور حول نوع الصناعة في هذا الكتاب سوف تتم في صورة نسب التركيز. وغالبا ما نجد أنه من الأسهل أن نتحدث عن الصناعات الأكثر تركزا أو الأقل تركزا مقارنة بمجرد الحديث عن الأنواع المعزولة من الصناعات التي تصفها النظرية الاقتصادية ، مثل صناعات المنافسة الكاملة أو احتكار القلة ، وهذا لا يعني أننا سنهمل هذه النماذج النظرية.

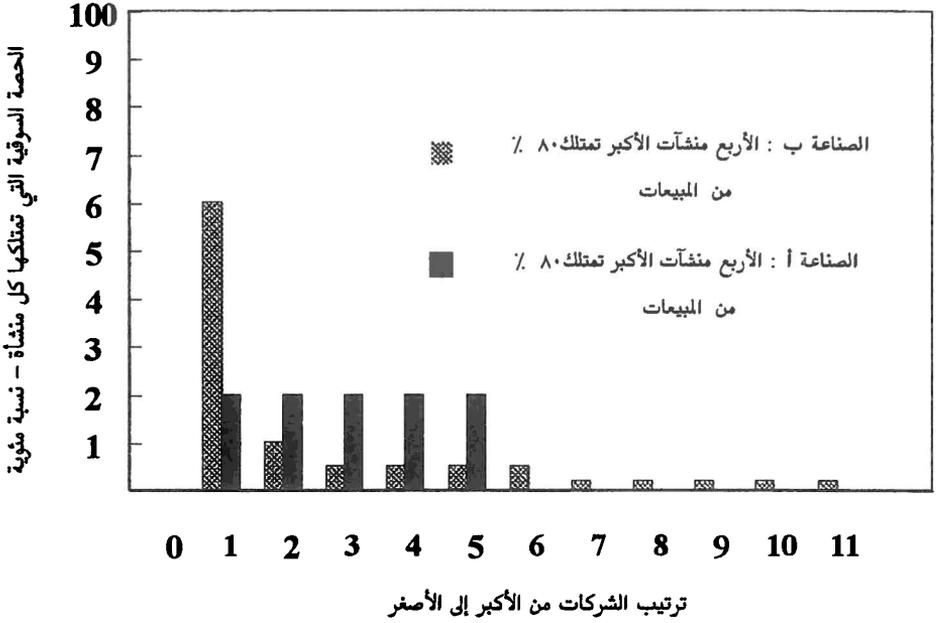
(6) William James Adams, "Producer-Concentration as a Proxy for Seller-Concentration: Some Evidence From the World Automotive Industry," *Journal of Industrial Economics*, Vol XXIX (December, 1980) PP 185-202.

فسوف نستخدم نظريات الاحتكار واحتكار القلة للتوقع بكيفية التشابه في سلوك الصناعات الأكثر تركزا. وسوف نعتمد على نظرية المنافسة الاحتكارية

جدول ١ - ١ نسب التركيز في بعض الصناعات في الولايات المتحدة عام ١٩٨٢م.

نسبة قيم المبيعات المحسوبة وفقا لـ			العدد الكلي للشركات	الصناعة
أكبر ٢٠	أكبر ٨	أكبر ٤		
١٠٠	+٩٩	٩٥	٩	صناعة اللبان
٩٩	٩٧	٩٢	٢٨٤	السيارات وهياكلها
٩٨	٩٦	٩١	١١٣	المصابيح الكهربائية
+٩٩	+٩٩	٨٥	٤٩	الزجاج المسطح
٩٦	٩٢	٨٤	٧١	المضخات والمولدات
٩٩	٩٤	٧٧	٦٧	البيرة
١٠٠	١٠٠	٧٣	٨	بلوكات الكربون
٩٣	٨٢	٧١	٨٦	آلات الحياكة
١٠٠	٨٨	٦٤	١٥	الألومنيوم
٨٣	٧٩	٦٠	٦٤٢	الصابون والمنظفات
٨٥	٧١	٥٩	٢٩٦	البسكويت والقرايش
٨٦	٧٠	٤٩	٤٣٢	الراديو والتلفزيون
٨٥	٦٨	٤٢	٢٠٨	المكرونات والاسباكتي
٨١	٦٢	٤١	١٢٩	الأقلام والمراسم
٦٧	٤٦	٢٨	١٩٦	الأظرف
١٧	١٠	٦	٥٤٨٩	الملابس النسائية

Source: U.S. Bureau of the Census, 1982 Census of Manufactures, Concentrations Ratio in Manufacturing, MC82-S-7 (Washington, D.C. 1986), Table (5).



شكل ١-١ الاختلافات المحتملة في عدد وحجم توزيع المنشآت المتماثلة في نسب التركيز.

والمنافسة الخالصة لتبين لنا ما يمكن أن نتوقعه من الصناعات غير التركيزية. والتحول إلى وصف الصناعات بنسب تركزها له ميزتان رئيسيتان:

(١) يمكننا قياس نسب التركيز للصناعات الواقعة حولنا.

(٢) التركيز هو "متغير متصل" وبيدكرنا بأن الصناعات في الواقع لا تقع في مجموعات دقيقة قليلة، ولكن تتراوح باستمرار من حيث التركيز بين مجموعات في أعلى القمة وأسفل القاع.

تركز البائعين في الاقتصاد الأمريكي

Seller Concentration in the American Economy

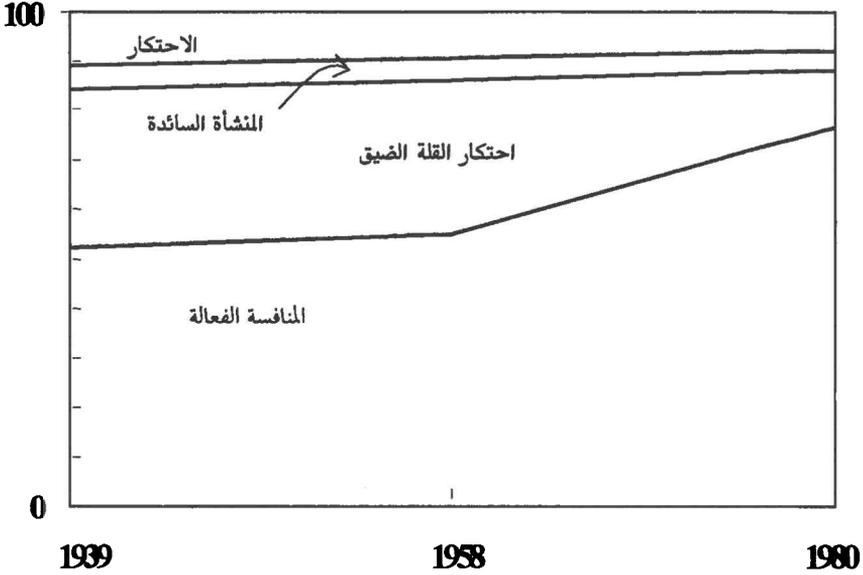
بسبب الأهمية الكبيرة التي تعطيها النظرية الاقتصادية للتركز، فنحن في حاجة ماسة إلى فكرة عامة عن الأهمية النسبية لمختلف الهياكل السوقية في الاقتصاد الأمريكي. والإحصائيات المنشورة تعطي صورة كاملة عن قطاع

التصنيع، حيث يأتي نحو ربع الدخل القومي للبلاد، ولكن تقديرات بقية قطاعات الاقتصاد الأمريكي يجب أن تجمع معا من مصادر مختلفة. ولقد لخص William G. Shepherd مستوى واتجاه التركيز بتصنيف كل صناعة أمريكية في واحدة من المجموعات التالية: الاحتكار المطلق، وهنا المؤسسة السائدة (تمتلك من ٥٠ إلى ٩٠٪ من السوق)، واحتكار القلة الضيق (٤ منشآت تركزها يزيد على ٦٠٪) وأخيرا المنافسة النشطة (يمثلون البقية)^(٧). ولقد أخذ تصنيفه في الاعتبار مشكلات تعريف السوق، والمنافسة الدولية، ووجود بعض التنظيمات المعادية للمنافسة في بعض القطاعات. ولقد تطرق أيضا إلى أنماط السلوك للصناعات ليؤكد على التشخيص الذي أتاحتها لنا إحصائيات التركيز. وفوق ذلك، فإن تصنيفه قد غطى ثلاث سنوات هي ١٩٣٩م، و ١٩٥٨م، و ١٩٨٠م، وذلك لكي يستخلص الاتجاه الطويل الأمد للتنافس.

ونتائج بحثه لخصت في الشكل ١-٢ الذي يبين التغيرات في توزيع القطاعات بين مجموعاته الأربعة. هذا، وقد وجد "شبرد" أن الدخل القومي المتولد من القطاعات التنافسية الفعالة زاد بمقدار النصف خلال أربعة عقود، من ٥٢,٤ إلى ٦٧,٧٪ من الإجمالي. وبعبارة أخرى، فإن الأسواق التي لا تبدو تنافسية فعالة انكشفت من نحو نصف إلى ربع الاقتصاد. ويعود جزء صغير جدا من الاتجاه نحو مزيد من المنافسة، الذي أشارت له الإحصائيات، إلى نقص تركيز المنتجين المحليين. والأكثر أهمية كما تبين لشبرد هو زيادة المنافسة الدولية (بقيود تجارية أقل، وكذلك قوة أكبر للاقتصادات الصناعية الأخرى) بالإضافة

(7) William G. Shepherd, "Gouses of increased Competition in the U.S. Economy, 1939 - 1980," Review of Economics and Statistics, Vol. LXIV (November, 1982), PP. 613 - 626.

إلى نتائج السياسة العامة (كقوانين مكافحة الاحتكار، وإلغاء القوانين الحمائية).



شكل ١-٢ الاتجاه العام في توزيع الهياكل السوقية في الاقتصاد الأمريكي ١٩٣٩-١٩٨٠.

وفيما يتعلق بقطاع التصنيع لدينا بيانات دقيقة عن كل من التركيز

الاسمي للمنتجين المحليين وتركزهم الفعال بعد ما تم تعديل نسبة التركيز لكل الصناعة لتأخذ في الاعتبار الأخطاء في تعريف السوق. وهذه الأخطاء ظهرت بسبب اختلاف التعريفات السوقية التي استخدمتها هيئة التعداد الصناعي عن الأسواق الاقتصادية في المناطق الجغرافية (كسوق إقليمي أو محلي، أو سوق منافسة دولية) أو حتى بالنسبة للمنتجات التي غطتها (حيث ألغيت البدائل في الصناعات الأخرى، وضمت سلعا غير متنافسة). والجدول (١-٢) يبين توزيع نسب التركيز في الصناعة لسنة ١٩٧٧م بهذه التصحيحات ومن دونها. وعلى الرغم من أن هذه التصحيحات كانت كبيرة لبعض الصناعات، إلا أن التوزيع الكلي لم يتغير بشكل كبير. والنسب المعدلة يبدو أنها تدخل بشكل

أكثر في طبقة التركيز المتوسطة من التوزيع. ومعظم الصناعات ذات التركيز العالي في ضوء أرقام هيئة التعداد تواجه بعض المنافسة من الواردات، في حين أن كثيرا من صناعاتها غير المركزية تعد إقليمية أو تم تعريفها بشكل واسع. ماذا عن التركيز في الأجزاء الأخرى من الاقتصاد..؟ الإحصاءات المنشورة تعد غير واضحة المعالم، لكن النمط العام يظهر من خلالها بوضوح. فالمنافع العامة

جدول (١-٢) تركيز الصناعات الأمريكية، في عام ١٩٧٧م، بتعديلات عدم دقة تعريف السوق من دونها.

عدد الصناعات		نسبة المبيعات لأكبر ٤ منشآت
تعريف إدارة التعداد المعدل بحدود السوق	تعريف إدارة التعداد للصناعة غير المعدل	
١	٢	١٠٠-٩١
٨	١٢	٩٠-٨١
٢٢	١٥	٨٠-٧١
٢٧	٢٤	٧٠-٦١
٤٠	٤٢	٦٠-٥١
٦٦	٥٣	٥٠-٤١
٩٦	٧٦	٤٠-٣١
٨٦	٩٠	٣٠-٢١
٥٢	٧٨	٢٠-١١
١٥	٢١	صفر - ١٠

Source: Data Provided by Leonard W. Weiss and George Pascoe, Updating their Adjusted Concentration Ratios in Manufacturing - 1972. Federal Trade Commission (n.d.)

والمواصلات التي تنظمها في الولايات المتحدة الأمريكية هيئات مختلفة مثل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، تعمل جزئيا تحت ظروف الاحتكار المحلي أو تحت مستوى عال جدا من تركيز البائعين. أما شركة الهاتف المحلية أو الكهرباء فهي احتكارية في كل خدماتها التي تقدمها وفي جميع الحالات تقريبا - وذلك لسبب وجيه كما سنرى فيما بعد. كما أن سوق نقل السلع والبضائع يعد محليا ويسري عليه المنطق نفسه. فالزبون الذي يتسوق بين شركات النقل للذهاب من بيتسبرج Pittsburgh إلى ميامي Miami - ليس هدفه مجرد البحث عن رحلة ١٠٠٠ ميل في أحد الاتجاهات. والأسواق المناسبة لتقديم خدمة النقل بين زوجين محددين من المدن تكون شديدة التركيز، حتى في حالة الخطوط الجوية والطرق السريعة (باستثناء السكك الحديدية) ونجد أن البائعين لديهم الاستعداد للدخول أو الخروج من السوق بسهولة، (كما سنرى في الباب الثاني وذلك مقارنة بأسواق متعددة أخرى يواجه فيها الداخلون الجدد عقبات هائلة). ولذلك فإن هذه الأسواق في جزء كبير منها ذات تنافس فعال.

كثير من الصناعات التي تنتج المواد الخام الأساسية تكون غير مركزة. الزراعة عبارة عن مثال تقليدي للصناعات ذات المنافسة الكاملة، ليس فقط لمجرد وجود ٢,٣ مليون فلاح في البلاد، ولكن لأن كل محصول أو ناتج معين يتم إنتاجه بوساطة عدد كبير من هذه العمالة. وفي حالات قليلة، كما بين منتجي الليمون والخوخ في كاليفورنيا، يتجمع هؤلاء المنتجون معا في تنظيم تعاوني ليعملوا كبائع محتكر. وبالطبع برامج الأسعار التشجيعية الحكومية تؤثر بشكل كبير على بعض الحاصلات. ولكن الحقيقة تبقى في أن عددا كبيرا

من صغار البائعين يحتلون السوق. وهذا ينطبق كذلك على منتجات الغابات. أما قطاعات التعدين فتتفاوت بشكل كبير جدا في مستويات التركيز. فبعضها مثل الفحم، يتضمن عددا كبيرا جدا من المنتجين. وتعد معادن أخرى أكثر تركزا، ولكن البائعين الدوليين لكثير من المنتجات الأساسية يجعلون أسعارهم متمشية مع الأسواق العالمية. وأحيانا يعطي التركيز على المستوى العالمي أو الكارتل Cartels المنتجين في هذه القطاعات احتكارا حقيقيا. وتعد منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) مثلا رئيسيا على ذلك.

كثير من المنشآت التي تعمل في مجال الإنشاء، تعمل بحجم صغير غير متخصص وعالي المنافسة. ويكون التركيز أعلى بشكل كبير في بعض المنشآت المتخصصة وذات الحجم الكبير والتي تعمل في بعض الأسواق المحلية. أما مجال التجزئة ومعظم الصناعات الخدمية - من البنوك إلى مجال الحلاقة التي تباع في سوق محلي محدود فهي أيضا عالية المنافسة. والإجمالي على المستوى القومي لأي من هذه الصناعات في الاقتصاد يتضمن آلاف من الوحدات الصغيرة، ولكن بعضها الموجود في مناطق معزولة ربما ينعم بنوع من الاحتكار المحلي كالمحل الوحيد للأثاث أو العدد في مدينة صغيرة على سبيل المثال. حتى في المدينة الكبيرة قد تعمل المسافات البعيدة على الفصل بين مجال المختلفة، أو منشآت الخدمات التي هي من النوع نفسه. فإحدى وحدات الأعمال قد تمارس بعض القوة الاحتكارية على زبائنها الذين لا يرغبون في المعاناة خلال اختناقات المرور للتعامل مع منافسين لها.

اتجاهات تركيز البائعين *Trends in Seller Concentration*

هل ارتفع تركيز البائعين..؟ كثيرا ما يسمع التخوف من أن تبتلع الأعمال الكبيرة الصغيرة أو تطردها من الصناعة وتصبح هذه المؤسسات الكبيرة القليلة هي المهيمنة على الاقتصاد. فما هي الحقيقة..؟ إننا نعرف في قطاع الصناعة أن التركيز قد زاد بسرعة في نهاية القرن التاسع عشر. ومنذ نهاية القرن لم يتبع التركيز أي اتجاه واضح مستمر لأعلى أو لأسفل. والبروفيسور G. Warren Nutter's، أوضح أنه في نحو عام ١٩٠٠م، أتى ما يقارب ٣٢,٩٪ من القيمة المضافة في الصناعة من الصناعات التي تسيطر أكبر ٤ شركات فيها على ٥٠٪ أو أكثر من الناتج^(٨). والرقم المقابل سنة ١٩٦٣م كان ٣٣,١٪. ولم يستقر مستوى الرقم المتوسط للتركيز دائما بشكل متقارب مثلما توضح هذه الأرقام، ومع ذلك فقد انخفض بشكل كبير في أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم عاد إلى أعلى مرة أخرى.

وبين عامي ١٩٤٧-١٩٧٢م ارتفع متوسط نسبة التركيز (المرجحة بالقيمة المضافة للصناعات) من ٣٥,٣ إلى ٣٩,٢. ولم تتح بيانات بعد ذلك، وقد لا يبدو هناك أي تغيرات عن عام ١٩٧٢م^(٩).

إن الناس لم يربطوا قلقهم بالتركيز في سوق صناعة محددة. إنما يعبرون عن قلقهم بسيادة الأعمال الكبيرة في الاقتصاد ككل، بعيدا عن الاحتكار في

(8) G. Warren Nutter and H.A. Einhorn, *Enterprise Monopoly in the United States* (New York, Columbia University, Press 1969), Chaps 1-3.

(9) For a Survey of the Evidence, See F.M. Scherer, *Industrial Market Structure and Economic Performance*, 2nd Edition, (Chicago; Rand – McNally, 1980), Chap.3.

أسواق معينة. وفي الباب الثالث سوف نتأمل سيادة المؤسسات الكبيرة، أسبابها وآثارها.

دراسة التنظيم الصناعي Studying Industrial Organization

لماذا كل هذا الاهتمام بتركز البائعين..؟ ولماذا يركز الاقتصاديون على هذه الميزة الوصفية لصناعة ما أكثر من غيرها..؟ ولماذا أيضا تبدو هذه الخاصية أكثر أهمية فيما لو كانت الصناعة تنتج سلعا للمستهلكين أو لأعمال أخرى، أو ما إذا كان الطلب عليها يختلف أو لا يختلف بتغير المواسم..؟

الإجابة إننا نعتقد أن تركيز البائعين يؤثر على الإنجاز الاجتماعي للصناعة - ومساهمتها في الرفاهية الاقتصادية العامة - بطريقة كبيرة. إن النظرية الاقتصادية تستنتج أن الصناعات ذات التركيز الأعلى بين البائعين - كالاختكارات - تتقاضى أسعارا أعلى وتحقق أرباحا أكبر من الصناعات ذات التركيز الأقل - كالصناعات التنافسية. ونحن نعترض على هذا التوزيع غير المتساوي للأرباح لأنه يشير إلى خلل في توزيع الموارد الإنتاجية للدولة بين هذه الصناعات. إن الاختكارات تحصل على أرباحها الزائدة بتقييد كمية الناتج. كما أنها توظف موارد قليلة جدا من موارد المجتمع. وبالعكس تجد الصناعات التنافسية توظف أكثر من اللازم. ولو حولنا بعض الموارد من الصناعات التنافسية إلى الاحتكارية، فإن قيمة مخرجات المجتمع للمستهلكين سوف تزداد، وسوف تزداد كفاءة استخدام الموارد النادرة.

إن كون حالة التركيز العالي تؤدي إلى سوء توزيع الموارد هي مسألة افتراضية للنظرية الاقتصادية. وتساعدنا على التنبؤ بنمط الأرباح التي يمكن أن

نشاهدها في الصناعات في الحياة العملية. كما توضح لنا بعض الشيء أهمية هذا النمط للرفاهية الاقتصادية. مثل هذه الفرضية قابلة للجدل Stock-in Trade of Industrial Organization مثل أي استفسار علمي آخر، والفرضية في البداية ليست كما نعلم أكثر من تخمين مدروس، وقبل أن تحظى بقبول عام يجب أن تختبر بطريقة ما - للتأكد من أنها تعطي توقعًا منطقيًا عن الحقيقة. لذلك فإن دراسة التنظيم الصناعي لا تتوقف عند طرح مثل هذه الافتراضات وتنظيمها بطريقة فنية ولكن باختبارها حينما تسمح المعلومات الحقيقية والخبرة الواقعية.

إن وجود عصفور الجنة لا يعني دخول الصيف كما يقال، كما أن فرضية واحدة عن تركيز البائعين لا تعطي دليلاً كافياً عن فرع كامل من فروع علم الاقتصاد. وسوف نواجه العديد من هذه الفرضيات التي تأخذ الصيغة نفسها، ولكنها تتضمن متغيرات مختلفة، وذلك في الصفحات التالية. ولكي ننظمها بكفاءة نحتاج إلى إطار مبسط من المفاهيم التي تسمح لنا أن نترجم في صور معينة النماذج المحددة المتعددة للأسواق التي تمدنا بها النظرية الاقتصادية، وأن نحتفظ بالمحتوى التطبيقي لهذه النماذج قريباً من أيدينا. فالمنظر يمكن أن يقول أنا أفترض X ولكن المحلل الاقتصادي التطبيقي يجب أن يكون مهتماً بـ X أو Y أو Z حسبما تأتي في الواقع. إن أحداً لا يمكن أن يفكر في كل مؤثر في اللحظة نفسها، ولكن الاقتصادي التطبيقي - أو مدير الأعمال - يجب أن يكون جاهزاً لتقييم تأثير كل المؤثرات على إنجاز الصناعة.

إن أكثر الأطر استخداما لهذا الغرض تنحصر في ثلاثة مفاهيم بسيطة - هي الهيكل والسلوك والإنجاز السوقي. حيث يتكون الهيكل السوقي من الملامح الثابتة نسبيا لبيئة السوق التي تؤثر على التنافس بين البائعين والمشتريين الذين يعملون من خلاله. ويتكون السلوك السوقي من السياسات التي يطبقها المشاركون في السوق تجاه هذا السوق (ومنافسيهم فيه) والتي تتعلق بأسعارهم، ولامح منتجاتهم، وبعض الشروط التي تؤثر على التعاملات السوقية. أما الإنجاز السوقي فهو عبارة عن تقييمنا القياسي للعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد الإنتاجية التي تكون نتاجا للسلوك السوقي.

إن المنظر الاقتصادي يقول بأن الاحتكارات تحقق أرباحا زائدة. ويقول اقتصاديو التنظيم الصناعي إن الهيكل السوقي الذي يتميز بتركز عال للبائعين سيؤدي إلى عدم الكفاءة التوزيعية للموارد، منتجا صورة من صور الإنجاز السوقي الضعيف، وهذه العبارات متطابقة إلا أن اقتصاديي التنظيم الصناعي يعتقدون في أذهانهم بأن الهيكل السوقي يتضمن عناصر كثيرة أخرى غير تركيز البائعين، ويمكن أن تؤثر هي الأخرى على الكفاءة التوزيعية والأرباح. وفي الواقع فإن تركيز البائعين قد لا يكون هو الأكثر أهمية من بينها (وسنتطرق إلى هذه العناصر الأخرى من عناصر الهيكل السوقي في الباب الثاني).

إن مفهوم الهيكل، والسلوك والإنجاز السوقي يمكن أن تخدم بوصفها موضوعات رئيسية في نظام تفكيرنا. ولكنها تفعل أكثر من ذلك بكثير فهي تشمل مفتاحا هاما لفرضية السببية للنظرية الاقتصادية. فالنظرية تقول لنا: إن الهيكل السوقي (البيئة) يحدد السلوك السوقي (أي سلوك المؤسسات الاقتصادية داخل بيئتها)، ومن ثم يحدد مستوى الإنجاز السوقي. وبالرجوع

في الاتجاه العكسي ، فلو كنا مهتمين فقط ببعض أبعاد الإنجاز السوقي ، فإن هذه المفاهيم الثلاثية ستمدنا بمخزن من أبعاد السلوك السوقي وعناصر الهيكل السوقي والتي يمكن أن تحدد بدقة حال السوق من جهة قدرته على الإنجاز وسط هذه الأبعاد.

وإذا استطعنا أن نكشف الروابط الموضوعية بين عناصر الهيكل وعناصر الإنجاز يكون لدينا وسيلة قوية للتحليل الاقتصادي وللسياسة الاقتصادية. ويمكن أن نتوقع بأداء أي صناعة نهتم بها. والأهم من ذلك ، أن السياسة العامة يمكن أن تستخدم أحيانا لتغيير عناصر الهيكل السوقي أو تعديل نمط السلوك السوقي. وإذا استطعنا أن نحدد بعض ملامح الهيكل أو السلوك السوقي التي في العادة تسبب الإنجاز السوقي الضعيف ، فربما نجد المفتاح لتصميم السياسات التي تعمل على تغيير بيئة السوق أو زيادة مستوى الإنجاز الاقتصاديون الذين يستخدمون إطار الهيكل - السلوك - الإنجاز التحليلي لا يتفوقون على الوزن الذي يعطونه لعناصره. فبعضهم قد يعطي الهيكل والسلوك السوقي الثقل نفسه بوصفها محددات للإنجاز السوقي. وآخرون يأخذون بوجهة النظر التي تذهب إلى أن السلوك (باستثناء العناصر العشوائية) يحدد بشكل كبير بالهيكل السوقي ، ومن ثم يعتمد الإنجاز السوقي بدرجة كبيرة على الهيكل السوقي ، ونحن لا نحتاج إلى إعطاء أهمية كبيرة إلى السلوك الذي يربط الاثنين. وما زال هؤلاء الآخرون يوافقون على أن كثيرا من تفاصيل السلوك السوقي ليست مهمة ، ولكنهم يعتقدون بأن بعض أنواع

السلوك تحتاج إلى عناية خاصة، لأنها تستطيع أن تسبب تغييرا في الهيكل السوقى^(١٠).

سوف تدور بقية أجزاء هذا الكتاب حول مفاهيم الهيكل، السلوك، والإنجاز ولقد عرفنا حتى الآن أهم العناصر في الهيكل السوقى - وهي تركيز البائعين - وفي الباب الثانى سوف نأخذ العناصر الأخرى في الاعتبار. والباب الثالث يتناول كعنصر من عناصر الهيكل السوقى، المنشأة الكبيرة التي تجزئ سوقها الرئيسى، وتعمل في أسواق كثيرة أخرى. أما الباب الرابع فيضع الخطوط العريضة لأنواع السلوك السوقى. وفي الباب الخامس سنعرف أبعاد الإنجاز السوقى، ونراجع الدلائل التي تربطها بمحدداتها في الهيكل والسلوك السوقى. أما البابان السادس والسابع فسيتعرضان للسياسات العامة التي أعدت لضمان إنجاز سوقى أفضل.

ملخص Summary

إن موضوع (التنظيم الصناعى) يطبق نماذج الاقتصاديين الخاصة بالنظرية السعرية في الصناعات في العالم المحيط بنا. وهذا العلم يستهدف زيادة فهمنا لكيفية عمل هذه الصناعات وتقييم مساهمتها في الرفاهية الاقتصادية. كما يساعدنا أيضا في تقييم سياسة الحكومة تجاه وحدات الأعمال. فالنظرية الاقتصادية قد بنت استنتاجاتها على فروض أن وحدات الأعمال تسعى إلى تعظيم أرباحها. وحوافز وحدات الأعمال في الواقع هي عملية أكثر تعقيدا، لكن يبقى هذا الفرض نقطة بداية جيدة.

(10) See Scherer, Industrial Market Structure, Chap.1, Joe S. Bain, Essay on Price Theory and Industrial Organization (Boston: Little, Brown, 1972, Chap. 12.

إن تعريف الصناعات في الحياة العملية يواجهه بعض المشكلات الخاصة بتقدير اتنا الظنية Judgement، وذلك لأن البائعين والمشتريين يمكنهم أن ينتقلوا بسهولة من منتج إلى آخر، ولأن بعض المنتجين يبيعون في أسواق إقليمية أو دولية وليس في سوق قومي. وحينما نرسم حدود الصناعة يمكننا أن نستخدم مفهوم تركيز البائعين لقياس التوزيع العددي والحجمي للمنشآت الأعضاء في الصناعة.

إن التعرف على هيكل الصناعة ومستوى التركيز بها يزودنا بمفهوم مفيد ومواز، وكذلك بديل جزئي للتصنيفات النظرية الخاصة "بالاحتكار" و"تنافس القلة" و"المنافسة الاحتكارية" و"المنافسة الخالصة". والبيانات عن الاقتصاد الأمريكي توضح أن منافسة القلة (التركز الكبير أو المعتدل) تعد ظاهرة عامة في قطاع الصناعة، وتظهر هنا وهناك في قطاعات أخرى من الاقتصاد. وتركز المنتجين الوطنيين أظهر تغيرا قليلا عبر السنين في معظم الصناعات. ولقد تزايدت المنافسة الفعالة في نصف القرن الأخير بسبب زيادة المنافسة من خلال التجارة الدولية وأيضا بسبب بعض السياسات العامة التي ساعدت على ذلك.

إن تركيز البائعين يعد عنصرا واحدا من عناصر الهيكل السوقي. ولقد رتبنا دراسة التنظيم الصناعي حول مفاهيم الهيكل، السلوك، والإنجاز السوقي. والنظرية الاقتصادية تقول لنا: إن الإنجاز السوقي يتحدد بالهيكل والسلوك السوقي، ومع ذلك تبقى أهميته النسبية موضوع جدل.

الباب الثاني

عناصر الهيكل السوقي Elements of Market Structure

عرفنا نسبة التركيز بوصفها مقياسا للمدى الذي يتحكم فيه البائعون الأكبر بالكثير من مبيعات الصناعة. والتركز ما هو إلا عنصر واحد من عناصر الهيكل السوقي، وهو العنصر السوقي ذو الملامح الاقتصادية الهامة والذي يؤثر على سلوك المنشآت في الصناعة التي تمد السوق بمنتجاتها.

العلاقات بين العناصر الهيكلية

Relations Among Structural Elements

العناصر الرئيسية للهيكل السوقي هي:

- | | |
|--|--|
| Seller Concentration | (١) تركيز البائعين. |
| Product Differentiation | (٢) تمييز المنتجات. |
| Barriers to the entry of new Firms | (٣) موانع الدخول للمنشآت الجديدة |
| Buyer Concentration | (٤) تركيز المشتريين. |
| Height of Fixed Costs and Barriers to Exit | (٥) ارتفاع التكاليف الثابتة وموانع الخروج. |
| Growth Rate of Market Demand | (٦) معدل النمو للطلب السوقي. |

ليس من البساطة ترتيب هذه العناصر وفق أهميتها، لكن قائمة أي شخص ستشمل العناصر الثلاثة الأولى. ونحن سنركز على تمييز المنتجات وموانع الدخول في هذا الباب وأيضا سوف نعطي بعض الاهتمام للعناصر الثلاثة الأخيرة في القائمة.

ما الذي يحدد أهمية هذه العناصر..؟ إن النظرية الاقتصادية تقول لنا بأن الصناعات المركزة يكون إنجازها سيئاً، فهي تستخدم عناصر إنتاجية قليلة جداً، وتدفع بالكثير من هذه العناصر إلى الصناعات الأقل تركزاً. وفي الباب الخامس سوف نطور فروضاً أخرى نتبين من خلالها تأثير التركيز الكبير على الإنجاز السوقي. والعناصر الأخرى للهيكل السوقي تقتسم هذه القوة في التأثير على الإنجاز السوقي. إن العناصر المهمة للهيكل السوقي هي تلك التي يمكنها أن تؤدي إلى تغيير رئيسي في إنجاز السوق. أما كونها تؤثر على الإنجاز فهو تساؤل نطرحه على النظرية الاقتصادية. وأيضاً التساؤل فيما إذا كانت في الواقع لها قوة وتأثير عادي فقط، فهذا أمر يمكن أن يظهره البحث التطبيقي الميداني. وقائمتنا من عناصر الهيكل السوقي الرئيسية تعتمد على الحكم بأن هذه العناصر تخضع لهذين الاختبارين.

ولاحتساب العنصر بوصفه عنصراً مهماً، فإن هذا العنصر يجب أن يظهر خصائص أخرى. فيجب مثلاً أن يكون مشاهداً وقابلاً للقياس. ويجب أن تتغير قيمته قليلاً مع الوقت (دون ذلك يصعب أن يكون له تأثير مستقر على السلوك). كما يجب أن يكون العنصر الهيكلي مستقلاً عن الخيارات السياسية التي تقوم بها المنشأة داخل نطاق الصناعة. (إذا كانت المنشآت تستطيع تغيير بيئتها الهيكلية، فمن الصعوبة أن نعد ذلك العنصر مؤثراً مستقراً في سلوك المنشأة).

ما الذي يحدد التركيز ؟.. *What Determines Concentration* ؟

والاختبار الآخر لأهمية عنصر الهيكل السوقي هو في النظر فيما إذا كان مستقلا عن العناصر الأخرى. وهل هو حقيقة يعد مؤثرا مستقلا، أم إنه يعتمد على مسببات جوهرية أخرى..؟ ويمكننا أن نثير هنا هذا السؤال عن تركيز البائعين، وهو لماذا تتضمن صناعة السيارات عددا قليلا فقط من المنشآت، في حين توجد الآلاف من هذه المنشآت التي تصنع دواليب المطابخ الخشبية..؟ هل هذه مسألة مصادفة أو إنه من قبيل الحدث التاريخي المتناسق..؟ وهل تركزت هذه الصناعات لأنه في وقت من الأوقات دفع أناس سيئون منافسيهم نحو الجدار، وفي الصناعات غير المركزة لم يفعل الناس الطيبون شيئا من هذا، ربما لأنهم لم تتح لهم الفرصة لعمل ذلك؟ أو إن تركيز البائعين يعتمد في ذاته على بعض القوى المستقرة التي يمكن أن نحددها من بين عناصر الهيكل السوقي الأخرى..؟

بعد تعرضنا لمثل هذه العناصر مثل موانع الدخول وتمييز المنتج، فسنستنتج في الواقع أن التركيز يعتمد بشكل كبير على عناصر أخرى للهيكل السوقي. وحتى قبل الوصول إلى هذه المرحلة، يمكننا بسهولة أن نقنع أنفسنا أن مستوى التركيز في فروع الصناعات التقليدية ليس فقط نابعا من عوامل المصادفة. ولو افترضنا لحظة أنها كانت كلها مصادفة، فحينئذ ربما نجد أن الصناعة نفسها المشاهدة في البلاد المختلفة تظهر تراكيب سوقية متفاوتة. ولو كانت صناعة الألومنيوم محتكرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فربما تضمنت هذه الصناعة مائة منشأة في كندا، وألف منشأة في المملكة المتحدة، هكذا بطريقة عشوائية، فهل هذه هي الحال في الواقع، أو إننا يمكن أن نفترض أن

الصناعة التي تكون متركزة جداً في اقتصاد متقدم ربما أيضاً تكون متركزة في آخر.؟ جدول (٢-١) يرتب مجموعة من الصناعات المتقاربة على أساس تركزها في الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح ترتيبها في أربع دول صناعية أخرى. إن الترتيب بالتأكيد ليس متطابقاً بالضبط، ولكنه يبدي تشابهاً. فالسجائر مثلاً إما في القمة أو قريبة من القمة، والأحذية في القاع لجميع الدول. وحينما نتعرف على العناصر الأساسية الأخرى للهيكل السوقي، فإن بعض أسباب التشابه في الترتيب سوف تكون واضحة^(١).

تميز المنتج Product Differentiation

أول هذه الملامح الإضافية للهيكل السوقي التي نحتاج أن نأخذها في الاعتبار هي تميز المنتج. ولنتعرف على معناها، دعنا نأخذ صناعة تكون هذه الصفة غير موجودة فيها. فحينما يرسل منتج القمح في ولاية داكوتا الشمالية محصولهم إلى السوق، فإن محصول أحد الفلاحين لن يكون مختلفاً شكلاً عن قمح جيرانه. والمشتري لن يكون لديه أي أساس للتفضيل بينهما. وفي الواقع لن يستطيع المشتري أن يميز أحدهما عن الآخر، كما لا يمكنه دفع سنت واحد أكثر للكيلو من قمح فلاح ما مقارنة بقمح فلاح آخر. ولو طلب أحد الفلاحين سعراً أعلى عن السعر السائد في السوق فلن يستطيع أن يبيع شيئاً. حتى إذا حاول أن يقنع الآخرين أن قمحه يحتوي سراً جديداً من المكونات،

(١) إن الاختلافات فيما بين الدول ربما تساعد في شرح أسباب التفاوت في الترتيب الموجودة في الجدول (٢-١).

فالأسمت، وهو منتج أو صناعة إقليمية، أقل تركزاً في الدول الكبيرة جداً كالولايات المتحدة وكندا. والتركز ينبغي أن تشير بأنه يعميل إلى أن يكون قليلاً، وبالذات عندما يكون سوق هذه الدولة كبيراً، ومن الأمثلة صناعة البيرة في ألمانيا.

فالمشتري الخبير يستطيع التعرف على الحقيقة، وسيرفض دفع أي سعر يزيد عن السعر السائد.

جدول (٢-١) مجموعة من الصناعات المختارة مرتبة وفقا لتناقص تركيز البائعين في خمس دول، ١٩٧٠م.

الصناعة	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	ألمانيا الغربية	فرنسا	كندا
السجائر	١	١	١	١	٢
الحاويات الزجاجية	٢	٦	٢	٤	١
الثلاجات	٣	٧	٥	١	٦
البطاريات الاختزانية	٤	٥	٤	٣	٧
موانع الاحتكار	٥	٣	٣	٧	٣
الصلب العادي	٦	١٠	٦	٤	٥
البيرة	٧	٨	١١	٨	٣
المنسوجات	٨	١١	١٢	١٠	٨
الدهانات	٩	٩	٩	١١	١١
تكرير البترول	١٠	٤	٨	٩	١٠
الأسمنت	١١	٢	٧	٦	٩
الأحذية	١٢	١٢	١٠	١٢	١٢

Source: Based on F.M. Scherer, Industrial Market Structure and Economic Performance, 2nd Edition. (Chicago: Rand - McNally, 1980), P. 72.

وقد نتساءل عن بعض الأسواق، وما إذا كانت المنتجات فيها غير مميزة بهذا الشكل المحكم، كما في المثال السابق. وفي العادة يكون للمنتج علامات تميزه عن الأصناف المختلفة الأخرى التي يبيعهها منتجون منافسون. وكلمة Brand نفسها تُعدّ معبرة عن هذا. وحالما نستطيع التعرف على منتج معين ونميزه عن غيره، عندها لا يمكن أن نطلق عليه منتجاً غير مميز. بالإضافة إلى أن التغليف أو العلامة التجارية قد توجد كثيراً من أنواع الاختلافات في المنتج. فالنوعان المتاحان من معجون الأسنان ربما يختلفان في النكهة، والنوعان من المنظفات الصابونية قد يختلفان في كمية الرغوة التي ينتجانها. وحينما نأتي إلى السلع المعمرة تكون إمكانية التمييز كبيرة جداً. فنوعان من السيارات قد يختلفان في عجلة القيادة، وفي الأذرع وفي الآلاف من الأجزاء الأخرى، بما في ذلك ملامح الموديلات.

المنتجات ذات العلامة التجارية يمكن أن تميز أيضاً بطرائق ليس لها علاقة بإنتاج المنتج نفسه. فظروف البيع وشروطه يمكن أن تختلف بطرائق متفاوتة، خصوصاً عندما تتحكم المنشأة في منافذ البيع بالتجزئة التي يصل من خلالها المنتج إلى المستهلك. أيضاً الخدمات المقدمة وشروط الضمان تعمل على وجود تمييز في العلامات التجارية المختلفة. حتى المواقع ونقاط البيع المختلفة التي تباع من خلالها المنتجات ذات العلامات التجارية ربما تؤدي إلى تمييز المنتجات.

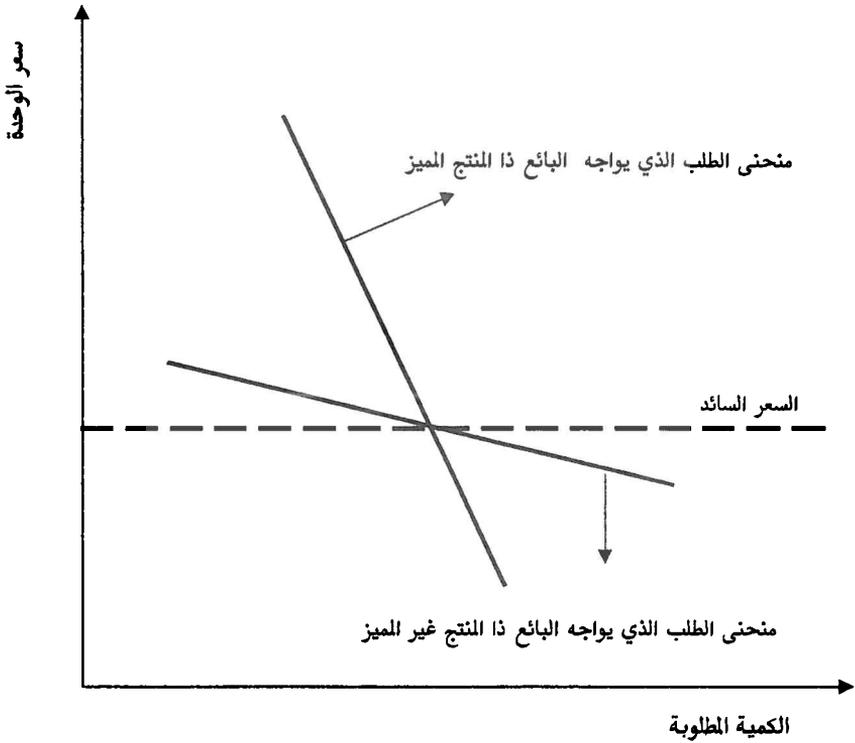
إن أهمية هذه الاختلافات في تمييز المنتج تظهر من خلال تأثيراتها على طلب المستهلك للمنتج. فكل زبون له تفضيلات محددة من بين العلامات التجارية الموجودة لسعة ما. فربما يشعر بعضهم بأن الصابون A أجود لبشرته

أو بشرتها وكذلك لجاذبيتها في حين يشعر بعضهم الآخر أن الصابون B أفضل. فهذه الملامح الخاصة بالطلب على الصابون تنعكس على السلوك السوقي لصناعة الصابون. ولذلك فإن منتج القمح في داكوتا الشمالية الذي يرفع سعره عن السعر السائد في السوق لن يبيع أي قمح. في حين صانع الصابون A الذي يضع سعرا فوق الذي يضعه الآخرون سوف يحتفظ بهؤلاء الذين يعتقدون أن الصابون A له خصائص خاصة. وبالقياس لو قام مصنع الصابون A بتخفيض السعر تحت مستوى السعر السائد في السوق، فإن المنشأة ربما لا تجد نفسها فجأة أمام فيض من الزبائن. فبعضهم قد يكون على حافة التحويل إلى العلامة التجارية A، وتخفيض سعري معقول ربما ساعد على تحوله، في حين الآخرون سيبقون مع العلامات التجارية الأخرى التي لها إغراء خاص بالنسبة لهم.

إن التمييز في المنتجات يعمل على توسيع الاستراتيجيات السوقية بشكل كبير، وكما يبين الشكل (٢-١) فإنه يجعل الطلب على منتجات المنشأة أقل مرونة. والمنشأة استجابة لأي تغيرات في الظروف السوقية التي ربما تحدث، وبسبب التمييز، سيكون لديها حافز أقل لخفض الأسعار وحافز أعلى لزيادتها. وتتسع أيضا الخيارات الاستراتيجية للمنشأة، لأنها تستطيع أن تتفاعل مع تغيرات الظروف السوقية بتغيير صفات وخصائص المنتج وكذلك سعره. ولذا فإن حجم (وملامح) إعلانات المنشأة وجهود ترويج مبيعاتها الأخرى ستصبح أيضا وسيلة من وسائل المنافسة.

وإذا كان من المريح للبائع أن يقوم بالإعلان، فإن ذلك يعد من أهم الدلائل على كونه يبيع منتجات مميزة. حيث إن المنتجات غير المميزة هي

تلك التي لا يستطيع المستهلك أن يجد أي اختلافات بين أصنافها وعلاماتها. فمنتجو أصناف كثيرة من الفواكه قد لا يجدون أن من المريح لهم الإعلان عن منتجاتهم تحت علامات تجارية. ولكنهم في الغالب يرتبطون معا ويعلنون عن محصولهم بشكل تعاوني. ومثال ذلك Sunkist Brand. ولربما كان هؤلاء المنتجون قادرين على تحويل تفضيل المستهلك من الجريب فروت إلى الليمون، لكن ليمونة معينة ستبدو مثل غيرها بصرف النظر عما يقوله أي شخص.



شكل ١-٢ منحنيات الطلب التي تواجه البائعين الأفراد لمنتجات مميزة وأخرى غير مميزة

أهمية تمييز المنتج *Importance of Product Differentiation*

ما أهمية سيادة تمييز المنتج في الاقتصاد الأمريكي ومداه..؟ إن المنتجات التي لا نستطيع تمييزها فيزيقيا أو ظاهريا (مثل القمح والصلب) تكون إلى حد كبير

غير مميزة في السوق. حتى عندما توجد اختلافات ظاهرية فإن التمييزات الاقتصادية لن تظهر لو استطاع المشترون تقييم الاختلافات بشكل دقيق وإذا كان كل مشتر قادر لأن يقيم نفس التقييم. على سبيل المثال الفحم من درجات مختلفة ومن مناطق مختلفة ربما يختلف في كمية الطاقة التي يتضمنها وفي النوعية وطبيعة الشوائب فيه. والمستخدمون الأساسيون للفحم، مثل شركات الكهرباء العملاقة، يمكنها بسهولة قياس هذه الاختلافات. فقد يقررون أن النوع A من الفحم يحتوي بالضبط على ١,٣ أضعاف الطاقة التي يحتويها الوزن نفسه من النوع B. وبذلك يكونون مستعدين لدفع مبلغ أكثر للنوع A عن النوع B. ولكن هذا ليس بالضبط ما نعنيه بتمييز المنتج. فشركة الكهرباء سوف تدفع أكثر للنوع A، ولكن فقط ١,٣ ضعفا عن سعر الطن من النوع B، وليس أكثر من ذلك. بل حتى السلع المتجانسة ظاهريا أحيانا تكون مميزة بسبب سمعة البائعين في طريقة التسليم أو الخدمات الجيدة التي يقدمونها.

إن تمييز المنتج يكون موجودا حينما تكون المنتجات معقدة أو حينما تختلف أذواق المشترين. فمثلا آلة التصوير الفوتوغرافي، لها خصائص مختلفة ومعقدة مثل نوع الصورة المأخوذة، البساطة، العمر، الملامح الأوتوماتيكية، الحجم والوزن وغير ذلك. ولكل مشتر تفضيله الخاص حول هذه الخصائص وغيرها من الخصائص الأخرى. ولأننا جميعا لنا تفضيلات مختلفة، لذا كان كل منتج سيارات يميل لأن يعرض توليفة مختلفة من الخصائص في صناعته، ولذلك كانت السيارات سلعة مميزة. والسلع الأخرى مثل أدوية الصداع والسجائر تبدو مختلفة حتى لو كانت ملامحها الظاهرية تتباين قليلا من علامة تجارية إلى أخرى. إننا جميعا لنا تفضيلات حول العلامات التجارية

لمنتج البيرة، ومع ذلك فإن ذواقة البيرة ذوي الخبرة هم الوحيدون الذين يستطيعون اكتشاف منتجهم المفضل لو عملوا اختباراً وأعينهم مغطاة. وهذه المنتجات يظهر التمييز فيها لأن المنفعة التي يتحصل عليها الشخص من استهلاكه للمنتج معرفة تعريفاً سقيماً. (على سبيل المثال هل المنتج أدى إلى شفاء الصداع عندك، أو إنه ذهب لأنك توقفت عن القراءة؟)، أو إن الأمر يعتمد على مدى اعتقادنا لاستجابات الأفراد للخيارات التي نطرحها لهم (مثل كيف ستستجيب هي لنوعية كريم ما بعد الحلاقة الذي استخدمته؟). وبعض السلع، رغماً عن ذلك، يتم تمييزها بسبب مكوناتها الاجتماعية عند استهلاكها، أو لأن موضوعية المعلومات التي تساعد في تحديد خيارات المستهلكين لم يكن لها علاقة واضحة أو قيمة حقيقية في توجيه المستهلكين^(٢).

خذ مثلاً السيارة كسلعة عالية التمييز تتضمن كل المواصفات لتفضيلات المستهلك. والتي يمكنها أن تشبع مدى واسعاً من الحاجات (كالثقة، والاقتصاد في التشغيل، والسرعة، والمكانة الاجتماعية وغير ذلك). إننا نجد أن الأسر الفردية تشتري سيارة جديدة بين حين وآخر، وبذلك يكون لديها خبرة مباشرة قليلة. والدليل الإرشادي الموضوعي الذي يمكن أن يساعد هذه الأسر في خياراتها يمكن الحصول عليه لكنه مكلف. وهناك نوع معين من السيارات يمكن أن يعطي الملامح المختلفة التي يبحث عنها الملاك من خلال توليفات مختلفة. وأبعد من ذلك، فإننا نجد أن السياسات الخاصة بالصناعة تساعد أحياناً في زيادة كمية التمييز التي كان يمكن أن تظهر بشكل طبيعي. والإعلان المكثف يعد مثلاً واحداً. والآخر هو تغيير الموديل بين مدة وأخرى. كما يعمل الوكيل الخاص بالصيانة والذي يعلن ويروج لنوعيات معينة من السيارات محلياً ويزود العملاء بخدمة متخصصة، على مزيد من التمييز لهذا المنتج.

(2) R.E. Caves and P.J. Williamson, "What is Product Differentiation, Really..?"
Journal of Industrial Economics Vol. 33 (Dec. 1985), PP. 113-132

من هذه الاعتبارات يمكننا أن نحدد القطاعات من الاقتصاد الأمريكي التي يكون فيها تمييز المنتج مهما. وكما أوضحنا قبل ذلك، فإن معظم الصناعات التي تباع لمنتجين آخرين تكون متحررة تقريبا من التمييز الإنتاجي. الاستثناء من هذه القاعدة هو للصناعات التي تقدم سلعا معقدة (الآلات على سبيل المثال)، والسلع التي تتداخل بطرائق معينة مع العمليات الإنتاجية للمشتري والمنتج (مثل قطع الغيار). وفي قطاع السلع الاستهلاكية، فإن السلع المعمرة تميز في العادة بعلامتها المعقدة وكذلك من خلال التنوع في هذه الحزم المتفاوتة من المواصفات التي يقدمها عادة المنتج. أما السلع الاستهلاكية البسيطة فتتضمن سلعا غير مميزة (كالخس) وأخرى مميزة بالخيال وعناصر الذوق الشخصية. وفي خارج قطاع الصناعة، فإن تجارة التجزئة والخدمات التجارية عادة تظهر تميزات مبنية على الموقع ونوعية الخدمات المقدمة. أما صناعات الإنشاءات وبعض الصناعات المالية فتعطي بشكل استثنائي سلعا غير مميزة، وتبقى الشخصية المميزة للعاملين في البقالة أو الصيدلية المجاورة هي القاعدة العامة للتمييز في تجارة التجزئة والخدمات.

موانع الدخول: Barriers to Entry

لقد رأينا كيف أن التركيز وتمييز المنتج يعدان عنصرين مهمين لهيكل الصناعة. وكلاهما يعدان سمة أساسية للبيئة الاقتصادية المحيطة بالمنشأة. كما أنهما يحددان بفاعلية أنواع السلوك التي تتبعها المنشأة في بحثها عن الأرباح. وهكذا، نستطيع بهما إعطاء توقعاتنا عن نوعية السلوك الذي تسلكه الصناعة.

Barriers to Entry as a Structural Trait هيكلية موانع الدخول كصفة

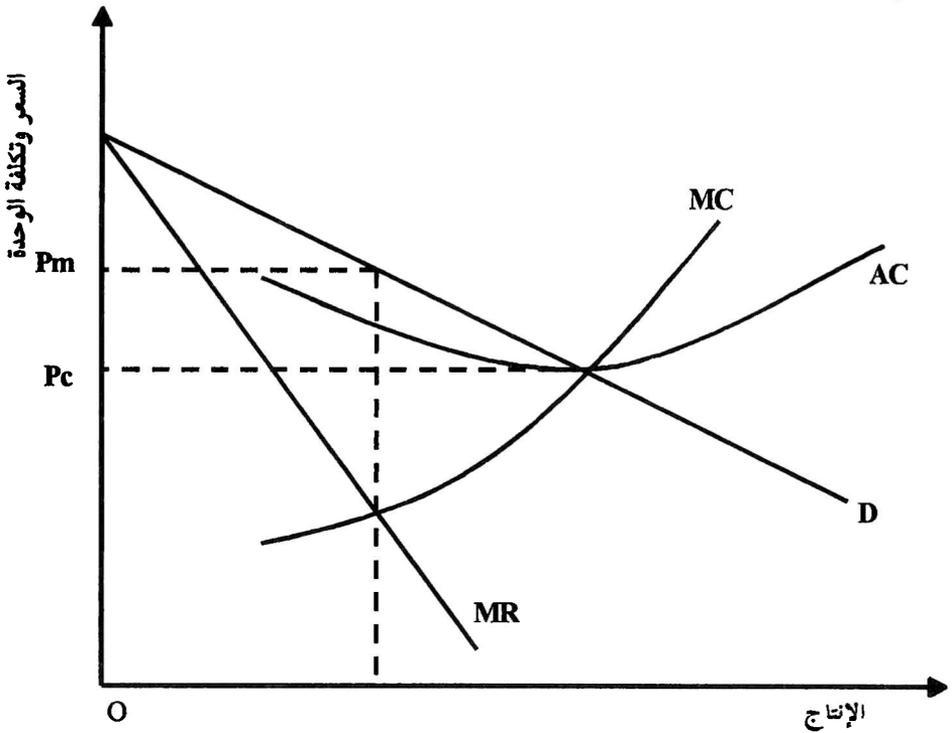
تشكل موانع الدخول ملمحا رئيسيا آخر للبيئة الاقتصادية للمنشأة. وكما كان يعكس التركيز عدد المنافسين للمنشأة الواقعيين في السوق، فإن محددات الدخول تبين حالة المنافسين المتوقعين. ولمعرفة الأهمية المستقبلية لمحددات الدخول، تخيل مؤسسة احتكارية ليس لها منافسون في الواقع، ولكنها تعرف جيدا أن رفع أسعارها عن المستوى الذي يحقق لها أرباحا عادية سوف يجلب عددا من المنافسين إلى المنافسة. وللاحتفاظ بحياة هادئة فربما تختار هذه المؤسسة أن تضع سعرا تنافسيا لا يحقق أرباحا زائدة، ولكنه لا يجذب أي منافسين. في هذه الحالة يمكننا القول إن الدخول سهلا. فالمنشآت الجديدة يمكن أن تنتج عند تكاليف ليست أعلى من تكاليف المنشأة الموجودة. وهنا نشير إلى أن هذا المحتكر الموجود في السوق ليس له قوة احتكارية في المدى الطويل على الإطلاق.

ولنأخذ الحالة العكسية، فلو أن محتكرا يملك الاختراع الذي يحميه تماما من المنافسين، - الحاليين أو المحتملين - ففي هذه الحالة يمكننا القول إن الدخول مقفل، والوضع الاحتكاري محمي تماما. فالمحتكر يمكنه أن يتقاضى هنا أي سعر يؤدي إلى تعظيم أرباحه في المدى القصير، ويبقى محتفظا بالسوق كاملا وبشكل معزول في المدى الطويل.

Measuring Barriers to Entry قياس موانع الدخول

هاتان الحالتان سهولة الدخول، والدخول المغلق، تقرران طريقة النظر إلى محددات الدخول كسمة من سمات الهيكل السوقي. ففي الحالة الأخيرة،

المحتكر يمكن أن يتقاضى أعلى سعر يمكن أن يحصل عليه لمنتجه وهو السعر الذي يعظم الأرباح في المدى القصير، وفي الوقت نفسه لا يغري أي منافسين. أما في الحالة الأولى فإن أي سعر أعلى من السعر الذي يحقق عائدا عاديا على رأس المال (أي لا توجد أرباح احتكارية) سيغري ويشجع على الدخول. وحينئذ يمكن التفكير في قياس موانع الدخول إلى أي صناعة بصفة أساسية بأعلى سعر يخفق في جذب أو إغراء منشآت جديدة للصناعة. والشكل (٢-٢) يعطي شرحا أكثر تحديدا لهذه الأفكار. فهو يوضح منحنيات التكاليف



شكل ٢-٢ مقياس موانع الدخول

المتوسطة (AC) والتكاليف الحدية (MC) لمنتج محتكر، وكذلك منحنيات الطلب (D) والإيراد الحدي (MR) التي يواجهها المنتج. وهنا سوف تحقق المنشأة أقصى أرباح في المدى القصير عند السعر P_m ، والذي عنده يقوم المنتج

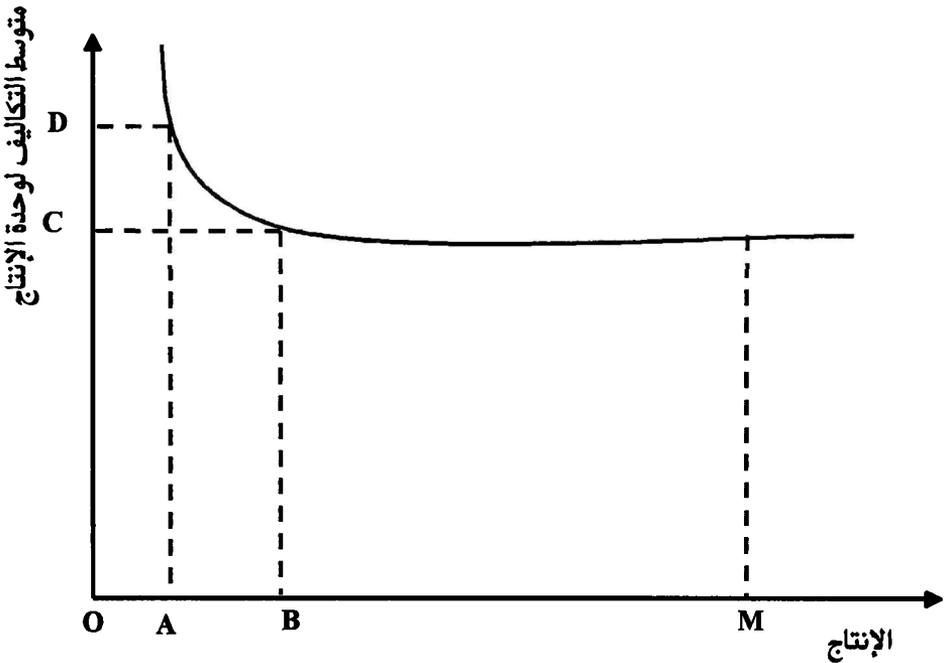
بإنتاج الكمية التي تتساوى عندها التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي. ويمكن أيضا تحديد السعر التنافسي (P_C)، والذي يماثل السعر الذي يسود في حالة الصناعة ذات المنافسة الكاملة، وهو يساوي كلا من التكاليف الحدية والمتوسطة. ويؤدي السعر التنافسي إلى أرباح كافية فقط لبقاء المنشأة مستمرة في مجال العمل^(٣). والآن يمكننا قياس شرط الدخول. فالحد الأدنى لمنع الدخول يسمح بسعر لا يزيد كثيرا عن (P_C)، إذا كان المنافسون لا يراد إغراؤهم لدخول الصناعة. أما الحد الأعلى لمنع الدخول، من ناحية أخرى، فسوف يسمح عند السعر الذي يعظم أرباح المدى القصير أو قريب منه دون أن يجذب أو يغري منافسين جددًا. وبين موانع الدخول الأعلى والأدنى، يمكننا تحديد مانع معقول للدخول، يسمح بسعر يحقق بعض الأرباح أكبر من تلك التي عند المستوى التنافسي، ولكنه ليس الحد الاحتكاري الأقصى في المدى القصير.

السعات الاقتصادية كموانع للدخول Scale - Economy Barriers to Entry

لماذا نجد أن المنشأة الجديدة الداخلة للصناعة في وضع أقل منفعة مقارنة بأخرى عاملة منذ مدة في هذه الصناعة؟ المثال القادم سيشير إلى واحد من الأسباب المحتملة: إنه التحكم من خلال براءة الاختراع بواسطة المنشأة القائمة. وهناك أسباب وعوامل كثيرة يمكن أن تساعد في شرح السبب وراء كون المنشأة القائمة في وضع أكثر ارتفاعًا. وهذه الأسباب التي يمكن أن نفكر بها في العادة تقع تحليليا ضمن ثلاث فئات.

(٣) إن الطالب الذي درس نظرية السعر بشكل جيد سيلاحظ أن منحني الطلب في الشكل (٢-٢) لا يحتاج إلى المرور من خلال النقطة التي يتقاطع فيها منحني التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة. فالتساوي بين السعر والتكاليف المتوسطة (ويشمل ذلك الأرباح العادية) هي الفكرة الأساسية لما نسميه هنا بالسعر التنافسي.

يظهر اقتصاد السعة Economy of Scale بوصفه مانعا للدخول حينما لا تحقق المنشآت أدنى تكلفة ممكنة إلا إذا نمت ووصلت إلى درجة من الحجم لتحتل حصة كبيرة من السوق. ويوضح شكل (٢-٣) ذلك، حيث يبين منحنى متوسط تكلفة الوحدة لأي منشأة - جديدة أم قديمة - في صناعة ما. (قد يبدو شكله غريبا بالنسبة لك. حيث لا يأخذ شكل U المعتاد، فهو يوضح أن التكاليف تنخفض في البداية، وبعد ذلك تبقى ثابتة عند مدى واسع من الأحجام الكبيرة جدا من الإنتاج. وهذا ما اقترحتة البحوث الاقتصادية بالنسبة لشكل منحنيات التكاليف في المدى الطويل لمعظم المنشآت). فالمنشأة ستتمتع بمزايا السعة كلما كبرت من أي حجم إنتاجي صغير إلى أن تصل إلى



شكل ٢-٣ موققات الدخول بسبب اقتصاديات السعة

كمية المنتج OB، حيث أن متوسط تكلفة الوحدة سينخفض خلال هذا المدى. والآن لنفترض أن كمية المنتج (OB) ستزود السوق بحصة كبيرة من قدرته الاستيعابية. ثم لنفترض أن (OM) التي هي عبارة عن ثلاثة أضعاف (OB)، تساوي المبيعات الكلية في السوق عند السعر السائد.

لنتأمل الآن المشكلة التي ستواجه أي منشأة جديدة داخلية للصناعة. فلو أن هناك ثلاث منشآت موجودة بالفعل في السوق وكل منها ينتج (OB)، فهذا يعني أنها جميعا ستمد السوق بحاجته. هنا لو أنشأت المنشأة الجديدة مصنعا كبيرا بدرجة تسمح باستيعاب اقتصاديات السعة المتاحة (OB)، فإنها ستقتطع من المنشآت الموجودة فعلا جزءا كبيرا من حصتها السوقية. ولكي تبيع هذه المنشأة في السوق القدر نفسه الذي تبيعه المنشآت الأخرى؛ فإن ذلك سيقود إلى أن يتراجع نصيب كل منشأة من المنشآت الموجودة إلى ربع السوق الوطني بدلا من ثلثه. ومن الممكن أن تضطر المنشأة لتحمل بعض الخسائر الثقيلة في البداية لعمل ذلك.

إن الداخل الجديد لديه بديل آخر، وهو بديل ليس أكثر جاذبية. حيث يمكنه أن ينشئ مصنعا صغيرا بطاقة مثل (OA)، ويبيع كل مخرجاته دون أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الحصة السوقية للمنشآت القائمة. ولكن عليه أن يدفع غرامة عدم الكفاءة الناتجة من الحجم الصغير. في شكل (٢-٣) المنشأة التي تنتج (OA)، وهي نصف الكمية المنتجة عند (OB) والتي تحقق تقريبا كل اقتصاديات السعة المتاحة، ستتحمل نصف التكاليف مثلها في ذلك مثل المنشآت الأكبر الموجودة في السوق، وعلى أي حال فإن المنشأة الجديدة ستواجه غياب المزايا التي يحاول تجنبها المنافسون القدامى.

إن المصيبة ذات القرنين التي تضعها اقتصاديات السعة أمام القادم الجديد للصناعة هي أيضا تساعدنا في اكتشاف ما إذا كانت اقتصاديات السعة توجد موانع عالية أو منخفضة لدخول صناعة ما. فكلما زادت كمية مخرجات منشأة واحدة تتمتع بكل اقتصاديات السعة، نسبة إلى السوق، زادت صعوبة أن تبدأ منشأة جديدة عند حجم أمثل (ويتضح ذلك على الشكل (٢-٣) بأنه كلما كبرت (OB) بالنسبة إلى (OM) كانت موانع الدخول أعلى). وكلما كانت عدم مزايا التكاليف أعلى بالنسبة للمنشأة الصغيرة، صعب عليها أن تبدأ عند حجم صغير وتكون قادرة على المنافسة بشكل ناجح. (وعلى الشكل السابق، كلما كان منحنى التكاليف يرتفع بشكل حاد عند مستويات إنتاج أقل من (OB)، كانت موانع الدخول أعلى).

لاحظ أن المنشأة الموجودة والمنشأة الجديدة يفترض أن لهما نفس التكاليف. وعلى هذا لا تتمتع المنشأة الموجودة بمزايا بعدية Ex post إذا دخلت المنشأة الجديدة إلى الصناعة. والمنشأة الموجودة أصلا ستستفيد ببساطة من كونها دخلت السوق أولا وتحملت تكاليف مصنعها. وهذه التكاليف المحتملة تحذر الداخل الجديد من أن المنشأة الموجودة أصلا، إذا تم تحديدها، فسوف تحارب أكثر من كونها تتراجع عن حصتها السوقية، ولذا سيفكر الداخل الجديد مرتين قبل الاستثمار.

لقد حاولت دراسات متعددة قياس اقتصاديات السعة. والاستراتيجية المعتادة هي قياس الحد الأدنى للحجم الأمثل للإنتاج في وحدة الأعمال الفردية، ثم تحديد عدد هذه الوحدات التي يجب أن تجتمع معا لتكون المنشأة التي تحقق أي اقتصاديات من اقتصاديات الوحدات المتعددة. (جدول

٢-٢) يلخص نتائج أحد الدراسات. تقترح هذه الدراسة أن التركيز المعتدل يكون مطلوباً في معظم الصناعات، من أجل أن تتمتع وحدة الأعمال أو المنشأة باقتصاديات السعة المتاحة، وذلك على الأقل في الدول الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي دراسة سابقة أجراها Bain، قام بعمل تقديرات لغياب المزايا التي واجهتها وحدات الأعمال والمنشآت الصغيرة جداً (أي قام بتقدير CD/OC في شكل "٣-٢"). ولقد كانت تقديراته متوسطة في معظم الصناعات ولكنها مخيفة في القليل منها^(٤).

Absolute – Cost Barriers To Entry التكاليف المطلقة كموانع للدخول

وهناك نوع ثان عام من موانع الدخول يسمى موانع التكاليف المطلقة. ويشمل أي شيء يجعل منحنى تكلفة الإنتاج للمنشأة الجديدة يقع أعلى من نظيره للمنشأة الموجودة فعلاً في الصناعة. (شكل ٢-٤) يوضح منحنى تكلفة المنشأة الجديدة، وهو يقع أعلى من نظيره في المنشأة القائمة، وذلك بمقدار ثابت. لاحظ الفرق هنا بين ذلك وبين موانع الدخول الخاصة باقتصاديات السعة. فهنا تقابل المنشأة الجديدة غياب مزايا التكاليف مقارنة بالمنشأة القديمة وذلك عند أي مستوى تختار المنشأة إنتاجه.

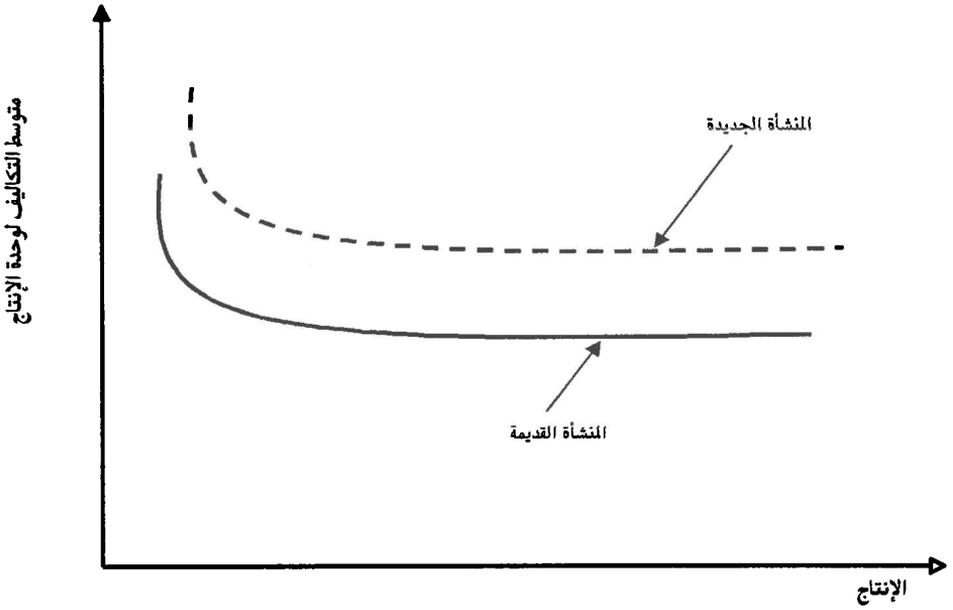
(4) Joe S. Bain, Barriers to New Competition: Their Character and Consequences in Manufacturing Industries (Cambridge, MA : Harvard University Press, 1956), Chap. 3.

جدول (٢-٢) تقديرات اقتصاديات السعة في المصانع والشركات ذات
الوحدات الإنتاجية المتعددة، صناعات مختارة في الولايات
المتحدة الأمريكية، ١٩٦٧م.

الصناعة	كمية الإنتاج للوحدة الإنتاجية الكفوة كنسبة من السوق الوطني (%)	عدد الوحدات الإنتاجية الكفوة المطلوبة من المنشأة الكفوة متعددة الوحدات الإنتاجية	حصة السوق الأمريكي التي تشغرها منشآت كفوة، ١٩٦٧، (%)
تحضير البيرة	٣,٤	٤-٣	١٠-١٤
السجائر	٦,٦٠	٢-١	٦-١٢
المنسوجات	٠,٢	٦-٣	١
الدهانات	١,٤	١	١,٤
منتجات البترول	١,٩	٣-٢	٤-٦
الأحذية	٠,٢	٦-٣	١
الأواني الزجاجية	١,٥	٤-٣	٤-٦
الأسمنت	١,٧	١	٢
منتجات الصلب	٢,٦	١	٣
كراسي التحميل	١,٤	٥-٣	٤,٧
الثلاجات	١٤,١	٨-٤	١٤-٢٠
بطاريات السيارات	١,٩	١	١٤-٢٠

a : إذا كانت الثلاجات تصنع مع غيرها من الأجهزة المنزلية: فالمنشأة الكفوة المتخصصة في الثلاجات بالنسبة لها ستكون حصة السوق الوطني أكبر، كما وضع العمود الأول.

Source: F.M. Scherer *et. al.*, the economics of Multiplant operation: An International Comparisons study (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1975) PP. 94-336.



شكل ٤-٢ موانع الدخول بسبب غياب مزايا التكاليف المطلقة.

تنشأ موانع الدخول الخاصة بالتكاليف المطلقة من مصادر متعددة. كأن تكون المنشآت القائمة لديها معرفة جيدة بأساليب الإنتاج. أو تكون للمنشأة القائمة براءة اختراع تضمن لها حقوق خاصة لملاحم منتج معين أو عملية محددة، والتي يمكن أن تحصل المنشأة الجديدة عليها بدفع مقابل (Royalty) أو إنفاق مبالغ لا اختراع بدائل لها. وبأي حال فسوف تقع منحنيات متوسط التكلفة الخاصة بالمنشأة الجديدة أعلى من نظيرتها الخاصة بالمنشأة القائمة. أما وحدات الأعمال القائمة التي حققت اكتشافات مهمة فربما تقرر أن تحصل على براءة اختراع لها، وهي في هذه الحالة مطالبة قانونياً أن تسجل اكتشافاتها وتعلن عنها، أو ربما تختار أن تحتفظ بها سرا. وهناك المثال

الشهير في سر التركيبة المعمول بها في كوكاكولا، حيث إن هذه التركيبة معروفة فقط لمجموعة قليلة من كبار المديرين في المنشأة. ومرة أخرى، فإنه دون الحظ الأعمى أو التجسس على منتجات الآخرين، فإن المنشأة الجديدة مضطرة لدفع مبالغ من أجل الحصول على أسلوب سري خاص بها.

وهناك مصدر آخر لموانع التكاليف المطلقة، وهو محدودية العروض من بعض العناصر الإنتاجية أو المدخلات ذات الأهمية الخاصة. فإذا كانت المنشآت القائمة تفرض السيطرة على هذه العناصر أو المدخلات فسيتحقق لها مزايا في التكلفة على المنشآت الداخلة، وذلك مثل حالة تملك حق اختراع. أو ربما يكون العنصر البشري من ذوي المهارات العالية والمتخصصين مرتبطين فعلا مع المنشآت القائمة. والصناعات القائمة على المواد الخام المعدنية، مثل تنقية النحاس، تعطي أمثلة عديدة على ذلك. فالمخزون ذو الجودة العالية عادة يكون في عدد قليل من المواقع في العالم، وحينما تقع هذه في أيدي المصنعين القائمين، يكون هناك مانع دخول خاص بالتكاليف المطلقة أمام المنشآت الراغبة في الدخول حتى تحصل على مخزون مماثل. ونشير هنا إلى أن المنشأة الداخلة للصناعة، التي تبحث عن مخزون مماثل نادر، ربما تدفع بالأسعار للأعلى سواء على نفسها أو على المنشأة القائمة. ومع ذلك فإن المنشأة الداخلة قد لا تكون متأكدة بأن شيئا من هذا سيتحقق لها، وعلى أفضل الأحوال فإنها ستواجه المخاطرة من قلة المزايا المتوافرة لها.

بعض الاقتصاديين يترددون في تسمية المزايا المتحققة للمنشأة القائمة موانع دخول. وبغض النظر، فإن البائع الأول أو الموجود الأول في الصناعة عليه أن يجد مخزون البوكسيت أو يخترع تركيبة الكوكاكولا. إذا لماذا يجب

أن نبكي على الداخل الجديد الذي سيواجه نفس تكاليف البداية..؟ والإجابة هي أن المنشآت القائمة ربما تحتكر أو تقتسم احتكار المدخلات النادرة أو المتخصصة. وهنا المنشآت الداخلة ستجد نفسها تدفع سعرا أعلى لهذه المدخلات مقارنة بالمنشآت القائمة، وليس السعر نفسه^(٥).

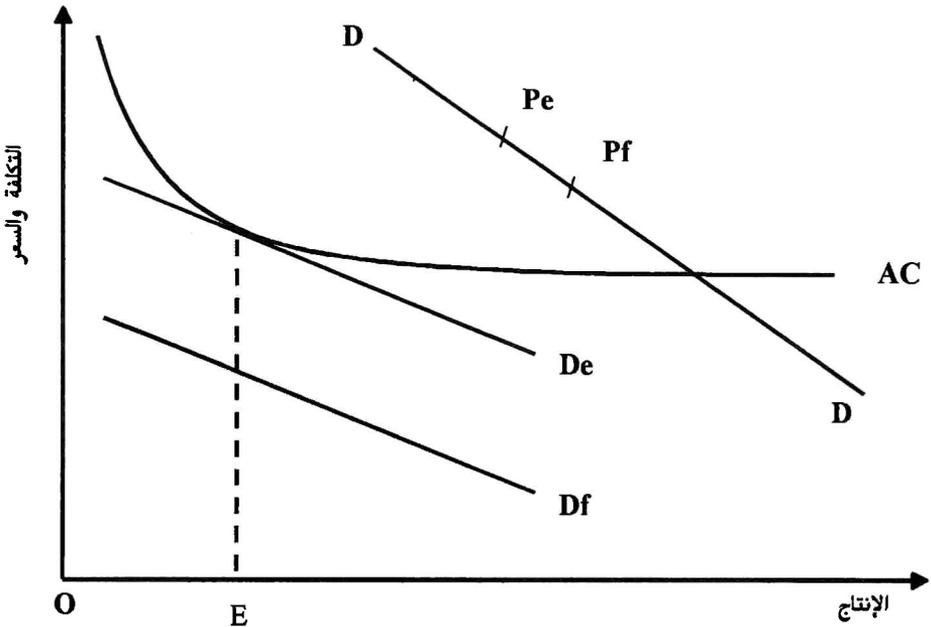
ويبقى هنا مانع دخول آخر خاص بالتكاليف المطلقة يستند على تكلفة رأس المال للمنشأة الجديدة. فلكي تدخل صناعة الصلب مثلا، يجب على المنشأة الجديدة أن تجمع نحو نصف مليار دولار من رأس المال. وإذا ذهبنا أنا أو أنت إلى سوق رأس المال طالبين مثل هذا القرض لنبدأ شركة صلب جديدة ربما نواجه فقط بالتهكم التام. حتى المقترض ذو الملاءة مثل المنشأة القائمة الكبيرة في صناعة أخرى ربما تضطر لدفع فوائد أعلى للحصول على هذا المال مقارنة بمنشأة الصلب القائمة التي تخطط للتوسع. ومرة أخرى نشير بأن منحى التكاليف للمنشآت الداخلة سيقع أعلى منحى التكاليف للمنشأة القائمة.

تميز المنتج كمانع للدخول Product-Differentiation Barriers to Entry

مصدر ثالث من مصادر موانع الدخول هو عنصر تمييز المنتج والذي نوقش قبل ذلك. فالمنشأة الناجحة الموجودة بالفعل في الصناعة والتي تنتج شيئا ما مثل الكانس يكون لها اسم معروف لدى العامة. وبعض الأسر على الأقل قد ربط اسمها بمواصفات مرغوبة للمنتج مثل التنظيف الفعال، طول مدة الصيانة

(5) C.C Weizsacker, Barriers to entry: A Theoretical Treatment (Berlin and New York: Springer Verlag, 1980) Provided a suitable treatment of this and other normative issues relating to entry barriers

المجانية، سهولة الاستخدام، وما إلى ذلك. وهذه التوجهات تكون سمعة جيدة معروفة عن المنشأة، وتكون الإعلانات وبرامج ترويج المبيعات ما هي إلا وسائل للمحافظة عليها وترسيخها. أما المنتج الجديد للمكانس فسيبدأ من الصفر. ويفرض أن منتج عالج المشكلات الفنية للتصميم والتصنيع، فهو يحتاج إلى إقناع الناس بتفضيل منتج على غيره الذي عرفته الناس. (شكل ٥-٢) يوضح عدم المزايا التي يواجهها المنتج الجديد. لنفترض أن آلتها لها الملامح الظاهرية نفسها مثل غيرها التي في السوق وأنه ينفق النسبة نفسها من عائد المبيعات على الدعاية. فهو هنا ينافس مجموعة من البائعين الموجودين أصلاً في السوق، كل منهم نفترض أنه يواجه منحنى طلب متشابه، وليكن D . كما أن كل البائعين يعملون على منحنى التكاليف AC نفسه (والذي يتضمن كل تكاليفهم باستثناء تكاليف الدعاية والترويج).



شكل ٥-٢ عوائق الدخول الراجعة إلى تمييز المنتج.

هنا المنشأة الداخلة سوف تواجه منحني طلب أقل تفضيلا بالمقارنة بمنحني طلب المنشآت القائمة، وسوف يعتمد موقع المنحني على الأسعار التي يتقاضونها. فإذا اختاروا السعر المنخفض P_F ، يكون الطلب المحتمل للمنشأة الداخلة هو D_F ، والذي سيكون صغيرا لدرجة لا يوجد فيها أي اقتصاديات سعة يمكن من خلالها للمنشأة الداخلة حينئذ تغطية تكاليفها. ومن ناحية أخرى، إذا تقاضت المنشآت القائمة سعرا مرتفعا مثل السعر P_e ، فسينتقل منحني الطلب المتوقع للمنشأة الداخلة لأعلى عند المستوى D_e ، وسيتوافق مع مصلحة المنشأة الداخلة أن تنتج بالضبط الكمية OE . ويوضح شكل (٢-٥) كلا من تأثير تمييز المنتج على الفرص السوقية للمنشأة الداخلة، والحسابات التي يمكن أن تجريها المنشأة القائمة بالنسبة لأعلى سعر يمكن أن تتقاضاه ويحميها من خطر دخول منشآت جديدة^(٦).

ويبقى شكل (٢-٥) لا يوضح بالضبط لماذا تستمتع المنشأة الموجودة في الصناعة بمنحني الطلب D والمنشأة الداخلة فقط بمنحني الطلب D_e . ربما كان ذلك لأن المنشأة القديمة بدأت في الأصل وهي ليست أحسن حالا من الجديدة من حيث سمعتها في السوق واضطرت لاستثمارات كبيرة لتجعل نفسها معروفة. في تلك الحالة تكون تكلفة المنشأة الجديدة لبناء سمعة جيدة لا يفترض أن يكون أكثر من تكلفة المنشأة القديمة. وحتى إذا افترضنا ذلك، تبقى ثلاثة أسباب تجعل المنشأة الداخلة في حالة عدم توافر الميزات:

(6) For a more detailed treatment, see Joe S. Bain, *Essays on price theory and industrial organization* (Boston: Little, Brown, 1972), Chap. 7.

(١) ربما يكون هناك اقتصاديات سعة في ترويج المبيعات، فمثلا المنشأة الكبيرة التي تنفق ١٠٪ من إيرادات مبيعاتها على الدعاية تشتري نسبيا رسائل إعلامية أكثر من المنشأة الصغيرة الداخلة إلى الصناعة والتي تنفق النسبة نفسها.

(٢) فعالية الرسالة الإعلامية التي تشتريها المنشأة الداخلة حديثا في الصناعة للدولار الواحد المستثمر ربما تكون أقل من المنشأة القديمة ببساطة لأنها وجدت في هذا المجال أولا. والمنشأة الجديدة التي ترغب في تكوين سمعة جيدة لنفسها يجب عليها في الواقع أن تقنع الناس بنسيان الرضا والإشباع الذي حصلوا عليه في السابق من المنشآت القديمة.

(٣) إذا كان هناك اقتصاديات للسعة في الإنتاج، فإن التكلفة المطلقة للدعاية اللازمة لبيع المنتجات لمصنع كفاء، ربما ضخمة بشدة التكاليف الرأسمالية الكلية للمنشأة الداخلة. والتكلفة الرأسمالية المطلقة لموانع الدخول قد تنشأ هنا أو تزول.

وفي بعض الصناعات يمكن لهذه الشروط أو الظروف أن تضع المنشأة الداخلة في حالة عدم توافر مزايا كثيرة. ولقد قدر Joe S. Bain أن المنشأة الداخلة عليها أن تقبل سعرا أقل بنسبة ١٠-٢٥٪ عن السعر الذي تتقاضاه المنشآت الموجودة فعلا في صناعات السلع الاستهلاكية مثل البنزين والسجائر والأقلام والسيارات^(٧). ولا توجد أي منشآت دخلت صناعة السجائر في العقد الحالي على الرغم من التغييرات في المنتج والزيادة في عدد الأشكال التي طرحتها المنشآت الموجودة فعلا. ويجب التأكيد هنا، رغم ذلك، على أن تمييز المنتج لا يوجد دائما موانع دخول. ففي بعض الأسواق يسهل للدخول الذي يختار موقعا جغرافيا مختلفا، وينتج منتجا مختلفا ولو اختلفا قليلا، ويدير عملا جيدا، الاستمرار والمقاومة حتى لو كان صغير الحجم.

الأهمية الإجمالية لموانع الدخول *Overall Importance of Entry Barriers*

على العكس من تركز الباحثين، لا يمكن قياس موانع الدخول بالنظر إلى عدد قليل من المنشورات الحكومية. وحتى نحصل على أكثر من مجرد انطباع واسع، علينا عمل دراسة محكمة لكل صناعة على حدة.

وفي بعض قطاعات الاقتصاد الأمريكي لعله يكفي الانطباع الواسع. وفي المنشآت التي تكون فيها دورة رأس المال عالية مثل معظم صناعات الخدمات وتجارة التجزئة نلاحظ موانع الدخول فيها منخفضة. والشيء نفسه بالنسبة للزراعة والغابات. والعكس تماما الحال في شركات المنافع العامة والسكك الحديدية حيث يكون الدخول مقفلا. أما في الصناعات التمويلية فالواضح أنها تعرض صورة مختلطة، ولا يمكن التعميم حيالها. ومن حسن الحظ أن لدينا دراسات دقيقة عن أكثر من ٣٠ صناعة، غالبها من الصناعات الهامة، وقد قسمت إلى مجموعات يمكن أن نشير إليها في الشكل (٢-٢). المجموعة الأولى تسودها موانع دخول عالية وتسمح للمنشآت القائمة بوضع أسعار تزيد عن الحد الأدنى لمتوسط التكاليف بنسبة ١٠٪ دون أن يغري ذلك منافسين جددا، وتتضمن هذه المجموعة السجائر، والسيارات، والأقلام والنيكل والفضة^(٨). أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الموانع المعتدلة وتسمح بزيادة الأسعار

(٨) إن وصفنا لموانع الدخول بأنها عالية، راجع إلى أنها تسمح برفع الأسعار لأكثر من ١٠٪ فوق التكاليف شاملا ذلك الأرباح الاعتيادية، لكن هذا لا يبرهن بأن الدخول للصناعة أصبح في الواقع مقفلا. وقد يكون أن هذه الصناعات تسمح لنفسها بأرباح عالية في المدى القصير إذا كان البائع القائم ليس لديه مخاوف من دخول آخرين للصناعة. وهنا تحدد مرونة الطلب السعرية بطبيعة الحال إلى أي مدى سيرفع المحتكر الأسعار في حالة عدم وجود مخاوف من دخول آخرين.

بنسبة ٥-٨٪ عن الحد الأدنى لتوسط التكلفة دون دخول منافسين جدد، وتتضمن صناعات مثل الصلب، والنحاس، وتكرير البترول، والبسكويت، والصابون، وتغليف اللحوم، والإطارات المطاطية، والأسمنت، والدقيق. وتقع أقمشة الـ Rayon في الصناعات ذات موانع الدخول المنخفضة والتي تسمح بزيادة الأسعار بما لا يزيد عن ٤٪ فوق التكاليف المتوسطة دون إغراء آخرين بالدخول^(٩). ونحن أيضا نعرف من هذه العينة من الصناعات التمويلية ما هو المصدر لموانع الدخول الأكثر جرما وإدانة ولا سيما في حالات الموانع المعتدلة والمرتفعة. فاقتصاديات السعة في كل الحالات تسبب موانع دخول معروفة حتى لو لم توجد عوامل أخرى. ولكن على العكس مما قد تتوقعه، فإن اقتصاديات السعة تعلل القليل من موانع الدخول الكبيرة في الواقع. وهنا يلعب تمييز المنتج الدور الأساسي. كما أن موانع التكاليف المطلقة، وخاصة في شكل الاحتياجات الرأسمالية الثقيلة، تشرح أيضا بعض حالات الموانع المعتدلة والكبيرة.

عناصر أخرى للهيكل السوقي

Other Elements of Market Structure

لا يشكل تركيز البائعين، وتمييز المنتجات، وموانع الدخول قائمة الملامح الأساسية الهامة الوحيدة لبيئة الصناعة. تذكر أن هدفنا الخاص من شرح وتوضيح إنجاز الصناعات الأمريكية مبني على ضوء ملامحها البيئية أو الهيكلية، ويمكننا أن نمضي في وصف هذه الملامح بلا حدود. ويمكن تلخيص

(9) Bain, Barriers to new competition, PP. 169-72; H.M. Mann, "seller concentration, Barriers to entry, and rates of return in thirty industries", 1950 - 1960, Review of Economics and Statistics Vol. XI.1111 (August 1966), PP. 298-307.

الإطار القانوني الذي تمارس من خلاله الصناعة أعمالها. أيضا يمكننا أن نتمحص تاريخ الصناعة لنعرف الأمراض التي ولدت معها Birth Traumas والتي قد تكون تركت بصماتها على نمط السلوك الحالي للمنشآت. ويمكن أيضا أن نصف كل جانب من جوانب التوزيع الإقليمي للبائعين والمشتريين. وهكذا فالقائمة لا نهاية لها.

العناصر الهيكلية ذات القيمة التوقعية

Structural Elements with Predictive Value

كل هذا التفصيل الذي ذكرنا لا يشوه الصورة فقط بل قد لا يكون له معنى قوي من الناحية العلمية. فالعناصر الوحيدة للهيكل السوقي التي تستحق الاختبار هي تلك التي تكون لها بعض القيم الموضحة والشارحة. وحتى نحصل على ذلك، علينا أن نتوقع أن هذه العناصر تختلف من صناعة لأخرى. وليس هذا فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه العناصر ببعض التغيرات. المشاهدة في سلوك وإنجاز هذه الصناعات. ولهذا فإن القانوني ربما يرى أن القوانين التي تحكم تفسير وإلزامية العقود تحسن أداء الصناعات الأمريكية، لأنه من دونها لا يمكن إيجاد علاقات أعمال مستقرة. وهذا صحيح، لكن هذه القوانين تؤثر على كل الصناعات بطريقة متماثلة ولا يتحدث أحد عن إلغائها. وهذه النقطة التي ذكرنا سليمة لكنها لا تساعد في معرفة الاختلافات بين الصناعات.

وقارن هنا دور الضرائب الثابتة الثقيلة التي توضع على بعض الصناعات (مثل السجائر، والبتروول، والمشروبات الكحولية الغازية) ولا تفرض على غيرها. فهذه الضريبة تعمل على تراكم عدد ثابت من السنوات لكل

جالون أو لكل عبوة إضافة إلى سعر المصنع. وحتى نرى أثر هذه الضريبة على التسعير الذي يقرره المصنع دعنا نأخذ المثال التالي: افترض أن ضريبة الولاية والضريبة الفيدرالية على البنزين في إحدى الولايات هي ٢٥ سنتا لكل وحدة، وأن الوحدة تباع بخمسين سنتا. تجاهل هنا أي هامش تجزئة، وتأمل تأثير كل سنت خفض من قبل المنشأة المنتجة. إن حصيلة مبيعاتها بعد الضريبة الثقيلة قد انخفضت بنسبة ٤٪ (٢٥/١)، ولكن الانخفاض في السعر للمستهلك لا يزيد على ٢٪ (٥٠/١) فقط. وبصرف النظر عن مرونة الطلب على البنزين على مستوى التجزئة، فإن استجابة الكمية المباعة لخفض معين في سعر المصنع سوف تنخفض بشدة بسبب هذه الضريبة الجائرة الثابتة. (أما إذا كانت الضريبة قد وضعت على أساس نسبة من السعر وليست قيمة ثابتة فلن يكون لها هذا التأثير). وإذا فرضنا ثبات العوامل الأخرى، فإن المصنع سيكون لديه حافز أقل لخفض السعر لجذب مزيد من المستهلكين^(١٠).

وفي هذه الحالة سيكون لدينا توقع واضح منبعه الهيكل (الضريبة هنا) أو الإنجاز (معدلات الربح ومرونة الأسعار). لاحظ أن مثل هذه الضريبة قد تؤثر على بعض الصناعات ولا تؤثر على بعضها الآخر. ولدينا فرصة لاختبار هذا التوقع في مقابل الحقائق الواقعية، تماما كما يمكننا مقارنة إنجاز صناعات ذات موانع دخول مرتفعة بأداء صناعات تواجه دخولا سهلا.

(10) Richard B. Tennant "The Cigarette industry". In W. Adams, ed., The structure of American Industry, 3rd ed. (New York: MacMillan, 1961) PP. 374, 390.

تركز المشترين Buyer Concentration

إن عدد المشترين في السوق له أهمية كبيرة، ومن المنطق أن يكون له مثل أهمية عدد البائعين. فنحن قد وقعنا في عادة التفكير بأن المصنعين هم أولئك الذين يبيعون إلى عدد كبير جدا جدا من الأسر. ولكن في أسواق سلع المنتجين نجد المشترين - وهم المنشآت المنتجة الأخرى - لا يكونون في العادة كثيرين جدا. وربما تضعف قوتهم التساومية بسبب تصاعد قوة مجموعة البائعين الاحتكارية ذوي الأرباح الحالية والمستقبلية المرتفعة. والدراسات أوضحت أنه كلما زاد تركيز المشترين قلت أرباح منتجي السلع الإنتاجية. كما أوضحت أثر القوة التساومية للمشتريين، فكلما قلت نسبة تكاليف المستهلكين التي يضعونها في الحساب، زادت أرباحية صناعات السلع الإنتاجية. "إن أهمية أن تكون غير مهم" كما يقال يفترض أن تظهر جلية هنا حيث إن البائعين يركزون حولهم التساومية على المدخلات الإنتاجية الهامة"⁽¹¹⁾. وتركز البائعين يمكن أن يؤثر على صناعات السلع الاستهلاكية. فصانع الساعات ذات النوعية الجيدة لا يبيع مباشرة للعامة ولكن لمحلات المجوهرات والأماكن المشابهة. وللوصول إلى المستهلك النهائي المستهدف في المدينة فإن المنشأة المصنعة يجب أن تقنع هذه المحلات بأن تتعامل في ساعاتها، ومحلات المجوهرات المناسبة قد تكون قليلة في عددها وقادرة على المساومة الصعبة. هذا وقد تتبع John Kenneth Galbraith مصطلح "قوة المجابهة" Countervailing Power ليقدر أنه أينما

(11) S.R. Lustgarten, "The Impact of Buyer Concentration in Manufacturing Industries", Review of Economics and Statistics, Vol. LV11 (Aug. 1975) PP. 125-32; Ralph M. Bradburd, "Price-Cost Margins in producer Goods Industries and the Importance of Being Unimportance" "Review of Economics and Statistics, Vol. LXIV (August 1982), P P 405-412.

كان بائعو الصناعات متركزين، فإن مشتري التجزئة سيتحدون هؤلاء ويصبحون مركزين أيضا من أجل الحصول على تساوم أفضل. ومظهر "كما تكيلوا لنا نكل لكم" يمكن أن يبرز أحيانا، ومن الصعب أن يحسب على أنه شيء مؤكد.

وربما يملك قطاع التجزئة قوة تساومية على قطاع الصناعة بطريقة أخرى. ففي بعض أنواع السلع كالسيارات، والملابس، وأجهزة الاستريو، يعتمد المشتري النهائي على محلات التجزئة في النصيحة وإسداء المعلومات والخدمة، أو حتى في أمور عامة كمساعدة المشتري على الاختيار. كما أن كثيرا من منافذ التجزئة التي تباع هذه المنتجات تلعب دورا هاما في صياغة وتطوير ميول المستهلك نحو العلامات التجارية المتنافسة المتاحة. وبذلك يضع تاجر التجزئة اللمسات الأخيرة على تمييز المنتجات التي يرغبها المصنع، ويجب على المصنع أن يعطي تاجر التجزئة الإغراء المناسب لأداء هذه الوظيفة. وبالعكس، فهناك سلع استهلاكية أخرى تباع من خلال ما يسمى "بمنافذ البيع المريحة" Convenience Outlets مثل السوبرماركت، وفيها لا يتوقع أو حتى يطلب رب الأسرة النصيحة من الأفراد العاملين في المحل، ويعتمد اختيار المشتريين من بين النوعيات المتاحة على إعلان المصنع، وحينما يروج المصنع منتجا بنجاح للعامة من خلال الإعلانات فإن تاجر التجزئة لا يستطيع التهديد بعدم عرضه. ولو فعل فسيفقد تاجر التجزئة قوته التساومية تجاه المصنع. في هذا التحليل ظهر لنا اعتماد قوة تاجر التجزئة التساومية

(أو افتقادها) على طبيعة تمييز المنتج. وهذه الاعتبارات تعد مستقلة تماما عن تأثير الكثير أو القليل من تجار التجزئة المتنافسين على عملية المساومة^(١٢).

التكاليف الثابتة وموانع الخروج *Fixed Costs and Barriers to Exit*

يحتاج إنتاج بعض السلع إلى استثمارات كبيرة من المنشأة في شكل تكاليف ثابتة وتجهيزات، وتكون هذه النفقات عرضة للمخاطر. وإذا أخفقت وحدات الأعمال هذه فربما تكون قيمة المصنع كخردة منخفضة. فمثلا لو انقرض الطلب على الفحم فإن مالك المنجم سوف يجد مشتريين قليلين لفتحة محفورة تحت الأرض. أما إذا تحول إلى سوق ضعيف فإن البائعين وأي منافس لهم سيحافظون على مستوى إنتاجهم، لأن التكاليف الثابتة لا يمكن تجنبها بتقليل المخرجات. وإنتاجهم الذي حافظوا على مستواه في مواجهة طلب منخفض يعني أنهم سيواجهون انخفاضا أكبر في الأسعار والأرباح. وبذلك فإن التكاليف الثابتة تؤثر على ملامح المنافسة وتدفع البائعين للبحث عن طرائق لتقليل مخاطرتهم. وأحد هذه الطرائق هي الدخول في اتفاقات تأمرية سرية للمحافظة على السعر.

وتعد التكاليف الثابتة عنصرا مهما للهيكل السوقي لأنها تقف في وجه خروج الموارد من السوق. وبمعنى آخر، فالبائع الذي يجب عليه الاستثمار في أصول إنتاجية معمرة ليكون قادرا على العمل في سوق معين يكون عرضة لقيود الخروج من السوق إذا ساءت الظروف. والالتزامات الموردية التي تمثل قيود الخروج هي في الواقع مرتبطة بشكل محكم بمصادر قيود الدخول التي سبق أن

(12) Michael E. Porter, *Interbrand Choice, Strategy, and Bilateral Market Power* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1976).

الصناعات القابلة للمقارنة ورتبناها على أساس تركيز البائعين في كل من عام ١٩٠٠م والآن. فسوف نجد ترتيبها متشابها^(١٣).

ونفس الاستقرار قد تحقق للعناصر الرئيسية للهيكल السوقي. أما تمييز المنتجات فقد تغير ببطء في معظم الصناعات. ومع أن مثل هذه التغيرات يمكن أن يكون جوهريا خلال هذه المدة الطويلة من السنين، إلا أنه يصعب ملاحظة ذلك في كثير من الصناعات التي حدث فيها تغيير. فالجدة على سبيل المثال التي كانت تشتري بسكويتها المقرمش من بائع المقرمش المتجول، الآن تأتيها هذه المقرمشات في شكل عبوات مميزة وذات ألوان جذابة. وفي الواقع، قد تكون تميزات المنتج قد مالت للزيادة لأعلى في كثير من الصناعات خلال القرن الماضي. لكن في هذه الأيام نادرا ما نرى صناعة تغيرت بسرعة من بيع منتج غير مميز إلى منتج مميز. ونحن نفتقر إلى أي بيانات مباشرة عن التغيرات في موانع الدخول مع الوقت، ولكنها لو وجدت فستعطي الانطباع العام نفسه عن الاستقرار. وقيود الدخول في العادة تعتمد بشكل كبير على تمييز المنتج، واقتصاديات السعة، وعناصر أخرى مشابهة تبدو كلها بطيئة التغير.

شرح التغيرات في الهيكل السوقي Explaining Changes in Market Structure

حينما يتغير الهيكل السوقي تغيرا كبيرا، فإنه يمكننا في العادة شرح العملية بسهولة. وذلك لأن العناصر المختلفة للهيكل السوقي تؤثر في بعضها. وبعض التوليفات منها يمكن أن تظهر معا بطريقة منطقية. ولكن توليفات أخرى، كما

(13) For evidence, See Saul S. Sands, "Concentration in U.S. Manufacturing Industry, 1904-1947" International Economic Review. Vol. 111 (January, 1962) PP.79-93.

هو الحال في الجوارب الخضراء مع البدلة الزرقاء، قد لا تتماشى مع بعضها. وقد يأتي كأمر مدهش أن تجتمع الموانع الكبيرة مع التركيز القليل. حيث إن الموانع الكبيرة عادة تؤدي إلى قفل تدفق منشآت جديدة إلى الصناعة. وإذا حدث أن اختفت منشأة من وقت إلى آخر نتيجة لأسباب طبيعية، فسوف ينخفض بالتأكيد عدد البائعين المتبقين. وإذا بقيت الموانع عالية فإن التركيز غالبا سيرتفع.

ولأن عناصر هيكل صناعة ما تعد متصلة، لذا فإن التغييرات في أحد عناصر الهيكل غالبا يشرح سبب التغيير في عنصر آخر. فعلى سبيل المثال، بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، ظهرت زيادة رئيسية في مستوى تمييز المنتجات في صناعة السيارات الحديثة العهد. وباعتبارها في الأصل وسيلة ميكانيكية عالية التعقيد، لذا تعاقب على هذه الصناعة تميزات متعددة منذ الأيام المبكرة لهنري فورد. لكن طبيعة ومستويات ملامح التمييز تغيرت بشكل كبير في ذلك الوقت، ومعها تغيرت أيضا موانع الدخول والتركز في الصناعة.

في أثناء المدة قبل بداية عام ١٩٢٠م، زادت أهمية السيارات في الاقتصاد الأمريكي. وتطور هذا السوق إلى سوق ضخم من خلال استغلال اقتصاديات السعة، والذي ربط بطريقة خطوط تجميع الإنتاج التي طورت أصلا بوساطة هنري فورد. ولقد ركز فورد جهوده في الإنتاج الواسع ذي التكلفة المنخفضة، فأدى إلى خفض سعر الموديل T من ٩٥٠ دولارا عام ١٩٠٩م إلى ٢٩٠ دولارا عام ١٩٢٥م. كان ذلك في الوقت الذي اعتاد فيه فورد أن يعلن إعلانه الشهير "أي زبون يمكن أن يحصل على سيارة مدهونة أي لون يرغبه طالما هي سوداء".

وفي العشر سنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت طبيعة الطلب على السيارات بشكل كبير، وتغير سوق السيارات إلى أن أصبح سوقا مشبعا وإحلاليا. وهذا فتح الباب إلى مبيعات مبنية على عوامل لا تعتمد على السيارات ذات المتانة والأسعار المنخفضة. وقد

تمسكت شركة جنرال موتورز بهذه الطفرة بشدة. وأدخلت سيارة شفروليه ذات التمييز العالي والتي بيعت بنحو ١٠٠ دولار زيادة عن سعر الموديل T، والتي قدمت نموذجا أكثر جاذبية، وأكثر سرعة، فضلا عن عدد من الملامح والصفات الأخرى. وانخفضت لهذا السبب حصة فورد السوقية بشكل كبير من ٥٥٪ عام ١٩٢١م إلى ما يزيد بقليل على الثلث عام ١٩٢٦م.

إن زيادة تمييز المنتجات الناتج من هذا التغيير في الصناعة أثر في عدد من الملامح الهيكلية الأخرى. فارتفعت موانع الدخول بشدة، ويعزى ذلك إلى ولاء المستهلكين لمنتجات معينة، وإلى قيم إعادة البيع العالية للسيارات، وإلى نفقات الإعلان المرتفعة. ولقد أصبح جليا للداخلين المحتملين أن هناك حاجة إلى تكاليف أعلى وجهود أعظم للحصول على حيز في السوق. وحتى إذا ما استطاع الداخل الجديد أن يحقق كفاءة إنتاجية مساوية أو أفضل، فلن يكون دخوله فعالا وممكنا ما لم يتم التغلب على مشكلات إيجاد الطلب. وخلال السنوات المبكرة للنمو الصناعي، كان الدخول سهلا. وفي السنوات الخمس عشرة التي بين ١٩٠٦م، و ١٩٢٠م دخلت ١٢٦ منشأة إلى صناعة السيارات، وكانت دورة رأس المال حينها مرتفعة. وفي السنوات الأخيرة انخفض عدد المنشآت الداخلة الجديدة بشكل كبير ولم يظهر أي دخول دائم ناجح منذ أن تكونت مجموعة شركات كرايسلر Chrysler Corporation في أوائل العشرينيات.

وبسبب منع الدخول للصناعة، كانت الزيادة الفعالة في تمييز المنتج قد رفعت من مستويات التركيز بشكل كبير. فقد كانت هناك ٨٤ منشأة في الصناعة عام ١٩٢٠م. وانخفض هذا الرقم إلى ٤٤ عام ١٩٢٦م. وفي السنوات الخمس بين عام ١٩٢٢م، وعام ١٩٢٦م بقيت ٥٢ منشأة في الصناعة. ومع نهاية مدة النمو السريع في الطلب كان تمييز المنتجات، الذي اتسع بشكل كبير، قد أوجد عدم مزايا خطيرة للمنشآت التي ليس لها سمعة قائمة Established Reputation. واستمر الانخفاض في عدد الشركات حتى الوقت الحاضر. أما الآن فبقيت ثلاثة من كبار المنتجين المحليين للسيارات، يمثلون أكثر من ٩٠٪ من مخرجات الصناعة.

وقد تظهر الصناعات أحيانا انخفاضا مفاجئا في مستوى التركيز. وهذا يمكن أن يعكس تغيرات في عناصر أخرى للهيكل السوقي. لنأخذ جانبا

من صناعة الكيماويات كمثال، وليكن إنتاج الأمونيا الصناعية Synthetic Ammonia. قبل الحرب العالمية الثانية، كانت هناك شركتان تنتجان نحو ٩٠٪ من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الواضح أن هذا المستوى المركزي المرتفع يعكس اقتصاديات السعة لوحداث الإنتاج، وكان عدد قليل من المصانع يستطيع أن يفي بكل الطلب السوقي لما قبل الحرب. وأنشأت الحرب العالمية الثانية توسعا كبيرا في الطلب على الأمونيا الصناعية، والتي كانت تستخدم بوصفها عنصرا في المتفجرات العالية ومكونا في الأسمدة اللازمة للزراعة الأمريكية التي كانت تتوسع بسرعة. وعند هذه النقطة تدخلت الحكومة وأنشأت عددا من مصانع الأمونيا الصناعية بنفسها، وتملكت حتى نهاية الحرب أكثر مما يملكه المنتجون في القطاع الخاص. وحينما قررت الولايات المتحدة الأمريكية بيع مصانعها وقت الحرب للقطاع الخاص، اختارت أن تبيع طاقتها الإنتاجية المنتجة للأمونيا الصناعية إلى شركات جديدة على الصناعة، رافعة عدد البائعين إلى ١٢. وحينما جاءت الحرب الكورية، حدثت السلسلة نفسها من التطورات. لكن بدلا من أن تنشئ الحكومة طاقت لإنتاج الأمونيا بنفسها اختارت تشجيع المنشآت الخاصة على توسيع مخرجاتها. ولكن أولئك الذين شجعوا كانوا جديدين على الصناعة، ومرة أخرى كانت النتيجة زيادة عدد المنشآت المنتجة من ١٢ إلى ٢٤ منشأة. وهذه التغيرات في التركيز، التي نتجت عن النمو السريع في الطلب المدعوم بسياسة الحكومة، كان له تأثير مستمر على تركيز البائعين. ففي عام ١٩٥٧م مثلت أكبر ٤ منشآت ٣٩٪ فقط من طاقة الأمونيا المنتجة. وانكسر ما

كان وقته يسمى بقوة اقتصاديات السعة التي كانت تعمل مانعا للدخول، والذي كان السبب في المحافظة على تلك المستويات من التركيز^(١٤).

وباختصار، فإن المنطق يحكم العلاقات بين عناصر الهيكل السوقى. حيث لا يمكن للتركز العالى أن يستمر طويلا بعد كسر الموانع العالية للدخول. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة في مستوى تميزات المنتج يمكن أن تؤثر في موانع الدخول، ومن ثم تزيد من مستوى التركيز. مثل البرتقال في قاع إناء دائري، فيمكن أن تبقى عناصر رئيسية قليلة من عناصر الهيكل السوقى ثابتة حينما يحرك واحد منهم.

ملخص Summary

تخبرنا النظرية السعرية بأن التركيز العالى ربما يؤدي إلى أرباح زائدة وسوء توزيع للكمية المتاحة للمجتمع من عناصر الإنتاج المحدودة. والتركز رغم ذلك، ليس السمة الوحيدة لصناعة ما، والذي يعد ذا أهمية كبيرة بالنسبة للرفاهية الاقتصادية. حيث تتضمن البيئة الاقتصادية المحيطة بالمنشأة عناصر أخرى مهمة بالمثل، وهذه جميعها، بالإضافة إلى تركيز البائعين، تعرف بالهيكل السوقى. وتمييز المنتج يعد واحدا من هذه العناصر الرئيسية للهيكل السوقى. وهو يوجد حينما يضع المستهلكون تفضيلات مختلفة للعلامات التجارية للمنتج. وهو يزيل الضغط عن المنتجين من أن يبيعوا كلهم عند سعر سوقى واحد. فكل منشأة

(14) W.H. Martin, "Public Policy and Increased competition in the synthetic Ammonia Industry", Quarterly Journal of Economics, Vol. LXX111 (August, 1959), PP. 373-92.

يمكنها أن تضع سياستها السعرية الخاصة، ويعد بذلك شكلا من أشكال المنافسة السعرية.

أما موانع الدخول فتمثل خاصية أخرى مهمة للهيكل السوقي، فهي تشير إلى مستوى الإقبال من المنافسين المحتملين على سوق المنشآت القائمة في الصناعة. وهي تنشأ من اقتصاديات السعة، وعنصر "التكلفة المطلقة"، وتمييز المنتج. والاثنان الأخيران يجعلان إعلان تكاليف المنشأة الجديدة أعلى من نظيرتها للمنشأة الموجودة فعلا في الصناعة. ويمكننا قياس موانع الدخول بتحديد مقدار الارتفاع الممكن في السعر السوقي الذي لا يؤدي إلى جذب منشآت أخرى للدخول. وتعتمد موانع الدخول على المزايا التي تتحقق للذي يبدأ أولا First Mover Advantage أي للمنشأة الموجودة فعلا في الصناعة. وفي حالة اقتصاديات السعة، تكون الميزة متحققة من خلال الالتزام المسبق للمنشأة الموجودة بطاقة إنتاجية تجاه السوق لا يمكن للمنشأة الجديدة الإحلال محلها بشكل مربح.

ويمكننا تحديد عناصر كثيرة للهيكل السوقي، ومع ذلك فإن تركيز البائعين، وتمييز المنتج، وموانع الدخول، يبدو أنها المسؤولة عن إحداث الأثر الأكبر في الواقع. وبعض العناصر الأخرى المؤهلة ربما تشمل تركيز المشترين، التكاليف الثابتة، ومعدل نمو الطلب.

وكل هذه العناصر للهيكل السوقي تميل لأن تكون مستقرة مع الوقت. فلا توجد صناعة يكون لها موانع دخول كبيرة هذه السنة وموانع دخول منخفضة السنة القادمة. ومع ذلك فإن عناصر الهيكل السوقي كلها متصلة. فأى تغيير في أحدها يؤدي إلى تغيرات في الأخرى. وبملاحظة هذه العلاقة، يمكننا غالبا شرح سبب تغير تركيز البائعين.

الباب الثالث

المؤسسة الكبيرة

The Large Corporation

جنرال موتورز توظف عمالة أكثر من الذين يعيشون في مدينة بوسطن. ومبيعات شركة إكسون أكبر من الناتج القومي الإجمالي لأكثر من ١٠٠ دولة. ولقد مثلت أكبر مائة مؤسسة صناعية ثلث القيمة المضافة للصناعة في الولايات المتحدة عام ١٩٨٢م.

إن المؤسسات الكبيرة جزء شاهد للعيان في اقتصادنا ومجتمعنا ولا تحتاج أهميتها إلى تدليل. وبعض الناس ربما يتهم هذه الشركات بأنها تسبب مشكلات سياسية واجتماعية - فهي ترشي المسؤولين المنتخبين - وتلوث البيئة، وتوفر عادةً ظروف عمل سيئة في خطوط إنتاجها. وهذه الاعتراضات مهمة، إلا أنه لا مجال لبحثها هنا.

إن اهتمامنا بالشركة الكبيرة هو من خلال سوق منتجها. فأهميتها هناك واضحة جداً. والنظرية الاقتصادية تقول الكثير عن الشركات الكبيرة نسبة إلى أسواقها، كما رأينا في البابين الأول والثاني. ولكن ماذا يعني كون الشركة كبيرة بشكل مطلق..؟ فمعظم الشركات الكبيرة تمتلك نسبة عالية من المبيعات في أسواقها الرئيسية. والعواقب الناتجة من الحجم المطلق - غير سيادة المنشآت العملاقة على سوقها الرئيسي - ربما تحدث لأن المنشأة تنتشر

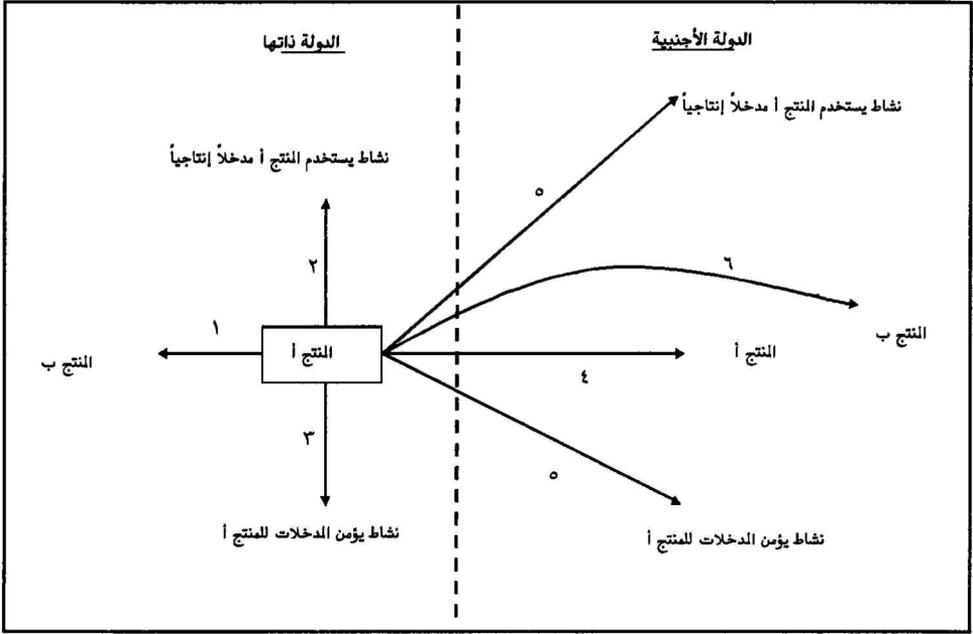
من سوقها إلى أسواق أخرى كثيرة. ويمكن أن يأخذ هذا الانتشار أو التوسع أشكالاً ثلاثة، فالمنشأة العملاقة يمكن أن:

(١) تنوع نحو أسواق منتجات أخرى.

(٢) تكون متكاملة رأسياً وقادرة على تدبير موادها الخام أو توزيع منتجاتها بنفسها.

(٣) تكون متعددة الجنسية فتؤدي الأنشطة نفسها في بلدان أخرى.

ويوضح شكل (٣-١) مقارنة مرئية لهذه الأشكال الثلاثة للمؤسسة، على اعتبار الطرائق التي يمكن أن توسع بها الشركة المنتجة للسلعة A أنشطتها في أسواق أخرى، فالشركة المنوعة لمنتجاتها تسمى أحياناً بالشركة المختلطة "Conglomerate"، ولكن ينبغي علينا أن نتجنب هذا المصطلح. لأنه يعني عدم وجود علاقة بين المنتج A و B، في حين سنرى أن الأنشطة المتنوعة للشركة غالباً تكون مرتبطة اقتصادياً. والشركات متعددة الجنسية غالباً تنتج السلعة نفسها خارجياً وداخلياً، وهذه الحالة تسمى بالاستثمار الأجنبي الأفقي Horizontal Foreign Investment (وهي تماثل في هذا بعض المنشآت المحلية مثل المخابز الكبيرة التي توسع أنشطتها من سوق إقليمي إلى آخر). وتحقق الشركات متعددة الجنسية أيضاً التكامل الرأسي عبر الحدود الدولية - خاصة في شكل تكامل خلفي - وفي بعض الأحيان تقوم بعمل استثمار أجنبي متنوع.



- (١) شركة متنوعة
- (٢) شركة متكاملة رأسياً للأمام
- (٣) شركة متكاملة رأسياً للخلف
- (٤) شركة متعددة الجنسية تعمل استثمارات أجنبية أفقية
- (٥) شركة متعددة الجنسية تعمل استثمارات أجنبية رأسية
- (٦) شركة متعددة الجنسية تعمل استثمارات أجنبية متنوعة

شكل ٣-١ أنواع الشركات ذات العمليات السوقية المتعددة.

الشركات الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي

Large Companies in the U.S Economy

لقد مثلت المؤسسات الكبيرة بشكل واضح نسبة متنامية من النشاط في الاقتصاد الأمريكي منذ عام ١٩٢٩م حتى عام ١٩٦٠م، وهذا اتجاه ملحوظ ومحسوس. لكنه أخذ يضعف بوضوح، على الرغم من الموجات المتعاقبة من

غير متماثلة ، وذلك خارج نطاق السوق الذي تشارك فيه هذه المنشآت. وقد أشارت دراسة عن صناعات السلع الإنتاجية ، أنه بعد الأخذ في الاعتبار لدرجة تركيز البائعين ، فإن الأرباح تكون أقل إذا كان البائعون في صناعة ما قد أظهروا نوعا من التوجه نحو التنوع في الإنتاج السوقي وفي التكامل الرأسي^(٥).

مستوى السعة الإنتاجية الكفؤة Efficient Scale of Production

معدلات الأرباح تعكس الإنجاز السوقي في توزيع الموارد بين الصناعات ، وهي الاختبار للتعرف على مدى كون الصناعات توظف القليل جدا من عوامل الإنتاج عن طريق التقييد الاحتكاري. ومن الجوانب الأخرى للإنجاز السوقي ما يتعلق بتوزيع الموارد داخل الصناعات المختلفة. على سبيل المثال ، أغلب الصناعات يبدو أنها تحوي وحدات إنتاجية صغيرة جدا تستنزف كل اقتصاديات السعة. ويمكن لهذه الوحدات أن تتوسع بما يساعد وبشكل مستمر في حفظ متوسط تكلفة الوحدة المنتجة. وعدم الميزة المتوافر في السعة الصغيرة للمنشأة لا يجب أن يكون دائما مصدر إعاقة لهذه المنشأة.

وعدم الكفاءة التي قد تكون في بعض الوحدات الإنتاجية تكلف فقط نسبة بسيطة أعلى بالمقارنة بوحدات إنتاجية تدعي أنها تحوي كل أنواع اقتصاديات السعة المتاحة. وهذه الوحدات ربما خدمت بعض المناطق الصغيرة

(5) H. H. Newman, "Strategic Group and the Structure, Performance Relationship", Review of Economics and Statistics (August 1978), PP. 417 - 27.

الجدول (٥-١) متوسط الأرباح للصناعات مصنفة تبعا لتركز البائعين وموانع

الدخول

مستوى موانع الدخول			مستوى تركيز البائعين a
منخفض	متوسط	عال	
(١) معدلات متوسط الأرباح لـ ٢٠ صناعة خلال أعوام ١٩٣٦ - ١٩٤٠م			
١٠,٥	١٠,٢	١٩,٠	عال
٥,٣	٧,٠	b	منخفض
(٢) معدلات متوسط الأرباح لـ ٣٠ صناعة خلال أعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٠م			
١١,٩	١١,١	١٦,٣	عالي
٨,٦	c ١٢,٢	b	منخفض

a: التركيز العالي يشير إلى أن البائعين الثمانية الأكبر خلال الدة المشار لها يستأثرون بـ ٧٠٪ أو أكثر من المبيعات

حسب الصناعة، والتركز المنخفض يشير إلى أن البائعين الثمانية الأكبر يستأثرون بأقل من ٧٠٪.

b: لا يوجد صناعة تنخرط في هذا التصنيف.

c: فقط صناعة واحدة

Source: Joe S Bain Barriers to New Competition (Cambridge, MA: Harvard Univ. Press, 1956), Chap.

النائية في البلد بشكل أكثر رخصا وتوفيرا مقارنة بكون السلع نفسها تنقل مسافات بعيدة من وحدة إنتاجية تتمتع بسعة إنتاجية كفؤة. وعلى اعتبار هذه الكفاءات، فإن الوحدات الصناعية الإنتاجية الصغيرة جدا وغير القادرة على استغلال السعات الإنتاجية المتاحة تقدر بما يقارب ١٠-٣٠٪ من السعات في المصانع الأمريكية، هذا ما تشير إليه البيانات الصناعية التي درست بدقة. مرة أخرى، توضيح السبب يبدو أنه موجود في عناصر الهيكل السوقية.

والصناعات التي يوجد بها مستوى عال من عدم الكفاءة الناجمة من الساعات الصغيرة هي التي يكون فيها تمييز المنتجات مسيطرا.

وهذه النتيجة تشير إلى الكثير من النطق الاقتصادي، فمجموعة المستهلكين أنفسهم عادة ما ينشدون أنواعا مختلفة من المنتجات المميزة التي تفي برغباتهم. وبعض المنتجون ربما يجدون أنفسهم محاطين بعدد قليل من العملاء الذين لديهم الثقة بهذه المنتجات، وهؤلاء لديهم الرغبة لدفع سعر أعلى من المتوسط، لكن لأنواع من السلع التي ربما أعطتهم مزيدا من الرغبة التي ينشدونها. وقد يجد هؤلاء المنتجين أنه من الأرباح لهم أن يبنوا منشآت صغيرة غير كفؤة ويقوموا بتفريم مستهلكهم أسعارا أعلى من المتوسط السعري السائد، وذلك مقارنة ببناء منشأة كبيرة ذات تكاليف أقل مع محاولة جعل منتجاتهم النوعية أكثر شعبية. وفي هذه الحالة، فإن عدم الكفاءة البسيطة لهذه المنشأة الصغيرة ستبقى غير متغيرة مع مرور الوقت. فالمنشأة الصغيرة ليست مجرد وحدة صغيرة تترعرع باتجاه الرشد. وعندما تنتشر الساعات الصغيرة بسبب تمييز المنتجات، فإننا لا نستطيع أن نقول بالضرورة بأن السوق قد أخفق (تذكر مشكلة ما سميناه باختيار المنتجات Product Selection من الباب الرابع: فنحن يقصرنا قواعد سهلة للعدد المناسب من المنتجات).

ومنذ أن سمحت قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية بحل الشركات الكبرى التي وجد أنها تمارس الاحتكار في أسواقها التي تتعامل فيها، فإننا أيضا قد نتساءل عما إذا كانت الوحدات الإنتاجية والمنشآت في المقتصد كبيرة بشكل يمكنها من التمتع بالمتاح لها من اقتصاديات السعة. وبعد كل هذا، فإن الشركات الكبرى في العادة تتكون من العديد من الوحدات الإنتاجية المنفصلة عن بعضها، وكل واحدة منها تؤدي النشاط الإنتاجي نفسه، والسؤال هو هل التكاليف يمكن أن تقلل عن طريق ضم العديد من هذه الوحدات الإنتاجية تحت إدارة الشركة الأم نفسها؟ إن الدراسة التي أشرنا إليها في الباب الثاني

قد وجدت اقتصاديات السعة في الشركات متعددة الوحدات الإنتاجية، وذلك فيما يقارب ثلثي الصناعات التي تم اختبارها (انظر الجدول ٢-٢). لكن الشركات الكبيرة القادرة على استغلال كل هذه الميزات الاقتصادية لوحدها الإنتاجية المتعددة تبقى أصغر من قريناتها من الشركات الصناعية القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كانت ٣٠٪ من السعات في العديد من الصناعات تقع في منشآت صغيرة جدا لا تمكنها من أن تكون كفاءة اقتصاديا، فهل هناك أيضا مشكلة متعلقة بالكفاءة في المنشآت أو الوحدات الإنتاجية الكبيرة جدا؟. إن مبلغ علمي يؤكد أنه لا يوجد مشكلة عدم كفاءة في المنشآت ذات السعات الكبيرة، لكن في بعض الأحيان قد يبدو أن المنشآت الأكبر في صناعة ما قد تحوي تكاليف أعلى من تلك التي في المنشآت ذات الحجم المتوسط. ومع ذلك لا نستطيع الحكم بكون هذه التكاليف العالية نتيجة حتمية للحجم الكبير، أو أن المنشأة الكبيرة بطبعها غير كفاءة، عندما سمحت بتكاليفها أن تكون أعلى من المستوى الأدنى للتكاليف عند سعة معينة. وقد جلبت الشركات الكبيرة في صناعة الصلب الأمريكية اهتماما بالغا خلال سنين الثلاثينيات ١٩٣٠م عندما تعدت تكاليف الوحدة لديها تلك التكاليف الموجودة لدى رابطة منتجي الألمنيوم الصغار. وبغض النظر عن كون الوضع الآن قد تغير بشكل مقبول، إلا أن الشواهد تقترح أن المشكلة كانت في عدم الكفاءة عن كونها في عدم توفر اقتصاديات السعة والتي نشأت من كبر السعات الإنتاجية للمنشأة^(٦).

(6) Steel, Hearings, U.S. Congress, House of Representative, Judiciary Committee, Subcommittee on the study of Monopoly Power, Serial 14, Part 4-A (Washington, Dc, 1950), P. 697.

وعندما نتساءل عن أي عناصر الهيكل السوقي التي تحدد كون المنشآت في صناعة ما كفاءة بالمفهوم الشائع، أي إنتاج منتجاتها بأقل تكاليف ممكنة، فإننا نسأل سؤالا في غاية الأهمية، وذلك لأن تقليص تكاليف الوحدة المنتجة يدفعنا إلى جناية المزيد من الرفاهية الاقتصادية. ومع كل هذا فإننا نعلم القليل جدا عن هذا الأمر! ولقد اقترحنا في الفصل الأول أنه عندما تكون المنشأة يتحكم فيها مديروها وليس ملاكها فإن ذلك قد يقود إلى أن توجه مواردها إلى استعمالات غير كفاءة لكنها قد تساعد على زيادة الرفاهية الخاصة بهؤلاء المديرين. بعض الدراسات أكدت عدم الكفاءة هذه، وذلك لأن المنشآت التي يتحكم فيها ملاكها تكسب أرباحا أعلى من تلك التي يتحكم فيها مدراءها حتى لو كانت جميعا تتمتع بالقوة السوقية نفسها^(٧). ومع ذلك قد نكون متعجلين في مثل هذا الحكم، ولأن المنشآت التي يتحكم فيها مديروها، وذات الحجم المعين، تعد أقدم عمرا وتقوت بسبب تجارتها وأصولها المتميزة، فجلب نجاحا كبيرا لملاكها الأصليين، ولأجل هذا السبب فقط فإننا نتوقع أن تكون هذه المنشآت أقل أرباحا.

والسبب الآخر الذي نعرف أنه يؤثر في الكفاءة وتم توثيقه من خلال الدراسات عن الصناعات البريطانية، هو الاتفاق على تثبيت الأسعار Price Fixing والذي أصبح غير قانوني لأول مرة عام ١٩٦٠م، وكان سببا في إبعاد مبيعات الجملة حينها. ومن الواضح أن اتفاقات تثبيت الأسعار صارت كالغطاء على رأس المنشآت البريطانية النائمة وغير النشطة، فجعلهم

(7) J. Palmer, "The Performance Effects of the separation of ownership from control in Lawge U.S. Industrial Corporations," Bell Journal of Economics and Management science, Vol. IV (Spring 197٢)

يستمرّون في نشاطهم التجاري على الرغم من عدم كفاءتهم التشغيلية. ونتيجة لذلك، فإن مستويات الكفاءة للمنشآت العاملة في صناعات تتميز باتفاقات تثبيت الأسعار بينها تكون متفاوتة بشكل كبير عنها في الصناعات الأخرى. وتبعاً لذلك فإن زوال اتفاقات الأسعار سيؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار بالإضافة إلى خروج بعض المنشآت من النشاط التجاري وبالذات تلك التي لا تستطيع مواجهة أمواج المنافسة بعد زوال ذلك الغطاء الذي كانت تتظلل به^(٨).

Sales Promotion and Product Changes مشجعات المبيعات وتغييرات المنتج

لو كنا نعرف منحني التكلفة للمنشأة في صناعة ما، فإن معرفة كم من ساعات الصناعة يقع في وحدات ذات سعة كفاءة أمراً أشبه بالروتين. وبخصوص عناصر الإنجاز السوقي الأخرى، فإننا لا نملك أمراً واضحاً نبني عليه تقديراتنا عن إنجاز الصناعة. فربما نعطي صناعة ما تقديراً سيئاً لإنجازها إذا كانت تصرف الكثير من المال على إعلاناتها غير المعلّمة Noninformative. ولكن ما الصرف الذي نعده كثيراً؟ إننا قد نعطي مثلاً درجة ١ لصناعة تقوم بتضخيم تكلفة منتجها وتغيير تصميم هذا المنتج بشكل متكرر. وهنا أيضاً نسأل كم من هذه التغييرات نعده أكثر مما يجب؟ قد نستطيع جمع بعض الأدلة والشواهد الرقمية عن هذه النشاطات، لكن يبقى أن كل شخص قد يعطي رأياً مختلفاً عن كون هذه الأرقام والشواهد توضح إنجازاً سوقياً جيداً أو سيئاً.

(8) Jack Downie, The Competitive Process (London: Duckworth and Co., 1958), Chap. 4; D.L. Swann et. al., competition in British Industry (London: George Allen and Unwin, 1975), Chap. 4.

إن بعض الصناعات تصرف أكثر من ١٠٪ من عوائد مبيعاتها على الإعلان. والإعلان الذي يقدم معلومات لعامة الناس لا يعد بحال تضييعا للموارد، وذلك لأن المشتريين يجب أن يعرفوا أنفسهم بشكل أو بآخر بالسلع والخدمات التي تقدم في هذه الأسواق. ولعل أرخص طريقة لإعلام المشتري بالنسبة للبائع هي الإعلان، ومن ثم ضم تكلفة هذا الإعلان إلى السعر الذي يدفعه المستهلك للمنتج. لكن المشكلة أن هذه الصناعات نفسها التي تصرف الكثير على الإعلانات تقوم بتوفير القليل من المعلومات الدقيقة عن المنتج في إعلاناتها. ومع ذلك، يعذر بعض الاقتصاديين هذه الشركات في نفقاتها المرتفعة على الإعلان وذلك لأن الإعلان يقدم للمشتري ضمانا من الجودة قد لا يستطيع المشتري التنبه له قبل الإقدام على الشراء. هل مثلا أقوم بالإنفاق على الدعاية لشراب معين إذا كان طعمه سيئا جدا، لا شك أنك بوصفك مستهلكا لن تشتريه ثانية بعد تجربته؟ للأسف إن الإجابة على ذلك ربما تكون بنعم، خاصة إذا استطعت بوصفي منتجا أن أقلل من تكلفتي في عمل هذا المنتج وذلك بصناعة شراب رخيص جدا بدلا من استخدام المكونات الأفضل في صناعته. نعم أنت قد لا تجربه إلا مرة واحدة، لكني عندها أكون قد حصلت على ربحي!

إن المشكلة مع الإعلانات غير المعلمة لا تقف عند هذا الحد. وعموما فإن الصناعات التي تقدم إعلانات غير معلمة هي تلك التي تجعل من الإعلان مانعا من الدخول السوقي للآخرين. إن مكونات الإعلان تتفاوت بين القنوات الإعلانية. فتكون المعلومات أكثر في الصحف المحلية والمجلات المتخصصة. وأقل في قنوات التلفزيون التي تغطي كل أنحاء الدولة. وقد أثبتت الدراسات

أن النفقات الإعلانية تعمل على زيادة الأرباح ، وإذا افترضنا أن الإعلانات تعمل معوقا لدخول الآخرين ، فإن الأكثر فاعلية بين القنوات الإعلانية هو التلفاز الذي يغطي نواحي الدولة كافة^(٩). ولعل من المفيد أن هذا النوع من الإعلان يتم تقييده. ويشير الاقتصاديون إلى أن المنافسة قد تكون ضعيفة في بعض المجالات التي يمنع فيها الإعلان (بوساطة الحكومة ، أو اتفاقا بين التجار). ولا يستطيع بطبيعة الحال التاجر الجديد على السوق من المنافسة دون نفقات إعلانية يثبت للناس من خلالها وجوده في ذلك السوق. وهذه النقاط تعد أمرا معلوما. ولكن عندما نقول إن بعض الإعلان يعد أمرا مرغوبا فيه فلا يعني هذا أن كل أنواع الإعلان مرغوبة.

وينبه النقاد الاجتماعيون إلى اعتراض آخر تجاه الإعلان الإعلامي المكثف يكمن في القيم الحقيقية التي يحدثها الإعلان في المستهلكين. ولكن هذا الرأي يقع خارج إطار التحليل الاقتصادي المعتاد. ولو قبلنا بهذا الرأي ، فإنه يضيف رأيا سلبيا آخر بشأن موضوع مستويات الإنفاق الإعلاني المرتفعة. وعندما تتنافس المنشآت في أسواق احتكار القلة على المبيعات وبوسائل غير تعديل الأسعار ، فإنها بلا شك أمامها العديد من السبل لتختار بينها. والإعلان يعد واحدا منها. والآخر الذي يعتبر قريبا من ذلك ، هو تغيير ميزات المنتج نفسه. وكما رأينا في الباب الرابع ، فإن المنتج الداخل للسوق ربما يدخل باستراتيجيات عديدة ، مثل زيادة أو تقليل مدة بقاء أو تحمل المنتج Duration ، زيادة أو تقليل أنواع الموضات (الأشكال) الخاصة بالمنتج ، أو ربما

(9) M. E. Porter, "Interbrand Choice, Media Mix Performance", American Economic Review, Vol. LXVI (May 1976) PP 398-406

زيادة أو تقليل المدة التي يقضيها المنتج دون تغيير. ولا شك أن كل هذا يؤثر في تكاليف هذا المنتج، كما أنه يؤثر على التكلفة النهائية التي يدفعها المستهلك. وهنا نلاحظ أننا تحدثنا عن شكل أو عنصر آخر من عناصر الإنجاز السوقي. كم المدة التي ينبغي أن يعيشها مصباح الإضاءة؟ افترض أن هذا المصباح الذي تشتريه بـ ٨٩ قرشا من البقالة يحترق بعد ستة أشهر، وافترض أيضا أن عمره الافتراضي قد يزداد إلى الضعف لو أضفنا إلى تكلفتنا السابقة قرشين. هنا نلاحظ أن التكلفة التي يدفعها المستهلك للمدة كلها ٨٩ قرشا، لكن تكلفة المدة الإضافية لحياة هذا المصباح من الموارد الاقتصادية النادرة لا تتعدى قرشين فقط. وهذا ليس صرفا مبالغا فيه من الموارد لأجل جعل المصباح أكثر بقاء.

أي الهياكل السوقية ستغير من موقفنا قصير المدى نحو بقاء أو جودة المنتج؟ من الشكوك القديمة المشهورة أن الاحتكارات السوقية تمنعنا من التمتع بمصابيح إضاءة دائمة البقاء، ومن أنواع السيارات التي وقودها الماء.. إلخ، وذلك بهدف أن يزيدوا من أرباحهم. والنظرية الاقتصادية تلقي بالكثير من الشك في دوافع هؤلاء. فالمحتكر لديه تماما من الدوافع ما لدى المنشأة في الصناعة التنافسية، لأن يبيعنا مصباحا بأقل تكلفة لذلك المستوى من عمره الافتراضي. إلا أن الفرق بين الحالتين أن المحتكر سيقوم بتغريم المستهلك السعر الاحتكاري لهذا المنتج. وفي المدى القصير، فإن المحتكر الذي اكتشف مصباحا أكثر قدرة على البقاء ربما لا يقدمه إلى السوق بالسرعة نفسها التي تقوم بها منشأة جديدة ليس لديها حصة في السوق، وقد يستمر بهذا الاعتبار في إنتاج المنتج القديم نفسه. نحن نستطيع أن نتعرف على هذه المشكلة المتعلقة

بالإنجاز السوقي. ولكننا لا نستطيع أن نحكم بدرجة تقديرية دقيقة على صناعة ما فيما يتعلق بإنجازها الإنتاجي. وهناك صناعات مختلفة خيم عليها نوع من الشك في كونها جعلت منتجاتها أقل قدرة على البقاء عما هو الأمثل. بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات في الموديلات للصناعات الاستهلاكية الثقيلة قد نالها كثير من النقد الواسع، وهذا النقد راجع إلى شعور الناس بأنهم فقدوا مصادر اقتصادية كثيرة عند دفعهم لهذه التكاليف للتغيرات في المنتج دون وجود تحسن في المنفعة الحقيقية للمنتج يشعر بها مستخدموه.

التقدم والبحث والابتكار Progress, Research, and Innovation

نرجع هنا إلى الهدف من معدل الرضا عن التقدم الاقتصادي. من جهة نرى أن هناك اتفاقا عاما بأن مستوى تركيز البائعين له تأثير معين، لكن من جهة أخرى هناك مناظرة حادة بخصوص اتجاه ذلك التأثير. والجدل بأن التقدم التكنولوجي السريع يحتاج إلى وجود مستوى من الاحتكار السوقي جاء أول ما جاء من كتابة جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter. لقد رأى بأن (القوة الدافعة الجوهرية) للتقدم الاقتصادي هي "العاصفة المستمرة من الهدم الإبداعي" بمعنى أن الأنواع القديمة من التنظيم والإنتاج يتم تدميرها عند قيام واستحداث أنواع جديدة منها. إن المنافسة المبنية على السعر والكمية في الحقيقة لا تحتسب، وإنما الحسابان هو للمنافسة التي يحدثها تقديم سلعة جديدة، أو تكنولوجيا جديدة، أو مصادر عرض جديدة، أو ربما نوع جديد من التنظيم الصناعي، أي تلك المنافسة التي تقدم ميزة نوعية وحقيقية في التكاليف أو جودة المنتج، والتي أيضا لا يكون تأثيرها فقط هامشيا في الأرباح

والمنتجات للمنشأة القائمة بل تأثيرا قويا في أساسات وحياة هذه المنشأة^(١٠). وحتى تقوم المنشأة بإحداث هذا النوع من الابتكار الكبير يرى "شمبيتر" أن هذه المنشأة لابد أن تكون محمية بدرجة معينة من الاحتكار، وذلك لأجل أن يكون لديها مساحة للحركة والمراوغة.

وهناك اقتصاديون آخرون أشاروا إلى أن الحوافز الأقوى للمنشآت نحو الابتكار هو أن تكون هذه المنشآت متقدمة في ابتكاراتها على منافسيها، فالمنافس الصغير الذي يبتكر هو في الوقت نفسه يداعب نفسه أملا في أن يصبح محتكرا، وبالذات عندما تكون ابتكاراته واسعة النجاح. على أنه في الحقيقة يكون المحتكر الذي وصل إلى الاحتكار قد تحقق له بالفعل الابتكار الواسع. إن البائع الرائد في الصناعة التي تتميز بالتركز لديه موقع ناجح في السوق، وسيخسر نوعا ما لو قدم ابتكارا فاشلا. أما المنافس منافسة تامة فليس لديه أرباح زائدة ليضحي بها وبالتالي ليست لديه القدرة على هذا العمل الابتكاري. ولذلك فإن المنافسة تعطي البائعين الدوافع الأقوى لتقديم ابتكارات تصنعهم بقوة في السوق.

إن المشكلة مع هذا الجدل في التنبؤ بالعواقب الناتجة من الهياكل السوقية المختلفة خاصة في تأثيرها على التقدم الاقتصادي هو في عدم قطعيتها. فالعالم (شمبيتر) قال بأن المنافسة التامة لا تقدم شيئا للتقدم الاقتصادي، والجدل المقابل يرى أن الاحتكار أيضا لا يقدم شيئا، لكن ماذا عن الهياكل السوقية التي تقع بين الحالتين السابقتين؟ ماذا لو كان لدينا مزيد من

(10) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism, and Democracy, 3rd ed. (New York: Harper, 1942), P.84.

الاحتكار غير التام أو قليل منه؟ هنا منظور النظرية الاقتصادية ساكتون عن الإجابة.

إن فرضية العالم (شمبيتر) تحوي إشكالا مستقبليا - ذلك أن التقدم قد لا يكون متمشيا بانسجام مع الكفاءة، وأن الهياكل السوقية التنافسية، التي تتطلبها الكفاءة، ربما في الحقيقة تعيق السابقة. أي إننا يجب أن نضحى بالكفاءة في سبيل تحقيق التقدم، أو العكس بالعكس. إنه أمر جوهري في أهميته بأن نقوم باختبار الشواهد المتاحة لنرى ما إذا كنا سنواجه تعارضا بين هذين الاتجاهين من الإنجاز السوقي. لقد رأينا سابقا أن قليلا من الاحتكار التام في الهيكل السوقي وقليلا من عوائق الدخول سوف تؤدي إلى مزيد من الكفاءة. لكن هل تطبيقات قول (شمبيتر) ستكون صحيحة بأن مزيدا من التركيز السوقي سيؤدي إلى الإبداع والتقدم؟ وهل صحيح أن المنشأة متوسطة الحجم أكثر حظا بأن تكون أكثر تقدما من الصغيرة؟ وهل أيضا صحيح أن الشركة العملاقة في حجمها ينبغي أن تفضل على تلك المتوسطة في حجمها؟

الحجم، و التركيز، والتقدم *Size, Concentration, and Progressiveness*

لقد قام الاقتصاديون بجهد كبير في العقدين الماضيين لتقديم إجابات على هذه الأسئلة. لكن النتائج ليست سهلة، ولهذا فإننا يجب أن نتابع التفاصيل بعناية.

أولا، دعنا نتمعن الكمية التي تنفقها كبرى وصغرى المنشآت على البحث والتطوير (R & D). فيما يبدو أن المنشآت الكبيرة أكثر إنفاقا من المنشآت الصغيرة على البحث والتطوير. فالمنشآت الكبيرة التي يتوافر لديها أكثر من ٥٠٠٠ موظف، يقوم أكثر من ٩٠٪ منها بعمل البحث والتطوير. وبين

الشركات الصناعية التي يتوافر لديها بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ موظف، يقوم ٦٥٪ منها بالبحث والتطوير. أما المنشآت الصغيرة فإن خمسها يقوم بذلك. ومن جهة أخرى، فإننا نجد أنه فيما بين الشركات التي تقوم فعلا بعمل البحث والتطوير تكون معدلات التمويل الإنفاقي الخاصة غير واضحة، أي إنها لا تزيد بالضرورة مع زيادة حجم المنشأة. والحقيقة تشير إلى أن المنشأة العملاقة مثلا التي توظف ٢٥ ألف شخص أو أكثر تنفق تقريبا ٢,٥٪ من مبيعاتها على البحث والتطوير، والمنشأة الأصغر منها تنفق ١,٥٪. لكن فيما بين المنشآت التي توظف أقل من ٢٥ ألف عامل لا يوجد هناك علاقة بين الإنفاق على البحث والتطوير وبين حجم المنشأة.

بالطبع، هذه العلاقة بين حجم المنشأة والإنفاق على البحث والتطوير ربما تعكس المزج (Mix) الخاص بالصناعات داخل الاقتصاد. ومن الواضح أن هناك صعوبة لبحث ذلك في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية. صناعة الملابس مثلا تحتوي على منشآت صغيرة ويندر أن تقوم بالبحث والتطوير، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه حالها. أما المنشآت الكبيرة الأخرى في غير هذا المجال فربما تكون في أحد أركان القطاعات الاقتصادية التي يتعزز فيه وجودها بعمل البحث والتطوير. وتستمر لوحة العد في إعطاء شواهدا بتفضيل المنشآت الكبيرة على الصغيرة في الإنفاق على البحث والتطوير. لكن معدلات الإنفاق على البحث والتطوير (كنسبة من المبيعات) لا يلاحظ أنها تزداد إلى أعلى معدل في أغلب الصناعات. وحتى نحصل على أعلى إنفاق على البحث والتطوير فإن ذلك يتطلب منشآت كبيرة، لكن ليس بالضرورة احتكارية. والحقيقة أنه ليس بالضرورة أن الصناعات العالية التركيز هي التي توظف أكبر

نسبة من العلماء والمهندسين. ولكن هذا النوع من التوظيف يحدث بشكل واضح في تلك الصناعات التي يكون تركيز كبرى المنشآت الأربع فيها يشكل نسبة ٥٠٪ من السوق.

ولذلك، فإنه إلى حد ما، ستقوم المنشأة الكبيرة نسبياً، التي تعمل في سوق ذي تركيز عال نسبياً، بعمل المزيد من الجهود البحثية مقارنة بالمنشأة الصغيرة التي تعمل في سوق قليل التركيز. لكن السؤال هل هذه المنشآت تحصل على نتائج أكبر من بحوثها؟ نحن هنا نحتاج إلى أن نمحص شواهد النجاحات البحثية المتحققة لهم. وذلك لأن اقتصاديات السعة في البحوث يمكن أن تجعل إنفاقات البحوث عند الشركات الكبيرة أكثر إنتاجية من تلك الإنفاقات التي تنفقها الشركات الصغيرة المنافسة لها.

(١) براءة الاختراع Patent التي تمنح للمنشآت المختلفة تعطي بعض الشواهد على مستوى الإبداع المتحقق. أحد الدراسات التي عملت عن براءة الاختراع في عام ١٩٥٩م على أكبر ٥٠٠ شركة أوضحت أنه لا يوجد هناك ميل لأن تتسلم الشركات الكبيرة مزيداً من براءات الاختراع بما يتناسب مع حجم الشركة الكبير. وإذا تحصلت على شيء، ففي الغالب تحصل على أقل مما يتناسب مع حجمها وهنا يستثنى الشركات القليلة الكبرى بين هذه الفئة^(١١).

(11) F.M. Scherer, "Firm Size", Market Structure, Opportunity, and the output of Potented Inventions, American Economic Review, Vol. LV (Dec, 1965), PP. 1126-50.

(٢) الإبداعات المهمة في صناعة ما يمكن أن يتعرف عليها أولئك الذين يعلمون الكثير عن منتجات الشركة وعملياتها. أحد الاقتصاديين وضع قائمة بالإبداعات المهمة في ثلاث صناعات وحاول البحث فيما إذا كانت المنشآت الكبيرة قد أحدثت تطورات جديدة تتعدى أو لا تتسير نسبيا مع حجم المنشأة. في شركات مصافي البترول والفحم الحجري، وجد أن الشركات الكبيرة، وخلال الأربعين سنة السابقة أنتجت نسبة كبيرة من الإبداع تتعدى نسبة مساهمة هذه الشركات في مجمل مبيعات الصناعة الكلية. وفي شركات الألمنيوم، كانت الشركات الرائدة قد أنتجت نسبة صغيرة من الإبداع. لكن السؤال ما الحجم الأمثل للمنشأة في هذه الصناعات، إذا كان المقياس هو اختبار مستوى الإبداع نسبة إلى الحجم السوقي للشركة؟ لقد وجدت الدراسة أن هذا الحجم الأمثل أصغر من حجم الشركات الكبيرة جدا القائمة في قطاعي البترول والفحم الحجري، وأصغر بكثير من الشركات في قطاع الألمنيوم^(١٢).

تشرح شركات صناعة الألمنيوم بشكل جميل العلاقة بين تركيز البائعين والتقدم. شركة ALCOA كان لها وضع احتكاري خلال المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٥م كانت خطة الحكومة الأمريكية في بيع الوحدات الإنتاجية التي بنتها خلال الحرب قد مهدت لدخول شركتي Reynolds and Kaiser، ودخل بالإضافة إلى هؤلاء مزيد من الشركات منذ ذلك الحين. أي إن احتكار ما قبل الحرب تحول إلى احتكار غير كامل بعد الحرب. وفي دراسة حاولت اختبار التقدم التقني خلال المدتين، وجدت أن الانخفاض في تركيز البائعين هو المسؤول، على الأقل جزئيا، عن حصول التقدم الصناعي.

(12) Edwin Monsfield "Size of Firm, Market Structure, and Innovation," Journal of Political Economy, Vol. I (1962) P. 556-76.

وعلى الرغم من أن شركة ALCOA أكبر بكثير من الشركتين الأخريين إلا أنها لم تحدث إبداعا صناعيا بمعدل أسرع. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود منتجين عديدين بعد ذلك أدى إلى منافسة سوقية، وضغط لتطوير منتجات واستخدامات جديدة للألومنيوم، بما في ذلك منتجات استهلاكية مثل القصدير. إذا انخفضت نسبة التركيز قد أدى إلى تحفيز منافسة قوية وبالذات في نوع الإبداع.

ما النتيجة التي يمكننا خطها من هذه الدراسات والملاحظات؟ وهل مستويات التركيز العالية تعد حالة ضرورية لحدوث التقدم الصناعي، أو لا؟ إن الصناعات شديدة المنافسة والتي تتميز بمنشآت فردية قليلة التركيز من النادر أن تدعم بحوثا وتطويرا قويا، وفي كثير من الأحيان تقدم شواهد قليلة من التقدم التقني. إلا أنه في حالة كون المنتج بسيطا وغير معقد ويتم صنعه بشكل سهل في وحدات إنتاجية صغيرة، فإنه قد يتوافر هناك بعض الفرص للتقدم التقني. لكن هل نريد مثلا أن نستثمر كما كبيرا من الموارد الاقتصادية في البحث والتطوير للأمشاط والمكانس ونحوها؟ على الرغم من أنه كلما زاد تركيز الصناعة زاد التقدم، إلا أننا ما زلنا نتساءل في أي الاتجاهات تحدث هذه السببية. وبعد كل هذا نقول بأن عددا من الصناعات التي تزيد فيها نسبة التركيز، قد حصلت فيها زيادة التركيز بسبب كون المنشآت الكبرى فيها استطاعت أن تأتي باكتشافات رئيسية جعلتها تكسب من خلالها نسبة كبيرة من الحصة السوقية. وعلى كل حال، فليس هناك ما يبرر - عند الحديث عن التقدم - أن مستويات أعلى من تركيز البائعين، أكثر مما عليه الحال الآن،

سوف تساعد على تحسين الإنجاز السوقي في هذه الصناعات التي تتميز بشواهد من الاحتكار غير التام^(١٣).

إن خلف الشواهد السابقة نتيجة مهمة مفادها أنه لا يوجد هناك حجم معين للمنشأة يعد الأمثل لكل أشكال الإنجاز الإبداعي. ولأجل أن نرى لماذا نحتاج أن نفرق بين المراحل التي من خلالها يتم استخدام الإبداع. علينا أن نعرف أن الإبداع في كثير من الحالات لا يعد عملية ذات سعة كبيرة أو عالي التكلفة. وكثير من الاكتشافات المهمة حصلت ابتداء خارج معامل الشركات الكبيرة وبالذات في شركات صغيرة أو بوساطة مخترع مستقل. والمرحلة التي تعد مكلفة هنا هي مرحلة إعداد المكتشف ليكون في الحالة التي يمكن تقديمه بها إلى السوق. هنا الشركة الكبيرة الواثقة الخطى في السوق تستخدم قوتها المالية، وتقوم بشراء ذلك الاكتشاف من الشركات الصغيرة، ونحن لا حيلة لنا إلا أن نكتم حزننا تجاه الشركة الصغيرة التي لم تستطع أن تمول تطوير المكتشف الذي تحقق لها. والشركة الكبيرة توظف مواردها المالية وأصولها المعرفية بشكل مفيد في تطوير ذلك المكتشف، لكنها قد تبدي حذرا بيروقراطيا خاصة إذا لم يكن هناك منشآت منافسة قوية لها في الساحة.

والمرحلة الأخيرة هي نقل الابتكار من المنشأة الأولى لتقديمه بنجاح إلى جميع المنشآت الأخرى التي يمكنها استخدامه بربحية. والشواهد تشير إلى أن نشر المبتكر يكون أسرع في الصناعات الأكثر تنافسا. وعندما نضع هذه النتائج

(١٣) إذا كان التركيز العالي يولد الابتكار في كل أنشطة الاقتصاد، فإن هناك احتمالا بأن يكون الابتكار أكثر في الصناعات التي تكون فيها الفرص الابتكارية التقنية متوسطة. وربما يرجع ذلك إلى أن الابتكار يصعب حمايته من التقليد في هذه الصناعات، أيضا قد يكون من المفيد الاستثمار الابتكاري في صناعات فيها مقلدون بشكل أقل.

مع بعضها، فإننا نؤكد بأن الهيكل الصناعي الذي ينتج الإنجاز الابتكاري الأفضل يحتوي على خليط من المنشآت بعضها كبير بشكل كاف يوفر المقدرة على دفع فواتير المنشآت البحثية، لكن مع توافر المحفزات الناشئة من وجود منافسين أقوياء (وعوائق دخول ضعيفة) وذلك لجلب ابتكارات إلى السوق وجعل عملية نشرها تتم بمعدل أمثل.

معوقات الدخول والتقدم التقني Entry Barriers and Technical Advance

المنشآت العريقة، حتى تلك التي تقع ضمن صناعات ناشئة وصناعات متقدمة، في العادة تكون متخلفة فيما يتعلق بالابتكارات الجديدة. وفي العادة تكون هذه المنشآت محافظة وغير قابلة نسبياً للأفكار الجديدة تماماً، وبالذات عندما تكون هذه الأفكار لم تختبر بعد. فمثلاً لم تكن شركة Bell Telephone أو General Electric، وهما شركتان متمكنتان في صناعة الاتصالات، حريصتين على ابتكار الراديو في وقته. كذلك الكثير من الصناعات الأمريكية ذات الدماء الزرقاء لم تكن حريصة على تطوير مخترع آلة التصوير الجديدة الاكتشاف في ذلك الحين. وشبهها لذلك، لم تقم شركة ALCOA بالاستثمار في حامل خليط المعادن الذي يعد جديداً بشكل جذري وعالي الكفاءة حتى قامت شركة Reynolds بإثبات كفاءته، علماً أن شركة Reynolds جديدة في هذه الصناعة.

إن الابتكار والذي عادة يعد بالكثير من التقدم الصناعي يتطلب في العديد من الحالات دخول أو نشوء شركة جديدة منافسة في الصناعة. والأكثر من ذلك، أن الشواهد تقترح أن ولادة نسبة كبيرة من الشركات العملاقة كان أساسه منتج أو عملية جديدة. ومعوقات الدخول للصناعة العالية ربما تقوم

بإقفال الطريق في وجه هذا النوع من التقدم، كذلك نتوقع أن تكون معوقات الدخول القليلة القاعدة التي تدفع إلى التغيير التقني.

أيضا نلاحظ أن غياب معوقات الدخول ربما حفزت التقدم لكن من وجهة أخرى. فسهولة الدخول عادة تقوي الضغوط التنافسية على المنشآت القائمة. وفي بعض الحالات تكون هذه الضغوط سببا في تخفيض الأسعار. وأحيانا أخرى، قد تقوم بعض المنشآت بعمل سياسات بحثية تنافسية لدفع عملية التغيير التقنية وذلك من أجل إبعاد المسافة على أي شركة يمكن أن تدخل إلى الصناعة. على سبيل المثال، المنافسة من خلال الأبحاث حدثت في صناعة الأدوية، وتطورت مع تطور تجارب الصناعة مع المضادات الحيوية خلال سني ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن هناك تمييز كبير بين منتجات هذه الشركات، كما كان هناك انخفاض في عوائق الدخول. ولهذا كان دخول شركات جديدة إلى هذا السوق سببا في ارتفاع المنافسة بالإضافة إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد. فالمائة ألف وحدة من البنسلين المباعة عام ١٩٤٣م بـ ٢٠ دولارا، انخفض سعرها إلى أربعة ونصف سنت خلال عام ١٩٥٠م. وهذا وحده ما جعل الأمر واضحا عند رواد الصناعة بأن مستقبل الأرباح في الصناعة سيعتمد بشكل جذري على إدخال عدد كبير من المنتجات الجديدة. فالمنتجات الجديدة ستحمي الصناعة من الوقوع في منافسة حادة على منتجات متماثلة، كما أنها ستقلل من النمو الحاد في المنافسة السعرية. وعن طريق التأكيد على تطوير الجودة في هذه المنتجات الجديدة، يتم الوصول إلى منفذ كبير لتمييز المنتج، وسيحصل المنتجون على وسيلة جيدة للتحكم المستمر في أسعار منتجاتهم. وإنشاء معامل أبحاث كان يعد تكاليف ضرورية لإدخال منتجات جديدة بشكل سريع وأيضا تطوير مستمر لتمييز هذه المنتجات. بهذا الشكل، كانت الضغوط التنافسية التي وجدت بسبب سهولة الدخول للصناعة، دافعا بصناعة الأدوية لعمل أبحاث مكثفة بالإضافة إلى تطوير لنشاطاتها^(١٤).

(14) William S. Comanor, "The Economics of Research and Development in the Pharmaceutical Industry," Unpublished Ph.D Dissertation, Harvard University, 1963, PP. 67-76.

التوظيف الكامل وثبات السعر Full Employment and Price Stability

نحن في العادة نعد التوظيف الكامل وثبات السعر من مسؤولية السياسة المالية والنقدية للاقتصاد الكلي. وتحقيق هذه الأهداف قد لا يبدو ذا علاقة بهياكل الأسواق. إلا أننا نؤكد بأن تركيز البائعين وكذلك المصادر الأخرى للقوة السوقية ربما يؤثر على كل من مرونة الأسعار وكذلك ثبات الإنتاج والتوظيف. وقد انغمس الاقتصاديون وغيرهم في نقاش طويل حول تأثير التركيز الصناعي على الأسعار. وقد تعاركوا على قضيتين اثنتين:

(١) هل الصناعات عالية التركيز ترفع أسعارها بشكل أسرع مما تسببه غيرها وبالتالي تساهم في التضخم؟ هذه التهمة قد تبدو غير محتملة وبالذات عندما نتمتع على إحياءات النظرية الاقتصادية. إن مستوى السعر يفترض أن يكون أعلى في السوق الذي يتحكم فيه محتكر احتكارا كليا عنه في السوق نفسه لو كانت تحفه المنافسة الكاملة. لكن بمجرد ما يقرر السعر المعظم للأرباح، فإن المحتكر ليس لديه حافز لزيادته بشكل أكبر. والمعدل طويل المدى للزيادة في الأسعار كان في الحقيقة أقل في الصناعات الأعلى تركزا، لكن هذا ببساطة راجع إلى الحظ الأكبر لهذه الشركات في التقدم التقني (كما وضحنا أعلاه). إن نمو الإنتاجية يتسبب في زيادة سعر الصناعة بشكل أقل سرعة من الزيادة في التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج، وبالمثل عند انخفاض السعر. لكننا لا نستطيع أن نستبعد احتمالية أن تدفع الصناعات الأكثر تركزا بالأسعار الأعلى، وبالذات عندما لا يعرف ملاكها بشكل واضح كل الأرباح الاحتكارية المحتملة المهيأة لهم ثم تتاح لهم الفرصة لرفع الأسعار بعد معرفتهم بذلك. وهذا ما حدث على ما يبدو خلال سني الخمسينيات، عندما كانت الاحتكارات غير الكاملة قوية، وبدعم من نقابات التجارة التي كان لها القوة نفسها، أخذت هذه الصناعات الريادة في دفع مستوى الأسعار إلى الأعلى. وصناعة السيارات خلال سني الثمانينيات تعد مثلا جيدا على ذلك.

(٢) هل الأسعار في الصناعات التي تتميز بالتركز تتحرك بشكل مختلف خلال مدة الدورة الاقتصادية مقارنة بالصناعات التي تتميز بسوق تنافسي؟ إن تحليلاتنا في الفصل الرابع قد أشارت إلى أن أسعار أسواق احتكار القلة قد تكون جامدة، وإذا كان الأمر كذلك، فإن أسعارها ستتذبذب بشكل أقل خلال الدورة الاقتصادية مقارنة بالأسعار في الأسواق التنافسية. إن فرضية منحني الطلب الملتوي *Kinked - Demand Curve* أيضا تقترح أن أسعار المحتكرين احتكار قلة تبقى ثابتة حتى تحدث حالة عدم توازن قوي في السوق، وعلى هذا الأساس فإننا نتوقع أن تتأخر التغييرات في أسعارهم مقارنة بأسعار الصناعات التنافسية. وخلال الأوقات ذات التضخم العالي، كالذي حدث خلال سني السبعينيات، يلاحظ أن فرضية منحني الطلب الملتوي تسقط أيضا وذلك لأن أسعار العملة *Money Prices* لجميع الصناعات مستمرة في التغيير. والشواهد الإحصائية من سني الستينيات وما قبلها يظهر أنها تعضد هذه الفرضية، وبالذات لسألة التأخر *Lag* في التوازن في أسعار الصناعات المحتكرة احتكار قلة مقارنة بتلك في الصناعات التنافسية. إلا أنه في البحوث الحديثة صار هناك انتقال في وجهة النظر عن كون السبب في تأخر حلول أسعار التوازن هو عدم القوة في اعتماد بعض المنشآت الاحتكارية غير التامة على بعض، إلى أنه راجع إلى العقود طويلة المدى في أسواق تكون فيها علاقات البائع بالمشتري جامدة.

إذا كانت أسعار محتكري القلة أكثر ثباتا من تلك في الصناعات التنافسية خلال الدورة الاقتصادية، فإن إنتاج محتكري القلة المفترض أن يكون أقل ثباتا. وهذه الفرضية جاءت مباشرة من النظرية الاقتصادية. عليك أن تفكر بتأثير التذبذبات التجارية العامة على صناعة ما بأنها تشابه انتقال منحني الطلب إلى اليسار أثناء الانكماش الاقتصادي *Recession*، أو إلى اليمين أثناء الانتعاش *Boom*. ولو قامت صناعة في سوق عالي التركيز بتثبيت

سعرها خلال الدور الاقتصادية، فإن كلا من إنتاجها وتوظيفها سيكون متذبذبا بمستوى معين. لكن عندما تهبط أسعار صناعة تنافسية خلال مدة الانكماش الاقتصادي، فإن الهبوط في إنتاجها سيكون بشكل بسيط. أما عندما تزداد أسعارها خلال مدة الانتعاش فإن إنتاجها سيزداد بشكل كبير. وعلى ذلك فإن الإنتاج في السوق التنافسي سيكون أكثر ثباتا. وأغلب الدراسات قد أوضحت أن التوظيف يكون أقل ثباتا في الصناعات الأكثر تركزا^(١٥).

أيضا لدينا شواهد على ثبات الاستثمارات في الصناعات الأكثر تركزا. وبعض الاقتصاديين يجادل في كون التركيز ربما ساعد على مزيد من الثبات في الاستثمارات، وذلك لأن المنشآت التي تمتلك قوة سوقية ربما تبنت رأيا بعيد المدى، حيث تقوم باستخدام سيولتها الكبيرة للاستثمار في تحسين الإنتاجية خلال مدة الانكماش أو ربما في الاستثمار في مزيد من السعة الإنتاجية التي تحتاج إليها عند تحسن الاقتصاد القادم. ومن جهة أخرى، فإن العادة المعروفة في اتباع الشركات الأصغر للشركة الرائدة في السوق شبه الاحتكاري، ربما تقترح أن معدلات استثمار هذه الشركات التابعة غير ثابت - أي إن الجميع يتوسعون، أو الجميع لا يفعل ذلك. والشواهد الإحصائية تعترف بقوة أن التركيز يحدث معه عدم ثبات في الاستثمار^(١٦).

(15) Robert M. Feiberg, "Market Structure and Employment Instability", Review of Economics and Statistics, Vol. Lxi (Nov., 1979), PP. 497-505.

(16) F. M. Scherer, Industrial Market Structure and Economic Performance, 2nd ed. (Chicago: Rand McNally, 1980), PP. 371-74.

الأبعاد الاجتماعية للإنجاز السوقي

Social Dimension of Market Performance

المساواة في اقتصادنا تتطلب أن يعامل الأفراد بشكل عادل. والحصول على معاملة غير عادلة ربما تكون مربوطة بالهيكل السوقي بطرائق متعددة. فالصناعات الأكثر تركزا ربما تزيد توزيع الدخل والثروة سوءا. والعنصرية في التعامل مع العاملين أو حتى تسريح العمالة ربما يكون لها علاقة منتظمة بالهيكل السوقي.

توزيع الدخل *Income Distribution*

الصناعات عالية التركيز المحمية بوساطة موانع الدخول، وجدنا سابقا أنها تسعى إلى تغريم أسعار مرتفعة وبالتالي تحصل على أرباح عالية. وهذه الصناعات بإمكانها أن تزيد توزيع الدخل سوءا من جهتين. من جهة، إذا كان للناس الفقراء ميلا أكبر لتذوق منتجات القطاعات المحتكرة أكثر من نظرائهم الأغنياء، ومن جهة أخرى، إذا حصل الأغنياء على نسبة أكبر من أرباح الشركات المحتكرة مقارنة بدخلهم من المصادر الأخرى. والرابط الأول قد لا يبدو مهما: فليس هناك شاهد على العلاقة بين الهيكل السوقي للصناعات والمكان الخاص بالمنتجات وذلك فيما يتعلق بأنماط وأشكال استهلاك الأسر.

والأرباح الاحتكارية التي تذهب إلى أيدي الأغنياء تبدو أمرا واضحا من الوهلة الأولى، وذلك لأن الأغنياء يحصلون على النسبة الكبيرة من دخلهم من أرباح الأسهم مقارنة بمجموعات ذوي الدخل الأقل. ويجب أن نتذكر أنه ليس كل شخص يملك أسهما في منشأة تملك قوة احتكارية يحصل على معدل

عائد احتكاري. حتى لو كانت شركة جنرال موتورز تكسب معدل عائد أكثر من طبيعي، فإن المتوفى عنها زوجها التي تملك أسهما في هذه الشركة لن تحصل على عائد أعلى من الطبيعي على استثمارها. ولو اشترت أسهما في الوقت الحالي، فإن عليها أن تدفع السعر السوقي الجاري لهذه الأسهم، والتي وصلت إلى مستويات عالية حتى لم تعد تعطي أرباحها إلا معدل عائد طبيعي على سعرها السوقي. فقط لو أن السهم تم شراؤه قبل أن تحقق شركة جنرال موتورز أرباحا فوق المتوسط، عند هذه الحالة يمكننا وبشكل معقول القول إن السهم سيحصل على أرباح احتكارية.

والعلاقة الرئيسية الحقيقية بين الاحتكار وتوزيع الدخل تبرز بسبب أن رجل الأعمال الذي أوجد تلك التجارة الاحتكارية قد حصل على لقمة كبيرة من الثروة. والعائلة المؤسسة للشركة بإمكانها رسملة الأرباح المستقبلية لشركتهم الاحتكارية عن طريق بيع أسهم الشركة لعامة الناس، وهؤلاء سيتنافسون على المضاربة على السهم مما سيدفع إلى مستوى سعري يوازي الأرباح الاحتكارية المستقبلية المتوقعة، وسيتجمع لهذه العائلة ثروة مالية طائلة قيمتها تأتي من القضاء والقدر المتوقع الذي سيحل بالشركة في المستقبل. وهذه الكمية الكبيرة من الغنى الاحتكاري ستفتتت بسبب ضرائب الإرث والقوى الأخرى، ونسبة كبيرة من الغنى الذي تملكه العوائل الغنية اليوم ربما حدث من هذه الفكرة التي ذكرنا، وهي توفر الاحتكار لهم في الماضي. وقد قدر أن حصة الغنى الفردي للعوائل التي تملك صافي ثروة قدرها ١٠٠ ألف دولار

خلال عام ١٩٦٢م ستكون أقل بنسبة ٥٠٪ لو لم يكن أي نوع من الاحتكار قائم في ذلك الحين^(١٧).

التفرقة عن طريق العرق والجنس Discrimination by Race and Sex

القوة السوقية ربما أيضا تزيد من مستوى التفرقة ضد الموظفين على اعتبار العرق أو الجنس. افترض أن رب العمل يفضل ألا يعمل مع أفراد من نوعية أو جماعة معينة. عندها سنجد أن أرباب العمل ربما عبروا عن عنصريتهم اقتصاديا بوساطة دفع رواتب عالية للموظفين الذين هم من المجموعة التي يفضلونها مقارنة بأولئك الأفراد من المجموعة الأقلية غير المفضلة وذلك مقابل أعمال تتطلب الجهد نفسه من العمل. وهذه المنشأة التي تقوم بهذا العمل العنصري لا تعد مدنية لتكاليفها. لكن يبقى، أنه لو كانت هذه المنشأة احتكارية وتتمتع بإمكانات مستقبلية لأرباح عالية، فإن التفرقة لديها تعد اقتصاديا غير ضارة بها.

والمديرون يستطيعون التضحية ببعض الأرباح من أجل زيادة منافعهم الشخصية عن طريق التفرقة، وهذا مماثل تماما للتضحية بهذه الأرباح مقابل نمو أسرع أو حجم أكبر للشركة: (انظر فصل رقم ١).

هل يستطيع رب العمل في صناعة تنافسية أن يقوم بالشيء نفسه؟ افترض أن قلة عرقية من العمالة تحصل على رواتب أقل لعمل معين مقارنة بفئة أخرى مقربة. ولو أن جميع أرباب العمل في هذه الصناعة التنافسية قاموا بالعمل نفسه وبالدرجة نفسها، فإن هذه التفرقة ستؤدي إلى زيادة تكاليف

(17) W.S. Comanor and R.H. Smiley "Monopoly and the Distribution of Wealth", Quarterly Journal of Economics, Vol. LXXXIX (May, 1975), PP. 177-94.

الوحدة المنتجة لجميع المنشآت وبالنسبة نفسها. وسيكون سعر الصناعة بشكل عام مرتفعاً، وستبقى التفرقة اقتصادياً مقبولة لأن المنشآت المطبقة للتفرقة تستطيع تغطية تكاليفها. وهنا سنجد أن هناك فرصة سانحة لكل رب عمل خال من مشكلات التفرقة العرقية، بأن يقوم بتوظيف هذه القلة العرقية بأسعار قليلة وبالتالي سيخفض من تكاليف إنتاجه مقارنة بالشركات العرقية الأخرى. وستنعم شركاتهم بتكاليف قليلة مما سيساعد على توسيع حجمها الإنتاجي، ومستقبلاً سيضغنون على أسعار منتجاتهم والذي سيورط الشركات العرقية ذات العمالة عالية التكلفة في خسائر. ولهذا فإننا نتوقع أن تظهر الصناعات التنافسية بشكل عام مستوى من التفرقة أقل مقارنة بالصناعات الأكثر تركيزاً التي لها منفذ لأرباح هائلة^(١٨).

إن شواهدنا الحقيقية على القوة السوقية والتفرقة العرقية في هذه المرحلة غير واضحة وذلك لأن البحوث والدراسات تعطي نتائج متضاربة. وضمن أنواع متفاوتة من الوظائف يبدو أن هناك تفرقة ضد السود والنساء وذلك في صناعات تتمتع منشآتها بقوة سوقية. ومن جانب آخر، فإن دراسات حديثة ركزت على الوظائف الإدارية والمهنية في الشركات الكبار قد وجدت أنه لا يوجد هناك تأثير للأمور السابقة. ولكن يبقى السؤال قائماً ومفتوحاً^(١٩).

(١٨) المفروض أن نلاحظ أن هذه التحليلات تعتمد على كون رب العمل الوكيل الاقتصادي الوحيد العنصري النظرة. وهنا لو قاوم الموظفون في المجموعة المفضلة العمل مع المجموعة العرقية الأقلية، فإن إنتاجية المنشأة ستخفض إذا تم توظيف هذه الأقلية، كما أن رب العمل غير العنصري النظرة سيلجأ لأن يكون عنصرياً من أجل أن يخفض من مستوى التكاليف. كذلك سيكون رب العمل عنصرياً إذا كان مستهلكاً لمنتجات منشآته عنصريين ولديهم الإرادة لدفع مبالغ أقل للمنتجات والخدمات التي تعرض بوساطة أقليات عرقية.

(19) For Example, W.G. Shepherd and S.G. Levin "Manegarial Discrimination in large firms," Review of Economics and Statistics Vol. LV (Nov, 1973) PP. 412-22,

نفور العمالة *Worker Alienation*

لقد أبدى الاقتصاديون اهتماما بالأمر الشائع المتعلق بكون بعض العاملين في بعض الشركات أو الوحدات الإنتاجية غير راضين عن وظائفهم. الملل بشأن المهام المتكررة، والغضب من الرقابة البيروقراطية كلها تعد عوامل سلبية في دخلنا الحقيقي المقدم لنا من اقتصادنا. وإذا كانت هذه المنغصات الحادثة مرتبطة بشكل أو بآخر بالهيكل السوقية، فإنها لا بد أن تؤثر على الإنجاز السوقي.

الاجتماعيون، وكذا المشتغلون بعلم النفس قاموا بأكثر البحوث عن موضوع عدم الرضا، والنفور لدى الموظفين. والاقتصاديون الذين راجعوا هذه الدراسات⁽²⁰⁾ خرجوا منها بملخص واضح. وهو أن الناس لا يوضحون عدم رضاهم عن وظائفهم عندما يعملون في وحدات إنتاجية كبيرة أو عندما تتم مراقبتهم عن طريق جهة بيروقراطية بعيدة في الشركات الكبيرة. لكن هذه العمالة تتطلب أموالا كثيرة لأداء عملها. ومن الواضح أن أحد الطرائق المستخدمة لتنظيم العمل ستؤدي إلى أعلى إنتاجية في بعض الحالات، في حين تنظيم آخر للعمل قد لا يناسب إلا الأكثر سعادة في أعمالهم. افترض أن أحد أرباب العمل قام بمنح رواتب أقل لعمالة معينة لكن في جو من العمل كثير الجاذبية، بينما المنافسين أعطوهم رواتب عالية لكن للعمل في أجواء أقل

W.S. Comonor, "Racial Discrimination in American Industry," *Economica*, Vol. XL (Nov, 1973), PP. 363-78.

(20) F.M. Scherer, "Industrial Structure, Scale Economics, and Worker Alienation, "Essays on Industrial Organization in Honor of Joe S. Bain, Robert T. Massons and P. David Qualls, eds (Cambridge, MA: Ballinger, 1976), PP. 105-21.

جاذبية. وافترض هنا أيضا أن العاملين أعطوا حرية الاختيار بين هذه الخيارات، وبعدها حاول أن ترى أي هذه المنشآت سيحقق ربحية أعلى. افترض بعد ذلك أن هذه المنشآت الأكثر ربحية زاد عددها، وفي طريقها لزيادة عددها أخرجت المنشآت الأخرى الأقل كفاءة ربحية من السوق. إن اقتصادنا يبدو أنه يقوم بهذه التجارب وهو يحدد خلطته من الوحدات الإنتاجية وأحجام المنشآت وكذلك الهياكل التنظيمية. فهل هناك أي أساس - والحالة هذه - لسياسة عامة أن تتدخل؟

ملخص Summary

إن إنجاز الاقتصاد يمكن أن يقاس من خلال أربعة مجالات رئيسية: الكفاءة في استخدام الموارد، التطوير في توسيع وتحسين تدفق السلع والخدمات، الثبات في الأسعار والتوظيف، والعدالة في معاملة الأفراد. ونحن نعرف الإنجاز السوقي بأنه المساهمة الحقيقية للصناعة بالنسبة لإمكانات تحقيقها لهذه الأهداف.

ومن الواضح أن الهياكل للصناعات المختلفة تؤثر في كفاءتها: في توزيع الموارد بين الصناعات، وتنظيم الإنتاج في الوحدات الإنتاجية والمنشآت ذات الحجم الكفاء، وتخصيص الكمية المعقولة من الموارد للإعلان وتشجيع المبيعات. إن التركيز العالي للبائعين ومعوقات الدخول للصناعة كليهما يعملان على تقوية الأرباح العالية المستثمرة، وهما مؤشران على أن توزيع الموارد قد ذهب في طريق خطأ. إن الاقتصاد الأمريكي يبدو أنه لا يوجد لديه مشكلة رئيسية مع منشآت قد لا تكون كفؤة بسبب شدة صغر حجمها وذلك في

الصناعات الأكثر تركزا، اللهم إلا في الصناعات التي يكون فيها تمييز المنتجات كبيرا. إن كميات الإنفاق المبالغ فيها على الإعلان تعطينا إلى حد ما معلومات مفيدة، لكنها من جهة أخرى توجد احتيالا للتمييز بين المنتجات وتسعى إلى زيادة معوقات الدخول للمنشآت الجديدة.

أما ما يتعلق بالتقدم بالProgressiveness، فنحن نعلم أن المنشآت الكبيرة عموما تعمل أبحاثا أكثر من المنشآت الصغيرة، وفي تلك المنشآت الكبيرة نجد من النادر واقعا أن نراها تعمل أبحاثا أكثر من منافسيها الأكبر حجما في الصناعة. وهذه المنشآت الكبيرة لديها القدرة في أن تأخذ على عاتقها عمليات تطوير مكلفة ومستهلكة للوقت، لكن المنشآت الصغيرة والهيكل السوقية التنافسية ربما تكون أفضل في إيجاد أفكار وعمل ابتكارات وتقديمها للاستخدام. ولا يقوم الاحتكار التام أو المنافسة الكاملة حسب علمنا بتشجيع سلوك تطويري هو الأفضل، ولا شواهد تبرهن أن تركيز البائعين - في الصناعات ذات التوجه البحثي - يجب أن يكون عاليا، كما هو الآن، لأجل أن نضمن استمرار تدفق الابتكارات.

إن القطاعات الأكثر تركزا أحيانا تسهم في مشكلة التضخم وذلك عن طريق سعيها الحثيث إلى محاولة التمتع بقطعة ذات حجم أكبر من إمكاناتها الربحية الاحتكارية المتاحة. وبشكل عام تكون أسعارهم أكثر جمودا، وتميل إلى الارتفاع في وقت لاحق أثناء الانتعاش وذلك مقارنة بأسعار الصناعات الأقل تركزا. ولو كانت أسعار صناعات تركزية أكثر ثباتا، فإن منتجاتها يتوقع أن تكون أقل ثباتا وذلك بالمقارنة بالصناعات التنافسية. والشواهد على ذلك تعد خليطة، وجزء من السبب راجع إلى أنه لا يوجد سعر يمكن أن نعده شديد

الجمود Very Sticky عندما يكون التضخم عاليا جدا. كما أننا وجدنا أن معدلات استثمارات الصناعات الأكثر تركزا تعد أقل ثباتا مع الوقت. وتسهم الاحتكارات في توزيع للدخل أقل مساواة، وذلك لأن أكثر الثروات التي استحوذت عليها العائلات الأغنى جاءت من احتكارات حدثت في أوقات مضت. والنظرية الاقتصادية تقترح أن الصناعات الأكثر تركزا ربما تكون أكثر وقوعا في الأعمال العنصرية ضد توظيف الأقليات العرقية. وبعض الشواهد الحقيقية وليس كلها تؤكد هذه الخلاصة. إن الموظفين في الوحدات الإنتاجية الكبيرة يميلون إلى التعبير عن رضا أقل عن وظائفهم، إلا أن السوق أتاح لهم الاختيار بين وظائف يقل رضاهم عنها لكن تزيد فيها راحتهم وإنتاجيتهم وأخرى يتمتعون فيها ببيئة سعيدة لكنها أقل إنتاجية وأقل رواتب.

الباب السادس

تشجيع المنافسة والتحكم في الاحتكار

The Promotion of Competition and the Control of Monopoly

إن الهيكل السوقي وسلوك المنشآت يؤثر على الإنجاز. ومن الشواهد في الفصل الخامس يمكننا أن نبني اعتقاداً مفاده ضرورة تقييد بعض أنواع السلوك السوقي إضافة إلى تغيير بعض عناصر الهيكل السوقي التي تعيق إنجاز الصناعات الأمريكية. وتقوم الحكومات الفيدرالية والمحلية بتطبيق العديد من السياسات التي تؤثر في هيكل وسلوك السوق، وذلك كما هو واضح، من أجل تحسين الإنجاز السوقي. وفي أثناء استعراضنا لهذه السياسات وتنفيذها في الواقع علينا أن نتأمل إلى أي حد تتناسق مع ما أقرته التحليلات الاقتصادية.

القوانين وأهدافها Laws and Their Objectives

يستطيع الاقتصاديون وبوضوح تقديم الأسباب التي تدعم تفكيرهم بأن بعض الإصلاح أو التنظيم ربما يحسن من إنجاز الاقتصاد. وهم يعارضون حالات الاحتكار لأنها تشير إلى استعمال غير مسؤول لموارد المجتمع المنتجة الشحيحة. والأرباح الاحتكارية تأتي من تقييد تدفق الموارد إلى القطاع المحتكر. والسياسة العامة، التي هي نتيجة للعديد من الأصوات والعديد من العقول، بعضها لا يزال بيننا وبعضها مات، لا تحمل تبريراً راشداً "رسمياً" يوضح ما الذي تريد هذه السياسات تحقيقه. وفي الحقيقة، نجد أن لكل السياسات الاقتصادية الرئيسية - إلا ما ندر - في الولايات المتحدة عدداً من الشركاء الغريبين الذين يؤيدونها بجانب مؤيديها العاديين. كما أن أغلب

السياسات الرئيسية الموجهة تجاه المنافسة والاحتكار في الولايات المتحدة لها مضامين مقبولة على الأقل في التحليل الاقتصادي.

وباختصار مفيد، يمكننا أن نصف السياسات الاقتصادية.. "بأنها لأجل منع الاحتكار وتشجيع المنافسة من جهة ومن جهة أخرى لمنع المنافسة وتشجيع الاحتكار". إلا أن الولايات المتحدة، أكثر شهرة، وهي تفتخر بهذا، بالسياسات التي تقع ضمن الجزء الأول. لكن حالة الواقع تشير إلى وجود حد كاف من النوعين. ولو تخيلنا أن كل قواعد قياس السياسات الممكنة تقع على خط يمتد من تشجيع المنافسة إلى تشجيع الاحتكار، فإننا سنلاحظ أن تلك السياسات المعمول بها في الواقع في الولايات المتحدة ستقع على نقاط متفاوتة على طول هذا الخط، بالإضافة إلى أن بعضها سيقع على أحد طرفيه.

وفي منتصف عام ١٩٨٠م كانت حالة سياسات مكافحة الاحتكار وتشجيع المنافسة Antitrust Policy في وضع "مضطرب". وتحركت الحكومات الفدرالية لحل أو تليين سياسات مكافحة الاحتكار على أكثر من جبهة، كما أن أحكام المحاكم في بعض القضايا كانت شديدة بل ربما عدوانية. بالإضافة إلى أن الكثير من هذه القوانين والسياسات كانت دون مراقبة تنفيذية. ولكن يبقى، أن تلك السياسات كانت لها تأثيرات مهمة في الماضي، وما يزال لها أرضية قوية في إرساء قواعد المنافسة في أسواق الصناعة الأمريكية.

إن من المفيد أن نميز بعناية بين سياسات استهدفت هيكل الصناعات وأخرى عُنيَتْ بسلوك هذه الصناعات. فمثلاً السياسات التي سعت إلى حل منشآت قامت بامتلاك حصص كبيرة من أسواقها، كانت تهدف إلى تغيير

الهيكل السوقى إلى هيكل ذي اتجاه أكثر تنافساً، وأما السياسة التي سعت إلى منع اندماجات ربما تؤدي إلى مستوى عال من تركيز البائعين، يؤثر في الهيكل السوقى، فكان هدفها حمائي وليس علاجي. ومن جهة أخرى، فإن القانون الذي يحرم الاتفاقات بين المنشآت على تثبيت الأسعار، سيبعد شكلاً من أشكال التآمر السعري بين البائعين المتنافسين، وبالتالي فإنه سيؤثر على سلوك السوق. أيضاً منع البيع بأسعار مخفضة لوقت محدد من أجل إخراج بعض المنشآت المنافسة من السوق سيؤدي إلى التحكم في سلوك السوق، علماً أن التحوط هنا، عند إحداث هذا المنع، كان خوفاً من أن يؤدي هذا السلوك السوقى إلى تغيير غير مرغوب في الهيكل السوقى.

إن التعرف على سياسات مرتبطة بالهيكل والسلوك السوقى سيساعدنا على التنبؤ بتأثيرات هذه السياسات. ونحن نملك شواهد على مدى جودة الإنجاز السوقى الذي تنتجه الهياكل وأنواع السلوك السوقى المختلفة. والمعرفة بنوع السياسة التي شجعت النوع القائم من السلوك والهيكل السوقى سيساعدنا للتعرف على الوضع الذي سيكون عليه الإنجاز السوقى.

لمحة عن قوانين مكافحة الاحتكار وتشجيع المنافسة الفدرالية

Background to Federal Antitrust Laws

لقد كان أول عمل قانونى فيدرالى صُمم للحفاظ على المنافسة أو لتشجيعها، ما سمي بقانون شيرمان المشهور عام ١٨٩٠م Sherman Act، ونما خلال مدة غير عادية من تاريخ الاقتصاد الأمريكى عقب الحرب المدنية عندما طُرِح موضوع "الاحتكار مقابل المنافسة" سؤالاً في السياسة الاقتصادية وذلك على

المستوى الوطني. وقد أدت في ذلك الوقت حالة التحسن في شبكة المواصلات والاتصالات إلى تقارب وتداخل الولايات مع بعضها اقتصاديا. وقد كانت في السابق أغلب المنشآت التي تبيع في الأسواق المحلية، يتم حمايتها من منافسيها البعيدين بوساطة تكاليف المواصلات العالية. أما الآن فإن الانخفاض في تكاليف المواصلات وسرعة انتشار المعلومات قد دفع بمزيد من المنشآت إلى المنافسة المفتوحة مع بعضها. وفي الوقت نفسه، كانت التقنية تتغير بشكل سريع في العديد من الصناعات. فالآلات المعقدة المختلفة الجديدة أصبحت تدفع إلى وجود وحدات إنتاجية أكبر كما أنها صارت تهدد المنشآت القديمة والصغيرة بالاندثار.

هذه التوجهات القوية وبشكل طبيعي دفعت مديري الأعمال للبحث عن طرائق تخفف من الضغط التنافسي الناتج. وقد وجدوا العديد من الطرائق. فبعض البائعين اتفقوا على تثبيت الأسعار، أو تقسيم الأسواق، أو تقاسم أرباح الصناعة بينهم، أو ربما استبعاد المنافسة. وآخرون قاموا بشراء منافسيهم من أجل رفع مستوى تركيز البائعين. وكانت إحدى الوسائل المستخدمة لزيادة التركيز هي ضم أو انضمام عديد من المنشآت في منشأة عملاقة واحدة. والشكل الآخر هو الوقف Trust، والذي هو تدبير قانوني من أجل وضع منشآت مستقلة عن بعضها تحت مظلة واحدة تحكمها. ومن أجل إقامة عمل وقفي، فإن الأكثرية المالكة لأسهم مجموعة من الشركات المستقلة يقومون بتحويل ملكية الأسهم بالإضافة إلى حق التصويت على قضايا شركاتهم إلى الوكلاء على الوقف Trustees. وفي المقابل يتسلمون شهادات وقفية تمنحهم الحق للمشاركة في أرباح الشركات التي تدار بوساطة مجموعة وكلاء الوقف. ويستطيع وكلاء

الوقف عندئذ إدارة ما كان في الماضي مجموعة من الشركات المتنافسة في شركة واحدة، ويمتصون بهذا العمل كل المتاح من الأرباح الاحتكارية الممكنة. والتدابير الوقفية التي اضمحلت مع نهاية القرن الماضي، لم يقل استعمالها إلا بعد أن أعطت اسمها لغالبية عظمى من فروع السياسة العامة. ويشابه الوقف ما يسمى الشركة القابضة Holding Co. حيث يكون هناك تمركز في التحكم بالتصويت بشأن مجموعة من الشركات العاملة في يد منشأة واحدة، وتكون أكثر سهولة في التنظيم مقارنة بالوقف.

قانون شيرمان لعام ١٨٩٠ Sherman Act of 1890

إن الزيادة في هذه الأنواع من الأشكال الاحتكارية في صناعة بعد صناعة أصبحت مرثية من خلال الاستياء العام من ممارساتهم السوقية. وبعضهم اعترض على وضعهم الاحتكاري السوقي، وبالذات مزارعي غرب أمريكا الذين عادة ما يواجهون هذه الأشكال الاحتكارية مباشرة بوصفهم مشتريين أو ناقلين لمنتجاتهم. أما بعض هذه الشركات العملاقة فلم يترددوا في المجاهرة بقوتهم السياسية وأساليبهم الفاسدة المستخدمة بوساطة وكلاء الوقف في إبعاد منافسيهم المستقلين. وفي آخر عام ١٨٨٠م صدرت قوانين في الولايات المتحدة من أجل محاولة التعامل مع هذه الشركات العملاقة. لكنها لم تنفع. وذلك لأن الوقف أو الشركات القابضة التي كانت تهدد في ولاية ما، تستطيع ببساطة نقل مواقعها القانونية خارج حدود الولاية. وجاء قانون شيرمان، الذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي عام ١٨٩٠م كاستجابة لطلبات حركة مقاومة

الاحتكار وتشجيع المنافسة Antitrust Movement. ومضمون هذا القانون يقع في جزأين قصيرين، والوثيقة الأساسية له يمكن نقلها بكاملها كالتالي:

جزء (١) كل عقد، أو اتحاد في شكل وقف أو غيره، أو مؤامرة، لأجل تقييد التجارة أو البيع والشراء بين ولايات الدولة المختلفة، أو مع دولة أجنبية، فهو بهذا يُعدّ غير قانوني. وكل شخص يقوم بعمل مثل هذا العقد أو يقع في أي عملية احتكار أو مؤامرة، فإنه يُعدّ مذنباً بجنحة، وعند إثباتها عليه، فإنه يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دولار، أو بالسجن مدة لا تزيد على عام، أو بهما جميعاً، وذلك حسب ما تراه المحكمة.

جزء (٢) كل شخص قام بالاحتكار، أو حاول الاحتكار، أو اتحد أو تآمر مع أي شخص أو أشخاص آخرين، لأجل احتكار أي جزء من التجارة أو البيع والشراء بين ولايات الدولة المختلفة، أو مع دولة أجنبية، فإنه يعد مذنباً بجنحة، وعند إثباتها عليه، فإنه يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دولار، أو بالسجن مدة لا تزيد على عام، أو بهما جميعاً، وذلك حسب ما تراه المحكمة.

والآن ما الذي تعنيه هذه الكلمات بوصفها مقيدا للقوة الاحتكارية؟ إن الجزء الأول، وبشكل واضح يهاجم أي عمل احتكاري أو تآمري لتقييد التجارة. وأخذنا من الكلمات نفسها، نص بصيغة "كل Every" ترتيب رسمي فيما بين الشركات يهدف إلى كبح العمل المستقل في السوق يعد غير قانوني. هذا الجزء يقيد السلوك السوقي، وبالذات ذلك السلوك المغلف بوسائل تعاون البائعين داخل السوق والذي يتخذ اتفاقاً رسمياً لتقليل الاستقلالية في أفعالهم. أما الجزء الثاني من قانون شيرمان فهو يتحدث عن حالات الاحتكار. وهو فيما يبدو يناقش التمتع بنوع معين من الهياكل السوقية، ومع كون تركيز البائعين عالياً جداً في ذلك الحين، فإننا قد نستطيع أن ندعو ذلك الاحتكار. إن كلمات القانون لا تتكلم عن الاحتكار التام Monopoly - حالة الهيكل

السوقي - وإنما عن العمل الاحتكاري Monopolizing - التعاون على إيجاد مستوى عال من التركيز السوقي. لكن ماذا عن الاحتكار التام الذي ليس عملاً ظاهراً لشخص أو مجموعة أشخاص يعملون لوجود هذا الاحتكار في الواقع؟ وهل الجزء ٢ من القانون إذاً يحرم شكلاً من أشكال الهياكل السوقية؟؟، أو إنه ببساطة يعيد المنع الذي أصل في الجزء ١ من القانون ضد أنواع محددة من أشكال السلوك السوقي؟ إن قانون شيرمان، مثله مثل غيره من قوانين مكافحة الاحتكار ليس ذاتي التنفيذ والإلزام. ما الذي تعنيه كلماته في الواقع يعتمد على ما تريد أن تفسره به المحاكم الفيدرالية، والتنفيذ يأتي من خلال المحامي العام للولايات المتحدة والذي يحاول أن يثبت التهم ضد أشخاص قاموا بمخالفة هذا القانون. وعندما يقوم هؤلاء الأشخاص بإنكار التهمة، يتم تحويل القضية إلى المحاكم لتحديد مدى صحة هذه التهم. ولهذا فإن المحاكم لديها مجال واسع لتفسير المعاني الخاصة بالأجزاء المختلفة لقانون شيرمان. وقبل أن نرى تفسير المحاكم لهذا القانون، لعلنا نلخص آخر القوانين التي ضمت إلى المجموعة الحالية من قوانين مكافحة الاحتكار.

قوانين كليتون ووكالة التجارة الفيدرالية لعام ١٩١٤م

Clyton and Federal Trade Commission Acts of 1914

لقد كان العقدان الأولان من التجارب مع قانون شيرمان غير مرضيين لداعميه الأوائل. وفي عام ١٩١٤م نشأ ضغط قوي لتوسيع قوانين مكافحة الاحتكار لتشمل نوعين من الممارسة لم يشملها قانون شيرمان وهما:

(١) أن يخرج من الممارسة القانونية أي ممارسة تجارية خاصة تسعى إلى

تقييد التجارة.

(٢) أن يتم إنشاء وكالة إدارية متخصصة تقوم بوضع قواعد تحدد من خلالها السلوك التجاري الجيد والسيئ.

وفي الواقع كانت قوانين كليتون ووكالة التجارة الفيدرالية، والتي مررها الكونجرس ذلك العام السبب في ضم هاتين الإضافتين في قانون معترف به.

وقد أنشأ قانون وكالة التجارة الفيدرالية وكالة بذلك الاسم، وأعطاه قوة كبيرة لتعقب سلوك المنشآت، وتعاملاتها، وإدارتها وبالذات المنشآت التي تقوم بالتجارة بين الولايات المختلفة. أيضاً أعطى القانون الوكالة تفويضاً بتنفيذ وتطبيق جزئية تشريعية جديدة. فمن خلال نص القانون بأن أي طرائق غير عادلة في المنافسة التجارية تُعدّ غير قانونية، فقد أعطى للوكالة الحق في القرار ما الممارسات غير العادلة. وفي سبيل تحديد ذلك، فإن الوكالة تستطيع إصدار أوامر "بالإيقاف وكف اليد". وبعد التحوير في هذه التشريعات في عام ١٩٣٨م أصبحت هذه الأوامر التشريعية ملزمة بالتطبيق بعد ٦٠ يوماً إلا إذا طُلب الاستئناف للمحاكم. وعند تمعن التشريعات السابقة، فإن الاقتصادي يذهب مذاهب عديدة لتفسير كلمة "غير عادلة" Unfair والتي أضيفت إلى عبارة "أعمال تسعى لمنع أو تقييد التجارة" في قانون شيرمان. ثم إن وكالة التجارة الفيدرالية في الحقيقة لم تجد لنفسها دوراً مميزاً لإنفاذ نشاطاتها حتى وقت متأخر جداً، وذلك عندما أضاف قانون ويلر - ليا عام ١٩٣٨م - Wheeler Lea Act of 1938 عبارة تآمر أو أعمال غير عادلة أو مخادعة في التجارة للعبارة السابقة، وأعطيت للوكالة حرية التحرك للبحث عنها وإيقافها. وعند ذلك انطلقت الوكالة لتعقب أي أعمال مخادعة معلنة.

إن قانون كليتون قد تقصد مجموعة من سياسات الأعمال التجارية التي تسعى إلى "تقليل المنافسة بشكل كبير أو تميل إلى خلق الاحتكار". ويمنع بذلك اندماجات لا تكون مرغوبة بهذا الاعتبار. ونص معاداة الاندماج في هذا القانون استمر العمل به سنين طويلة، بسبب كون لغته تقيد فقط الاندماجات التي جلبت بوساطة عملية قانونية خاصة. ثم أوقف العمل به عام ١٩٥٠م عندما جاء قانون سيلر كيفوفر لعام ١٩٥٠م Celler - Kefauver Act of 1950، وصار نص عداء الاندماج منذ ذلك الحين يأخذ أهمية كبيرة. وأصبح يمنع فقط "الاندماجات الأفقية Horizontal Mergers" بين المنافسين وكذلك الاستحواذ على شركات في أي مجال تجاري يكون ناتج تأثيرها تقليل المنافسة. أيضا نجد أن قانون كليتون قيد التفرقة السعرية Price Discrimination كما حرم ممارسات البائع الذي يسعى إلى تقييد فرصة نفاذ مشتريين إلى بائعين آخرين.

قوانين مكافحة الاحتكار والهيكل السوقي

Antitrust And Market Structure

إن كل جزء من تشريعات قوانين مكافحة الاحتكار لها تاريخها المتفاوت والمعقد في التطبيق. وأي اختراق لنصوص هذه القوانين يمكن أن يؤخذ فاعلها إلى المحكمة بوساطة أي جهة خاصة تشعر أن هذه التشريعات تم النيل منها، لكن الصعوبة الرئيسية في التطبيق تأتي من وكالات الحكومة الفيدرالية، ووزارة العدل، وكذلك وكالة التجارة الفيدرالية. فحماس الحكومة في تطبيق القوانين تفاوت كثيرا خلال السنين. وكانت الأعوام ١٨٩٣ - ١٨٩٥م الأسوأ

تطبيقا عندما صرح المحامي العام في وقته رتشارد أولني Richard Olney بوضوح بأن قانون شيرمان ينبغي أن ينقض ورفض أن يطبقه. أما النشاط في تطبيق هذه القوانين فبلغ ذروته خلال أواخر عام ١٩٣٠م تحت إدارة نائب المحامي العام "ثرمن أرنولد Thurman Arnold"، وذلك عندما بدأ المتحدثون يشيرون إلى تشريعات عام ١٨٩٠م على أنها قوانين "ثيرمن Thurman Act". وسبب آخر للتطور التاريخي في تطبيقات قوانين مكافحة الاحتكار وقع من خلال توجهات القضاة في المحاكم الفيدرالية، وبالذات المحكمة العليا، التي تعد قراراتها في الحكم في القضايا المنقوضة في المحاكم الأخرى كاللحم الذي يوضع على عظم التفسيرات الخاصة بالقوانين التي أقرها الكونجرس. وهذه المحكمة في العادة تسعى إلى الحفاظ على شكل غير متغير وثابت وكذلك متناسق في التوجه عند اتخاذ قراراتها، عقدا بعد عقد وقرنا بعد قرن. وفي الحقيقة فإن العقل القانوني قد مر بتغييرات واضحة عبر السنين في تفسيراته للوائح قوانين مكافحة الاحتكار الرئيسية. وللإشارة إلى مفاتيح بعض القضايا، دعنا نرى الحس الذي اتخذته المحاكم في تفسير نصوص قوانين مكافحة الاحتكار التي تؤثر في هيكل السوق.

الاحتكار Monopoly

لقد رأينا أن كلمات الجزء الثاني من لائحة قانون (شيرمان) تسمح بتفسيرات مختلفة جدا. هل مثلا يعد جرما أن تكون محتكرا، أو أن تسعى لتكون محتكرا، أو أن تسعى ثم تكون محتكرا؟ ولم يحدث أن حكمت المحكمة العليا في أمر بهذا الشأن حتى عام ١٩١١م، عندما حكمت في قضايا تتعلق

بشركتين وقفيتين عملاقتين في وقتها هما - ستاندرد أويل وشركة أمريكان توباكو Standard Oil & American Tobacco. هاتان الشركتان اقتربتا من احتكار صناعتين رئيسيتين في الولايات المتحدة. حيث إن نحو ٩١٪ من صناعة التكرير كانت تحت تحكم مباشر أو غير مباشر من شركة ستاندرد أويل، أما شركة أمريكان توباكو فكانت تملك ما بين ثلاثة أرباع إلى تسعة أعشار سوق منتجات الدخان عدا السيجار Cigars. بالإضافة إلى ذلك كانت هاتان الشركتان تحملان سمعة غير حسنة في استخدام أساليب مشكوك فيها لدفع منافسيهم الصغار لتترك السوق أو بيع شركاتهم لهذه الشركة الوقفية. وفي الحقيقة إذا كانت هاتان الشركتان غير مذنبتين في عملهما الاحتكاري، فإنه وبوضوح يعد الجزء الثاني من لائحة قانون شيرمان دون أي تأثير عملي.

وفي الواقع فإن المحكمة العليا قد وجدت أن كلا الشركتين مذنبتان باعتبار الجزأين الأول والثاني من القانون، وأمرت بحلها إلى العديد من المنشآت المستقلة^(١). إلا أن تعليلها للحكم أخذ رأيا خاصا جدا في تفسير المعنى الخاص بلائحة قانون شيرمان. وعندما جعل الكونجرس كل اتحاد احتكاري لتقييد التجارة.. إلخ كما في الجزء (١)، عملا غير قانوني، فهل عنى بذلك فرض منع شامل للتجارة؟ أو أنه عنى ضمنا منع فقط التقييد غير المعقول للتجارة؟ ذلك الذي يتعدى بشكل كبير على الرفاهية العامة؟ والواقع أن المحكمة العليا أخذت الرأي الأخير في عام ١٩١١م، آخذة "بقاعدة السبب Rule of Reason" المشهورة في تفسير لائحة قانون شيرمان. وكانت كل من

(1) U.S.V. Standard Oil Co. of New Jersey, 221 U.S. 1(1911); U.S.V American Tobacco Co., 221 U.S. 106 (1911)

شركة ستاندرد أويل وشركة أمريكان توباكو مذنبتين لأنهما قيدتا التجارة بشكل غير معقول، وليس لأنهما قيدتا التجارة فقط. والقرار لم يؤكد على المستوى العالي من التركيز الذي حدث فقط، وإنما على الأعمال الفاسدة التي استخدمت لطرده المنافسين الصغار. لكن ماذا لو أن المنشأة حققت وضعاً قريباً من الاحتكار Near – Monoly في سوقها؟ ونالت ذلك دون أن تعمل هجوماً افتراضياً على منافسيها؟ إن عملاً كهذا، كما يستشف من القرار، قد لا يكون مقيداً للتجارة بشكل غير معقول.

وفي الحقيقة فإن القرارات اللاحقة وبشكل سريع أكدت النظرة الضيقة التي أوجدت بوساطة قاعدة السبب وتفسيرها لمخالفات الجزء الثاني من لائحة قانون شيرمان. فشركة Eastman Kodak، وشركة United Shoe Machinery Corp، وكذلك شركة International Harvester كلها حققت وضعاً قريباً من الاحتكار في صناعاتها. وفي كل حالة من الحالات لم تجد المحاكم أي تعد يذكر تدان به وذلك لأن هذه الشركات الكبيرة المسيطرة لم تجبر بشكل واضح أو تهاجم أياً من منافسيها. ولقد كان من أشهر هذه القضايا، والتي قرر فيها عام ١٩٢٠م، ما وقع لشركة United State Steel، والتي كانت في وقتها أكبر شركة صناعية أمريكية^(١). ومثلها في ذلك مثل شركة Standard Oil و American Tobacco العملاقتين. كانت شركة الصلب الأمريكية U.S. Steel قد تكونت بوساطة اندماج أعداد كبيرة من الشركات التي كانت في الماضي مستقلة لتكون هذه الشركة العملاقة التي تملك ٦٠٪ من السعة السوقية للألمنيوم والحديد في أمريكا. إلا أنه بعد أن تم

(2) U.S.V. Us Steel Corp., 251 U.S. 417 (1920).

اندماجها، أمسكت عن تهديد ومجاهاة منافسيها المتبقين. ومضت في الحقيقة في تعاونها لدرجة أنها "وضعت مظلة على أرباح منافسيها" وذلك بالعمل على منع التنافس السعري في الصناعة، ولعله، لهذا السبب، بدأت نسبة الـ ٦٠٪ من حصتها السوقية في التضاؤل. وبمراجعة قضية هذه الشركة خلال عام ١٩٢٠م، لم تجد المحكمة العليا أنها قد خالفت لائحة قانون شيرمان. إضافة إلى أن الشواهد لم تثبت أن هذه الشركة قد قامت بإساءة التعامل مع منافسيها، أو أنها خلال العقد ١٩١١ - ١٩٢٠م، قد قامت بالتآمر على تثبيت الأسعار. والقانون لم يجعل مجرد الحجم أو حتى نشوء القوة السوقية مخالفة قانونية. وهذا قد أزاح الغموض عن القضية. حيث إن محاولة الاحتكار Monopolizing وليس الاحتكار، هو الذي يمثل مخالفة قانونية.

هذه التفسيرات المتعلقة بالاحتكار وما يقارب الاحتكار في الاقتصاد الأمريكي بقيت مدة عقدين بعد قرار شركة الألمنيوم. ولائحة قانون شيرمان لم تقيد خلال هذه السنين الهياكل السوقية الاحتكارية. ومجرد الحجم لا يكون تعديا إلا إذا صاحبه نوع من السلوك السوقي الفاسد. إلا أن تغيرا جوهريا جاء عام ١٩٤٥م مع القرار النهائي في قضية اتهام شركة Aluminum Company of America (ALCOA) بأنها خالفت الجزء الثاني من لائحة قانون شيرمان وذلك بمحاولة احتكار Monopolizing تصنيع الألمنيوم جديد التقنية (المكرر)^(٣). ولأول مرة، أخذت المحكمة بالرأي الذي مفاده أن المستوى العالي من تركيز البائعين يعد بحد ذاته مخالفة للجزء الثاني من لائحة قانون شيرمان. والـ ٩٠٪ من إنتاج الألمنيوم الأمريكي البكر الذي كانت تتحكم فيه

(3) U.S.V. Aluminum Co. of America, 148 F.2d 416 (1945).

شركة (ALCOA) كان كافيا لأن يمثل احتكارا تاما، ومن المشكوك فيه أن يكون ٦٠ أو ٦٤٪ كافيا ليكون احتكارا، وبالتأكيد فإن ٣٣٪ غير كافية. وسواء كان أو لم يكن هذا الحد المقياس الصحيح للتقرير في أي المستويات من التركيز السوقي تكون مخالفة الجزء الثاني من لائحة قانون شيرمان، إلا أن الحقيقة المهمة تبقى بأن مقياسا يعتمد على السلوك السوقي بشكل جوهري تم استبداله بالمقياس الذي يعتمد على الهيكل السوقي.

إن قرار المحكمة في شأن شركة (ALCOA) لم يتعد الحقيقة بأن الجزء ٢ من لائحة قانون شيرمان حوى كلمة "سعى لاحتكار Monopolize" وليس كلمة "احتكار Monopoly". إلا أن ذلك يعد تحولا عن القديم الذي كان يدين السعي إلى الاحتكار فقط بأسلوب علني لإضعاف وتدمير منافسين معينين. والمحكمة وجدت أن احتكار شركة (ALCOA) لم تكن مدفوعة إليه. إنما بدلا من ذلك، كان احتكارها بوساطة سلسلة من الأعمال الطبيعية، وليس الأعمال الافتراضية التي ربما نجحت فيها لتثبيط أو قطع الطريق على ما يمكن أن يكون منافسين لها. ومن هذه الأعمال الطبيعية، بناء سعات إنتاجية قبل نشوء الطلب بمدة. وكما رأينا سابقا، فإن موانع الدخول إلى صناعة ما لا تظهر فقط لأن الشركات العاملة في الساحة هددت بشن حرب ضد قادم جديد إلى السوق. والقرار في شركة ALCOA أعطى هذا الرأي قوة قانونية، معترفا بأن المنشأة يمكن أن تحصل على وضع تنافسي وتحميه بأشكال أكثر دهاء واحتيال بدلا من حمل فأس دموية ضد منافسيها.

إن السنين التي جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية جلبت العديد من الحوادث التي حركت قانون شيرمان لينتقل إلى تنظيم الهيكل السوقي. والجزء ٢ من اللائحة برهن أنه قادر، للمرة الأولى، على التعامل مع قضية مجموعة صغيرة من المنشآت تتعاون في السيطرة على السوق. ففي عام ١٩٤٦م كانت شركات الدخان الثلاث الكبرى التي في حينها أصبحت تتحكم في خمسة أسداس سوق الدخان الأمريكي، قد أديننت بمخالفة لائحة قانون

شيرمان. ولم تكن الشواهد توضح بأن هذه الشركات قد تعاونت لتهديد أو تخويف منافسيها، أو حتى تعاونت بأي شكل من الأشكال. وبدلاً من ذلك، فإن الشواهد أوضحت أن هذه الشركات الثلاث قد عملت بشكل متواز وكأنها أخذت في حسابها تأثير كل واحدة على الأخرى وكذلك على السوق. وباختصار فإن مفهوم سعى لاحتكار Monopolizing قد وسع ليغطي الصناعة ذات التركيز العالي التعاوني المبهم وليس التآمر المعلن أو المفتوح. وهذه القضية أعطت مثلاً مهماً لكل من يريد أن يقدم خطة لتوسيع استخدام لائحة قانون شيرمان ضد احتكار القلة المغلق المحاك. وحكومة الولايات المتحدة لم تمنع المحاكم من أي حل لتحمي من مزيد من المخالفات من شركات الدخان. وكيف يمكن للحكومة عمل ذلك؟ "والجريمة" في أساسها تشمل مجموعة من المنشآت تأخذ كل واحدة في اعتبارها المنشأة الأخرى. ومن الصعوبة أن تستطيع إيقاف ذلك ما لم يزد أعداد هذه المنشآت بشكل معتبر. وفي حادثة شركات الدخان لم يتحقق سيطرة على السوق بواسطة هذه المنشآت الثلاث مما يمثل شكلاً احتكاريًا يتطلب أمراً بحل هذه المنشآت. وعلى هذا فإن هذه الحادثة قد وسعت المساحة التي يغطيها قانون لائحة شيرمان لكنها أخفقت في إعطاء أي حلول لإساءة الاستخدام القانونية التي وضحتها.

إن حادثة الدخان أوجدت تطبيقاً مهماً مفاده أن تعرف محتكري القلة اللصيق على تداخل مصالحهم المشتركة قد يعد غير قانوني، ولم تفتح أي طريق تجاه التعامل مع هذه الحالة. وبعض الحالات الأخرى التي أعقبت القرار في شركة ALCOA أخذت خطوة منطقية في التعرف على أن الهيكل السوقي الاحتكاري ربما نشأ من السلوك السوقي الذي صمم لإنشاء هذه القوة

السوقية والمحافظة عليها. وحادثة ALCOA ألمحت إلى هذه الاحتمالية، وذلك بالتأكيد على أن الشركة التي تتصرف بطريقة تثبط بها دخول منافس لا يمكن أن تكون غير عارفة بالنتائج المترتبة على تصرفاتها. وفي حادثة حدثت عام ١٩٥٣م لشركة United Shoe Machinery Co. وجد أن الشركة مذنبة باحتكار صناعة أجهزة الأحذية، وكان ذلك بشكل كبير بسبب تكرار سلوكها الواضح والمصمم لقطع الطريق على منافسيها^(٤). إن التحذير لم يكن علاجاً كافياً في هذه الحالة، والمحكمة لهذا السبب لجأت إلى إيضاح العديد من الممارسات التي قامت الشركة باستخدامها لوضع الداخلين الجدد وصغار المنافسين في وضع مجحف ومضر. وكان القرار في شركة United Shoe Machinery يستحق الذكر لأمرين لأهمية استخدامه في التحليلات الاقتصادية وذلك لـ:

(١) اعترافه بقدرة السلوك السوقي التأثير في الهيكل السوقي وذلك بإيجاد موانع للدخول.

(٢) اعترافه بأن كفاءة التوزيع السيئة Poor Allocative Efficiency من غير المحتمل أن تنشأ من ذات تركيز البائعين العالي وإنما من تركيز البائعين المدعوم بموانع الدخول.

والسنوات الحالية لم تشهد قرارات جوهرية ظاهرة من المحكمة العليا. وكان هناك حالتان مهمتان تم الانتهاء منهما وحلها قبل قرارات المحكمة. واحدة من هذه القضايا كانت ضد شركة AT&T وذلك باتهامها باحتكار أجهزة التلفون وخدمات الاتصالات الخارجية Long - Distance.

(4) U.S.v United Shoe Machinery Corp., 110 F. Supp. 295 (1953)

وتم إنهاء هذه القضية عن طريق قرار اصطلاحي في عام ١٩٨٢م. وهذا القرار كان له نتائج مهمة لزيادة المنافسة في هذه الأسواق، إلا أنه لم يترك أثرا أو علامة على مقاييس وقواعد القوانين القائمة. وهناك قضية أخرى ضد شركة IBM بأنها سعت لاحتكار صناعة الكمبيوتر، وهذه القضية أسقطتها الحكومة قبل حكم المحكمة، وبالوقت نفسه الذي حدثت فيه قضية AT&T (حادثة IBM سيتم الحديث عنها فيما بعد).

وفي الوقت الحالي، قررت محاكم أقل مستوى من المحكمة العليا في حالات عديدة، وبطرائق تقترح بوضوح إعادة استخدام القواعد التي استخدمت في حادثتي ALCOA وشركة United Shoe Machinery كقاعدة السبب Rule of Reason التي سبق الإشارة لها. وفي مقاضاة خاصة أقامتتها شركة Telex Corporation ضد IBM، لم تر المحكمة الدورية Circuit Court المسؤولة في هذه القضية بأن السياسات التجارية المختلفة التي كان لها أسلوب وطعم خاص في هذه الحادثة قد أدت إلى موانع للدخول^(٥). وأيضا في مقاضاة خاصة أخرى أقامتتها شركة Berkey Photo ضد شركة Eastman Kodak Co. ، المحكمة الدورية أيضا وبشكل مماثل لم تر سلوك بناء موانع للدخول في هذه الحادثة، وأعطت وزنا كبيرا لضعف الشواهد على المقاصد الافتراضية للشركة^(٦). ولم تقم المحكمة العليا في أي من القضيتين بمزيد من النظر والاعتبار، تاركة مساحة كافية للتخمين في كون المحكمة العليا لن تخالف رأي هذه المحاكم. ولذلك، فإنه من العدل القول بأن المقاييس والقواعد في

(5) Telex Corporation V. IBM. Corporation, 510 F. 2d 894 (1975).

(6) Berkey Photo Inc. V. Eastman Kodak Co., 603 F. 2d 263 (1979).

حالات الاحتكار قد تغيرت عن تلك التي استخدمت بالحكم بقضيتي
ALCOA وشركة United Shoe Machinery.

الاندماجات Mergers

قوانين مكافحة الاحتكار كان يمكن أن تستعمل سنين عديدة في إيقاف
الاندماجات فقط في الصناعات ذات الشركات الكبيرة بشكل كاف، وذلك
كفيل بمخالفة مضمون لائحة قانون شيرمان للاحتكار. ولم يحدث إلا في عام
١٩٥٠م عندما أكدت قرارات المحكمة أن التشريعات المعدلة قد أصبحت مانعا
ساريا للاندماجات التي يمكن أن "تساعد على نشوء احتكار"، ومنذ ذلك
الحين أصبح العاملون على قوانين مكافحة الاحتكار قادرين على كسب نسبة
كبيرة من القضايا المعروضة، وهذا يعني أن الاندماجات قد تكون غير قانونية
حتى بين منشآت تتحكم في نسبة صغيرة جدا من أعمال تجارية يكون فيها
السوق معرّفا بشكل ضيق Narrowly Defined. وقد كان ما سمي بـ
"Low Water Mark" مثلا على هذه القضية التي كانت سببا في منع
الاندماج بين شركتي سوبر ماركت في مدينة لوس أنجلوس كانتا تملكان نسبة
٧,٥٪ فقط من مبيعات السوبرماركت في تلك المدينة^(٧). وهناك قضية أخرى
أوقفت الاندماج بين شركتي أحذية كانتا تتحكمان معا في ٤,٥٪ من إنتاج
الولايات المتحدة^(٨). وقد كان موقف المحكمة بشأن الاندماجات بين المتنافسين

(7) U.S. v. Von's Grocery Co. et. Al., 384 U.S. 270 (1979).

(8) Brown Shoe Co. v. U.S., 370 U.S. 294 (1962).

ولزيد من التحليل لهذه القضية، والتي لها جوانب للتكامل الرأسي وكذلك الاحتكار في تجارة التجزئة، انظر إلى
المرجع،

التي تحمل توجهها نحو الاحتكار، هو أن يتم إيقافها وهي في براعمها. وبافتراض الصعوبة في حل التركيز في صناعة بمجرد أن تصبح ذات تركيز عال، فإن الفرد منا قد يدرك سبب قلة تحمل الجهات المعنية لزيادتها^(٩). وقد يكون مخيبا للأمل، أن تكون قضايا الاندماج هذه قد أوجدت اهتماما قليلا لحضور أو غياب موانع الدخول التي تحدد ما إذا كان إبعاد منافس صغير بوساطة هذا الاندماج له تأثير واضح على إنجاز السوق. وخلال سني السبعينيات الميلادية، بدأت المحاكم وكذلك هيئة التجارة الفيدرالية في إعطاء المزيد من الوزن لهذه الحقائق. وقامت هيئة التجارة الفيدرالية، على سبيل المثال، بالسماح لاستحواذ في سوق البييتزا المجمدة على شركة لها حصة سوقية قدرها ١,٧٪، من قبل شركة أخرى تملك ١٥,٤٪ من تلك الحصة السوقية. وقد عدت الهيئة بأن موانع الدخول في ذلك السوق قليلة، كما أن الشركة المستحوذة لم يكن لها وضع تنافسي كبير مع الشركات الرائدة في هذه الصناعة^(١٠). وخلال سني الثمانينيات قامت الحكومة بإغلاق الطريق، في حين كانت الاندماجات الكبيرة تحدث في مجال صناعة البترول وصناعات أخرى.

John L. Peterman, "The Brown Shoe Case," *Journal of Law and Economics*, Vol. XV111 (April, 1975), PP. 81-147.

(٩) والحقيقة المعقدة الأخرى، هي أن الحكومة مع كونها تستطيع تقريبا منع أي اندماج، إلا أنها لا تستطيع دائما إعادة المنشأة المستحوذ عليها إلى وضع استقلالي. انظر مثلا:

Kenneth Elzinga, "The Antimerger Law: Pyrrhic Victories?" *Journal of Law and Economics*, Vol. X11 (April, 1969), PP. 43-78.

هذا، وقد كانت التشريعات في عام ١٩٧٦م تطلب من الشركات المندجة أن تعطي المسؤولين عن قوانين منع الاحتكار خيرا متقدما، فيجعل الاندماج أقل عرضة للمشكلات، مما لو تم وبرهن بعدها أنه غير قانوني وهو غير قابل للفصل مرة أخرى.

(10) In the matter of the Pillsbury Company et. al.. 93 FTC 966 (1979).

إن قوانين مكافحة الاحتكار تقيد ليس فقط الاندماجات الأفقية بين المتنافسين بل حتى الاندماج الرأسي بين العارضين والمستهلكين، بالإضافة إلى الاندماجات التي يقصد منها عادة التنويع أو التكتل Diversified (Conglomerate) بين منشآت لا تربطها علاقة. وقرارات المحكمة لم تضع تفصيلا واضحا لتحديد متى تكون هذه الاندماجات مساعدة على تقليل المنافسة أو خلق احتكار. والاندماجات الرأسية في قرارات المحكمة تكون معارضة بسبب (على سبيل المثال) أن البائع الذي يحظى أو يسيطر على زبونه التجاري يقوم في الحقيقة بقطع الطريق على غيره من البائعين للتعامل التجاري مع هذا الزبون، ويعد الحجب أو المنع الكبير Substantial Foreclosure هو القاعدة لرفض الاندماج الرأسي. إن الصعوبة مع هذا المفهوم بوصفه مقياسا اقتصاديا هو كون معنى الحجب Foreclosure يعني أن العمليات التجارية بين ما كان كيانات مستقلة في الماضي لا بد أن يمر حاليا عن طريق كيان إداري واحد. والحجب يعرف الواقعة أو الحادثة ولا يعمل أي شيء لتحديد تأثيراتها. وكما رأينا في الباب الثالث، بأن التكامل الرأسي يمكن أن يزيد من موانع الدخول، لكنه في الوقت نفسه ربما يجلب الكفاءة. والمنع العام ودون تفریق قد يكون غير مناسب.

إن الاندماج التكتلي Conglomerate Mergers تم رفضه بناء على "فرضية الـ Deep Pocket" التي مضمونها أن الشركة العملاقة المتنوعة النشاط قد تطلب الاندماج مع شركة أخرى، قد تكون صغيرة في حجمها الكلي لكنها قائدة في سوقها التي تعمل فيه، وتقوم هذه الشركة الكبيرة باستعمال مواردها من أجل طرد منافسي هذه الشركة الصغيرة من السوق. والتحليل الاقتصادي

يعطينا قاعدة واحدة لتعليل التشدد ضد الاندماج التكتلي. فإذا تم تثبيط الشركات العملاقة من الاستحواذ على شركات ذات تنوع إنتاجي، فإن هذه الشركات العملاقة ربما تدخل صناعات جديدة عن طريق بناء وحدات إنتاجية جديدة، أو تطلب الاندماج مع شركات صغيرة أو مع منافسين متعثرين وليس شركات قيادية، وهنا ستزيد عملية تحديات المنافسة المدفوعة بمخاوف زيادة الداخلين للصناعة. ومن جانب آخر، علينا ألا نثبط قيام اندماجات تنوعية بشكل أكثر مما يجب، وذلك لأن هذه الشركات تعد جزءاً من السوق الذي يحكمه اتحاد الشركات Market for Corporate Control. وهذا معناه أن هذه الشركات تريد أن يكون لدى رجل الأعمال الخيار في بيع شركته عندما يتقاعد، أو عندما يعتقد أن قدراته من الأفضل أن تستخدم في مجال آخر من مجالات الأعمال التجارية.

وعلى الرغم من أن قرارات المحكمة السابقة قد دعمت التنظيم العام المتشدد للاندماجات والتكتلات الرأسية، إلا أننا ينبغي أن نؤكد أنه ولعقدين من الزمن لم تبد الجهات الرسمية المسؤولة عن قوانين مكافحة الاحتكار ميلاً لتأكيد تطبيقها في الواقع. وفي الحقيقة، فإن المنشآت الكبيرة التي عملت اندماجات وتكتلات رأسية هذه الأيام قد لا يبدو عليها مخاوف من أن صفارة الجهات المسؤولة عن هذه القوانين ستطلق عليهم.

قوانين مكافحة الاحتكار والسلوك السوقي

Antitrust Laws and Market Conduct

إن قوانين مكافحة الاحتكار أيضاً تتعامل مع العديد من أشكال سلوك وحدات الأعمال. فهذه القوانين تقيد العمل التعاوني بين الشركات الذي يهدف إلى

احتكار السوق، أو حتى تلك السياسات التي تنتهجها بعض المنشآت الفردية والتي قد تؤدي إلى إعاقة المنافسة أو تزيد من معوقات الدخول.

اتحادات تقييد التجارة Combinations in Restraint of Trade

إن عملية تطبيق لائحة قانون شيرمان ضد البائعين الذين يتبنون اتفاقات تآمرية قد ثبت بأنها أسهل من ذلك التطبيق على شركات تتمتع بقوة قريبة من الاحتكار Near Monopoly Power. وتأمل كلمات الجزء الأول من القانون التي تقول "إن كل عقد، أو اتحاد احتكاري، أو تآمر"، قد تم اعتباره بشكله الظاهر للعيان. وأن كل أشكال الاتفاقات الخاصة بإعاقة التبادل التجاري قد تم منعها قانونياً - سواء اتفاقات تثبيت أسعار معينة أو المحافظة عليها، أو لتحديد إنتاج أو سعة إنتاجية، أو لتقسيم الأسواق، أو المشاركة في الأرباح عن طريق وكالة بيع عامة، وهلم جرا. بالإضافة إلى ذلك، فإن ما يسمى "بقاعدة السبب Rule of Reason" لم تدخل إلى القرارات التي تعاقب وتدين التآمرات التي تأخذ طابعاً رسمياً لتقييد التبادل التجاري. كما أن المحاكم لم تقم أبداً بالسؤال عما إذا كانت إحدى هذه الاتفاقات تهدف إلى شيء من هذا بمستوى ظاهر إلى حد معقول، أو تحقق للشركات نتائج ملموسة في هذا الاتجاه. وبلهجة قانونية فإن تقييداً للتجارة كهذا يكون دائماً غير قانوني بذاته. والعقوبات للشركات التي توجد مذنبه بالدخول في هذا النوع من الاتفاقات في العادة تأخذ شكلاً واحداً أو ربما شكلين. وهذه العقوبات الجنائية أخذت في الماضي صيغة الغرامات المالية غير العالية نسبياً. أما ما يسمى بالحلول المدنية، والذي يهدف إلى منع تكرار الاستغلال، فهذه قد أخذت

شكلا أكثر حسما وقطعية لمنع أي مزيد من المحاولات للوصول إلى الاتفاقات التي سبق الإشارة لها.

وعلى الرغم من تعدد حالات الإدانة بتثبيت الأسعار، إلا أن بعض الاقتصاديين يتساءل ما إذا كان منعهما سيقدم مزيدا من التحسن في إنجاز السوق. وإذا بقي الهيكل السوقى على ما هو عليه، فهل مقاضاة مثبتى الأسعار ستعمل على جلب المزيد من الوضع التنافسي الدائم؟ إن الشواهد التاريخية تقترح بأن أغلب الحلول الهيكلية - بما في ذلك تقسيم المنشآت المحتكرة - قد حققت أهدافها. على سبيل المثال، بعد قرار عام ١٩١١، القاضي بحل شركة Standard Oil Trust إلى العديد من الشركات، كل واحدة تسوق في جزء مختلف من الولايات المتحدة، فقد بقيت هذه المنشآت ملتزمة بحدودها سنين طويلة، إلا أنها في النهاية بدأت في الدخول في المنافسة ضمن حدود بعضها البعض، فأدى ذلك إلى مزيد من المنافسة في سوق التجزئة لسلعة البنزين. وهنا نتساءل ما إذا كنا نستطيع تشجيع المنافسة في المدى الطويل من خلال جعل التآمر المؤثر أكثر صعوبة؟ على أي حال، مهما كانت التأثيرات طويلة المدى، إلا أن مقاضاة المتآمرين على تثبيت الأسعار وبشكل ملاحظ تؤدي إلى نتائج حسنة على الأقل في المدى القصير. ففي عام ١٩٦١م قدمت وكالة التجارة الفيدرالية شكوى تآمرية ضد سلسلة محلات Bakers and Food متهمه إياها بتثبيت أسعار الرغيف في ولاية واشنطن. حيث قام هؤلاء المتآمرين بالعمل على رفع أسعار التجزئة لهذه السلعة بما يقارب ١٥٪ فوق متوسط السعر في الولايات المتحدة وذلك في الوقت نفسه الذي حكم فيه باستئناف الدعوى ضد هذه المحلات. وبعد شهر من ذلك، أخذت أسعار الخبزي في سياتل بالميل للنزول، ثم بعد ذلك نزلت بشكل حاد إلى مستويات تماثل أو ربما أقل من متوسط السعر في الولايات الأمريكية كافة^(١١).

إن النوع الوحيد من الاتحاد الاحتكاري بين المنشآت المتنافسة الذي يمكن أن يكون موضوعا للتأكد والتدقيق (دون الحكم عليه مباشرة بأنه غير

(11) Russell C. Parker The Baking Industry, Antitrust Law and Economics Review. Vol. 11 (Summer, 1969), PP. 111-22.

قانوني) ما نسميه جمعية أو اتحاد التجارة Trade Association. هذا، وقد عملت بعض الاتحادات التجارية كوسيلة لعملية تثبيت الأسعار، وفي مثل هذه الحالات أصبحت بوضوح غير قانونية. على أن عملها الأساسي، بالرغم من هذا، كان لجمع المعلومات وتوزيعها على الأعضاء كافة. ولا شك أن الإمداد بالمعلومات عن التوجهات الكلية للسوق قد يحسن بوضوح من الإنجاز السوقي وذلك عن طريق تقليل الأخطاء الناجمة من لجوء متخذي القرار إلى التخمين فيما يخص مستقبل السوق. إلا أننا يجب أن نشير أن بعض المعلومات التي تعرضها بعض الاتحادات التجارية قد تكون سببا في تقييد المنافسة وذلك بمساعدة الأعضاء في تثبيت الأسعار أو بمساعدتهم للكشف عن مخالفات لاتفاقات تآمرية لبائعين آخرين منافسين لهم. ولأجل أن بعض أعمال اتحادات التجارة مرغوب فيها، فإن السياسة العامة يجب أن تقيّد فقط الاتحادات التجارية التي تقوم بأدوار تعمل من خلالها لتقييد التجارة بدرجة غير معقولة. وهنا نشير إلى أن المحاكم توصلت إلى هذا الرأي أو النتيجة فيما يخص الاتحاد التجاري عند تطبيقها لبنود الجزء الأول من قانون شيرمان.

ويشار إلى أن القرار الذي صدر في عام ١٩٤٥م في شركة ALCOA كان البداية لزوال العمل بقانون "قاعدة السبب Rule of Reason" الذي صدر عام ١٩١١م وذلك في القضايا التي تحتوي على احتكار. ومن هذه القضية ظهر تفريق غريب حيال جدية تطبيق القانون ضد حالات الاحتكار بالمقارنة بحالات الاتفاقات التآمرية. وقد وصف ذلك بشكل منطقي بأنه نوع من الازدواجية. فالاتفاقات التي حصلت بين المنشآت تسامحت عنها المحاكم وبشكل متكرر ودون اعتبار لمدى منطقيتها. ولو أن هذه المنشآت المتآمرة

اندمجت مع بعضها، محققة النتيجة الاقتصادية نفسها بشكل أيسر كمنشأة محتكرة واحدة، بدلا من أن تقوم بعمل اتفاقات بين بائعين مستقلين، فإن هذه المنشآت ربما نجت من الاتهام والمحاكمة على اعتبار قاعدة السبب السابقة. وفي الحقيقة، فإن بعضهم يخشى من أن يكون قانون شيرمان قد عزز من زيادة تركيز البائعين خلال تلك السنوات، وذلك بسبب المعاملة القاسية لمثل تلك التآمرات التي كانت قائمة في صناعات تتمتع بتركز معتدل المستوى. ومع أن التدقيق في مدى وقوع شركة ALCOA في الاحتكار قد زال في وقتنا الحاضر، إلا أن هذه الازدواجية ربما تكون معنا مرة أخرى.

Business Practices ممارسات الأعمال

إذا كانت لائحة قانون شيرمان متضاربة بشأن ما إذا كان وجود الاحتكار يعد غير قانوني، فإنها ودون أي تردد قد قيدت السلوك الافتراضي المصمم للوصول إلى حالة احتكار. والقضية القديمة التي حصلت لشركتي ستاندرد أويل وأمريكان توباكو حددت نتائجها بشكل كبير بوساطة الشواهد بأن هذه المنشآت قد سعت إلى تدمير منافسيها. فالشركة لا تستطيع أن تطالب بسعر أقل في مكان معين مقارنة بمكان آخر، خاصة إذا كانت المحكمة ترى أن دوافع هذه الشركة كانت لإبعاد الشركات المحلية المنافسة خارج الحلبة.

كذلك نجد أن قوانين مكافحة الاحتكار تقيد بعض أنواع السلوك التي يظهر أنها عملت لأجل نيات خبيثة. فالجزء الثالث من لائحة قانون كليتون يمنع البائع من أن يطلب من المشتريين لسعه وخدماته الإحجام عن شراء سلع منافسيه، وبالذات عندما تكون سياسة هذا البائع تقليل المنافسة أو محاولة

يُوجد نوع من الاحتكار. وهذا الجزء من لائحة قانون كليتون يقيّد طريقتين من طرائق استبعاد المنافسين. فهو يقيّد ما نسميه أنظمة الربط Tying Arrangements، وذلك عندما يعطي البائع للمشتري فرصة لشراء أنواع معينة من البضائع فقط إذا قام هذا المشتري بشراء بضائع محددة أخرى. وأنظمة الربط تحدث، على سبيل المثال، عندما تكون الشركة التي تبيع الدبّاسات تشترط على المشتريين منها شراء الدبابيس أيضاً. هذا القانون قد تم تطبيقه بحزم شديد، إلا أن قرارات المحكمة لم توضح بشكل بين لماذا تحدث أنظمة الربط هذه أو ما تأثيراتها في الواقع. لماذا يقوم صانعو الدبّاسات بإلزام المشتريين بشراء الدبابيس من الشركة نفسها؟ إذا كانت هذه الشركة تقوم بطلب سعر أعلى من السعر السوقي لهذه الدبابيس، فإن المشتريين سيكونون أقل رغبة في الدفع لشراء الدبّاسات من هذه الشركة وسيتحولون في طلباتهم نحو بائعين منافسين. أما إذا كان البائع يقوم باحتكار هذه الدبّاسات، فلماذا لا يقوم إذا بطلب السعر الذي يؤدي إلى معظمة أرباحه الاحتكارية؟ إن الملاحظ على أغلب أنظمة الربط أنها تشمل نوعاً من القوة الاحتكارية في البضائع المربوطة - الدبّاسات كما أشرنا في المثال - . كما أن عملية الربط تسهم في حدوث أرباح احتكارية لكن بشكل خاص. فالدبّاسات عموماً يجب أن تباع إلى كافة المشتريين بالسعر نفسه - لأولئك الذين سيستخدمونها بشكل كبير (ويقدرونها بشكل واضح) أو أولئك الذين يستخدمونها أحياناً (ويجدونها على الأقل تساوي تكلفتها). وعن طريق زيادة أسعار الدبابيس وربط الدبّاسة باستخدامها، فإن البائع لديه طريقة ما للاستيلاء على جزء من فائض المستهلك Consumer Surplus وبالذات الذي يستخدم الدبّاسة بكثرة ويطلب

شراء الكثير من الدبابيس. إن هذه السياسة تعد شكلا من أشكال التفرقة السعرية التي تعمل على تقليل الرفاهية الاقتصادية، وعلى ذلك فإن منعها أمر مرغوب فيه.

ويشابه أنظمة الربط ما نسميه أنظمة قصر التعامل Exclusive Dealing Arrangements، التي يوافق فيها البائع على بيع نوع من السلع والخدمات للمشتري إذا وافق هذا المشتري على عدم شراء أي سلع من منافسيه. على سبيل المثال، منقي البنزين ربما يطلب من محطات خدمات الامتياز التي يورد لها (Franchised) أن تبيع بنزينه فقط، وكفراته، وبطارياته، بالإضافة إلى إكسسواراته. إن الباعث لدى المصنع لاستخدام ما سميناه بقصر التعامل هو زيادة تحسين النظرة العامة لمنتجاته عن طريق التحكم في الأوضاع التي من خلالها يتم تقديم بيع أو خدمات هذا المنتج. وتجدر الإشارة إلى أن هذا (التوجه مهم في حالات السلع المعمرة). إن الانتقاد الرئيسي ضد قصر التعامل يتمركز في تأثيرها بوصفها موانع للدخول في النشاط التصنيعي. ولو كان هناك حدود طبيعية على عدد محال بيع التجزئة الصالحة للتعامل في المنتج، وهذه محال مربوطة بعقود لقصر التعامل، فإن المصنع الجديد سيواجه حملا إضافيا وهو إيجاد وتطوير محال تجزئة جديدة. وهذا الحمل الإضافي يمكن أن يوجد تكلفة رأسمالية مطلقة كبيرة تكون مانعا للدخول. والمحاكم رأَت المشكلة بهذا الشكل وقامت بتقييد قصر التعامل وبالذات عندما يستخدم بوساطة بائع مسيطر وواسع الانتشار، والذي من شأنه أن يضع القادمين الجدد أو البائعين الثانويين في وضع يتيح مزايا أقل.

لقد رأينا أن التفرقة في السعر قد صارت أمرا غير قانوني عندما تستخدم لإبعاد منافس، أو عندما تأخذ شكل أنظمة الربط. أيضا تم إضافة مزيد من القيود على التفرقة السعرية بوساطة قانون روبنسون باتمان Robinson Patman Act. الذي صدر عام ١٩٣٦م، والذي كان هدفه بشكل واضح مساعدة وحدات الأعمال الصغيرة. ولم يكن هدف هذا القانون التفرقة السعرية عموما، وإنما منع التفرقة السعرية التي في صالح المشتريين الكبار (كسلسلة المحلات التجارية) أو حتى جلب التفرقة السعرية ضد المشتريين الكبار. ويعد البند الرئيسي في هذا القانون؛ التحريم على البائع (أن يفرق في السعر بين مشتريين مختلفين لسلع تتشابه في الدرجة والنوعية) وذلك بشروط محددة. والبائع ليس له أن يفرق في السعر عندما تكون النتيجة ربما تؤدي إلى تقليل المنافسة بشكل كبير، أو تساعد على إيجاد احتكار في أي مجموعة من مجموعات السلع التجارية، أو لو أدى ذلك إلى جرح، أو تدمير، أو منع المنافسة مع أي شخص، والذي ربما أعطي حقا أو تلقى بشكل معروف منافع هذه التفرقة السعرية.

إذا، التفرقة أصبحت غير قانونية عندما صارت سببا في إضعاف المنافسين، وأيضا عند إضعافها للمنافسة. وهذان الأمران مختلفان. فكلما قلت المنافسة، زادت سعادة المنافسين. وعملية المنافسة الناجحة سوف تدمر المنافسين غير الأكفاء دون أن تؤدي إلى زيادة مستوى التركيز بشكل جاد في السوق.

ومن أجل تحليل البنود الرئيسية من لائحة قانون روبنسون باتمان، علينا أن نلاحظ أن آلتها التطبيقية تبدأ في الطحن والحركة عندما

تكون السلعة نفسها أو الخدمة لوحظ أنها بيعت إلى جهتين مختلفتين بأسعار مختلفة. وهنا قد يقوم البائع المتهم باللجوء إلى الدفاع بالأشياء التالية :

(١) المشترون ليسوا في السوق نفسه ، وبالتالي فإن التخفيض لواحد منهم لا يضر بالآخر. فصانع بواجي السيارات يستطيع أن يبيعها بسعر أرخص بكثير إلى شركة سيارات مقارنة ببيعها إلى عامة الناس وهو بهذا لا يخالف أي قانون. نعم يبقى ذلك تفرقة سعرية ، إلا أن لائحة قانون روبنسون باتمان تعني فقط بالتفرقة السعرية مباشرة بين مشتريين متنافسين.

(٢) البائع المتهم في الواقع يماثل عطاءات قام منافسه بإعطائها. والقانون يسمح بالتفرقة السعرية المتقطعة أو التفرقة من أجل مواجهة المنافسة ، لكن البائع لا يستطيع أن يعلل التفرقة السعرية المستمرة أو المنتظمة على اعتبار هذه القاعدة. كما أن البائع أيضا لا يستطيع أن يعلل تخفيض الأسعار لمشتريين معينين من أجل الحصول على أعمال جديدة معهم.

(٣) اختلافات الأسعار في الحقيقة تعكس اختلافات التكلفة ، وفي مثل هذه الحالة لا يوجد تفرقة سعرية. وهنا نتوقع أن يقوم البائعون باستخدام متكرر لمثل هذا التعليل في الدفاع ، وذلك لأن العديد من وحدات الأعمال بالتأكيد لديها تكاليف ثابتة معينة لا بد أن تلتزم بدفعها مع كل طلبية ، والتي لا تزيد كثيرا مع زيادة حجم هذه الطلبية ، ومن هنا فإن متوسط التكلفة يكون أقل على اعتبار المتوسط في حالة الطلبيات الكبيرة. إلا أن الدفاع بتعليل التكلفة من الصعوبة الاستمرار في استخدامه أمام وكالة التجارة الفيدرالية ، وفي العادة لا يستخدم.

إن تأثيرات لائحة قانون روبنسون باتمان على الإنجاز السوقي تعد متفاوتة ، وعلى الأحسن فهي قد أزلت التخفيضات السعرية العديدة التي كانت تعطى للمشتريين الكبار والتي تعكس قوة المناورة وليس توفيراً حقيقياً في التكلفة. أيضا استطاعت اللائحة إيقاف سلسلة المحال الكبيرة التي كانت تحاول تدمير المنافسين المحليين. وكلا النتيجتين كانتا محببتين. ومن الجانب الآخر ، فقد عملت اللائحة على تقليل قوة ونشاط المنافسة السعرية.

ففي حالة احتكار القلة، عندما تدفع الأسعار التنافسية إلى مستوى أعلى من التكلفة الحدية، فإن أسعار التنافس في العادة لا ترجع مرة أخرى عن طريق تغييرات في قائمة الأسعار المعلنة، وإنما من خلال تخفيضات متقطعة، وغير منتظمة تسري خلال السوق حتى تظهر فجأة كتخفيضات أو (زيادات) في قوائم الأسعار المعلنة. وهذه الاختلافات السعرية المتقطعة تعد تفرقة سعرية مؤقتة. ومع وجود لائحة قانون روبنسون باتامان مهددة بعدم صحة هذه التصرفات قانونياً، فإن البائعين سيتصرفون بشكل حذر ويحاولون الإبقاء على قائمة الأسعار. لذا فإن مرونة الأسعار في بعض الصناعات قد تكون قلت^(١٢). وخلال الستينيات الميلادية أصبح المسؤولين عن قوانين مكافحة الاحتكار مقتنعين بالعناصر السيئة في لائحة قانون روبنسون باتمان وعملوا بشكل كبير على تقليل جهودهم نحو تطبيقها.

قوانين الاحتكار: قضايا على السطح Antitrust: Issues on the Frontier

إن التطور التاريخي لسياسات مكافحة الاحتكار تعطي خلفية أساسية لفهم القواعد القانونية التي تطبق الآن وآثارها التي أحدثت في هيكل وسلوك الاقتصاد. إلا أننا أيضاً نحتاج إلى بعض الفهم للقضايا الحالية النشطة. حيث إن بعض هذه القضايا نشأ من محاكمات، أو البحث في حالات مكافحة احتكار رئيسية. وحالات أخرى أخذت طابع الجدل حول سياسات مكافحة الاحتكار بين الاقتصاديين وغيرهم.

(12) For a Classic Study of the Robinson Patman Act, See Corwin D. Edwards, The Price Discrimination Law: A Review of Experience (Washington, DC: Brooking Institution, 1959), Especially Chap. 19.

بعض القضايا الاستراتيجية *Some Strategic Cases*

إن كل سوق من الأسواق يبرز توليفته التي تميزه سواء في الهيكل أو السلوك، وكل قضية مكافحة احتكار تبرز قضايا جديدة عن تكوينات الهيكل والسلوك والإنجاز السوقي لصناعة ما. ومن هذه القضايا ما كان بشأن تهمة الاحتكار لأنظمة الكمبيوتر الإلكترونية ذات الاستخدامات العامة والموجهة إلى شركة IBM. هذه القضية وجهتها وزارة العدل الأمريكية عام ١٩٦٩م، ثم تم إسقاطها بوساطة الحكومة عام ١٩٨٢م قبل أن تصل المحكمة المعنية إلى قرار فيها. ويظهر البريق القانوني لهذه القضية من خلال تعريفها للسوق. فالحصة السوقية لشركة IBM، يمكن أن تكون ثلاثة أرباع أو ربما ثلث السوق، تبعا إلى نظرنا للسوق هل هو سوق لأنظمة الكمبيوتر ذات الأغراض العامة، أو سوق يمثل سلسلة لمجموعة البدائل التي تتفاوت من الآلات الحاسبة إلى الكمبيوترات الكبيرة جدا. إلا أن المسألة الملفتة للنظر في هذه القضية هو في الممارسات التي كانت تقوم بعملها شركة IBM في بعض الأحيان لتضع منافسيها في وضع غير متميز من أجل زيادة موانع الدخول. فشركة IBM ودون شك وصلت إلى وضعها المسيطر من خلال إنجازها الابتكاري، وذلك بدخولها المبكر ومعرفتها بمستقبل تطبيقات الكمبيوتر لمعالجة مشكلات وحدات الأعمال وذلك من خلال تطوير برامج تسهل استخدام التكنولوجيا الجديدة وتجعلها في متناول وحدات الأعمال هذه وبشكل واسع الانتشار. ثم إن هذا الابتكار المبكر لهذه الشركة استمرت في المحافظة عليه إلى الآن. ومع

ذلك نقول أن كل هذا تم بواسطة ممارسات يصل إلى بعضها الشك^(١٣). إن شركة IBM قامت بجمع كل خدماتها التي تقدمها مع بعضها ، مشجعة زبائنها على استئجار أجهزتها بدلا من شرائها، كما أنها أضافت خدمات البرامج والصيانة إلى العطاء نفسه. إن ممارسة عملية إيجار الآلات بدلا من بيعها أدت إلى زيادة نسبة التكلفة إلى رأس المال بعده معوقا من معوقات الدخول للشركات الجديدة، كما أن ربط البرامج مع خدمة الصيانة في العطاء أدى إلى تثبيط تطور المنشآت المتخصصة التي يمكن أن تتطور مستقبلا لتصبح منافسا ذا قاعدة عريضة من الخدمات والتخصصات. وبالمثل، طبقت شركة IBM سياسات متفاوتة لتثبيط المنتجين المستقبليين من صانعي المعدات الشبيهة أو المماثلة (Plug Compatible) لكمبيوترات IBM العملاقة (Main Frame). وعندما قام منافسو الشركة في مجال الكمبيوترات العملاقة بطرح موديلات لها قوة حسابية أعلى من كمبيوترات IBM وبالسعر نفسه ، تم منع المشترين من تقديم طلبات شراء بواسطة إعلان شركة IBM بأنها ستطرح موديلاً أفضل قريبا في السوق، ومع ذلك فإن شركة IBM قد مرت بحالة حمل عسرة قبل أن تطرح الموديل الجديد.

إن هذا النوع من الممارسة جعل أمام سياسة منع الاحتكار مشكلة وضع الفاصل الذي يفرق بين المنافسة الشرسة وبين استخدام عنصر القوة السوقية لإضعاف المنافسين وزيادة موانع الدخول. كما أن قضية شركة IBM قد جلبت مصيبة أخرى. فالمنافسة في الصناعة ازدادت حدة خلال ذلك العقد، بالإضافة

(13) See Gerald W. Brock, The U.S. Computer Industry: A Study of Market Power (Cambridge, MA: Ballinger, 1975).

إلى أنها كانت منافسة مستمرة. وشركة IBM ربما أدينت لو اعتبرنا القانون الذي طبق على شركة ALCOA في عام ١٩٦٩م، إلا أنها في المقابل صارت بريئة على اعتبار الوقائع والحقائق القانونية في أوائل أعوام الثمانينيات الميلادية. إن الآمال في رقابة فاعلة لقوانين منع الاحتكار ستكون بالتأكيد معاقبة إذا كانت صناعة ما ستمر خلال مراحل تطور عديدة قبل أن ينتهي نظام المحكمة لدينا من حل أحد القضايا العالقة.

كما برزت هناك قضية تم تقديمها للمحكمة عن طريق وكالة التجارة الفيدرالية هي ضد منتج كبير من منتجي رقائق الذرة الجاهزة للأكل (Cereals) ولمست جانبا مهما من جوانب موانع الدخول. فالثلاثة الكبار في هذه الصناعة كانوا يسيطرون على ٨١٪ من هذا السوق. إلا أن أيا من حصة هؤلاء السوقية لا تقارب حصة شركة ALCOA السابق الإشارة لها والتي كانت ٦٠ - ٦٤٪. وبالرغم من ذلك، فإن الجزئية القانونية غير المألوفة في القضية التي قدمتها وكالة التجارة الفيدرالية هو في محاولتها لجعل حصة ثلاث الشركات مجتمعة، والتي تمثل ٨١٪، بمنزلة شاهد على قيام مشاركة احتكارية Shared Monopoly، على اعتبار التشابه القوي في سلوك هذه الشركات. وفي هذا المقام فإن قضية شركات رقائق الذرة تجلب إلى الذهن قضية شركات الدخان الأمريكية. فقد كانت الأهمية الاقتصادية للقضية تتمركز في سلوك هذه الشركات وفي بعض الإنجاز الذي حققته. إن من الواضح أن المستوى العالي من التركيز لا يمكن تفسيره إطلاقا باقتصاديات السعة في الإنتاج. كما أن مستويات الإعلان كانت عالية جدا (١٦٪ من نسبة المبيعات)، وكذلك الأرباح. وبالمقارنة بمنتجات كثيرة من منتجات سلسلة محلات الأغذية، فإن

صانعي رقائق الذرة قد ووجهوا بقليل من المنافسة من أصحاب العلامات التجارية الخاصة المدعومة من قبل سلسلة محلات السوبر ماركت، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن هذه الشركات المتهمه غير راغبة في الإنتاج تحت مظلة علامة تجارية خاصة. إن هذه الصناعة قد أثارت الكثير من الجدل فيما يسمى بـ "إحداث العلامة التجارية Brand Proliferation"، حيث توسعت الشركات الست في علاماتها التجارية لتزيد أصنافها من ٢٧ صنفا في عام ١٩٥٠م لتصبح ٧١ صنفا في عام ١٩٧١م. هل كان هذا التوسع من أجل ملء فراغ في السوق ربما غطته في المستقبل شركات جديدة؟ أو إن هذه الشركات تريد أن تقدم إفطارا مختلفا يقابل الأذواق المختلفة^(١٤)؟ وقد قامت وكالة التجارة الفيدرالية بصرف النظر عن هذه القضية.

أما الحادثة الثالثة، فتم البت فيها عام ١٩٧٧م^(١٥)، وتعالج العلاقة بين منشأة صناعية وموزعي منتجاتها. وكانت مسألة النقاش حول السؤال التالي: هل تقوم المنشأة المصنعة بتقليل المنافسة بين موزعي التجزئة لمنتجاتها عندما تعطيه المنتج لبيعه إلى المشتري النهائي؟ ولماذا لا تكون حدة المنافسة هذه شيئا جيدا؟ أيضا، لماذا لا يريد المصنع أن يرى منافسة شرسة بين موزعي منتجاته؟ عندما تزداد المنافسة، فإن الموزعين سيحصلون على أقل نسبة ممكنة من الهامش الربحي الذي سيكون الفارق بين بائعي الجملة وأسعار التجزئة، وهذا سيعمل على جعل أرباح الشركة الصانعة أعلى ما يمكن. وفي عام ١٩٧٧م وجدت المحكمة العليا نفسها مواجهة بهذه الأسئلة. ولقد وجدت المحكمة أن

(14) Richard Schmalensee, "Entry Deterrence in the Ready - to - eat Breakfast Industry," Bell Journal of Economics, Vol. IX (Autumn, 1978), PP. 305 - 27.

(15) Continental T.V., Inc. et. al., v. GTE Sylvania, Inc., 433 U.S 36 (1977).

الشركة الصانعة ربما كان لديها سبب وجيه لتقليل المنافسة بين موزعي منتجاتها. كما أن هذه الأسباب قد تعكس مصلحة اجتماعية كذلك. وكان تمييز المنتج المفتاح في هذه القضية. فالشركة الصانعة لمنتجات ذات علامة تجارية عالية التقنية، وهي التلفازات في هذه القضية، تعتمد على موزعي التجزئة في إمداد المشتريين بالمساعدة وتوفير المعلومات اللازمة عن ذلك المنتج، بالإضافة إلى إمدادهم بخدمات معتمدة وجيدة لما بعد البيع، بالإضافة أيضا إلى بناء سمعة جيدة للمصنع بطرائق متفاوتة. إذا المصنع سيحصل على فوائد عديدة من وكيل التجزئة من خلال جهوده تلك بغض النظر عن الأرباح التي سيحصل عليها هذا الوكيل. وتبقى مشكلة الشركة الصانعة، هي كيف تستطيع أن تحفز الوكيل من أجل أن يعطي أكبر كمية من هذه الخدمات؟ قد تكون أنسب طريقة للمواءمة بين مصلحة المنتج ومصلحة الوكيل ربما في أن يقوم المنتج بتقليل ما يسمى "المنافسة داخل العلامة التجارية Intrabrand Competition" وذلك بين وكلاء التجزئة، وقد يكون ذلك عن طريق زيادة هامش ربح الوكيل من أجل تحفيزه على بذل جهد أكبر. وهنا نقول: إنه إذا تنافس صانع هذه الأجهزة بشكل جيد مع صانع لأجهزة أخرى مماثلة على السوق نفسه، فإن تقييد الشركة الصانعة للمنافسة داخل العلامة التجارية قد لا يبدو أمرا سيئا. وفي الحقيقة، فإن المحكمة العليا قد رأت بأن هذا ربما كان أمرا قانونيا أو غير قانوني، اعتمادا على الحقائق المصاحبة للقضية. وقبل عام ١٩٧٧م كان هذا الأمر غير قانوني، بأن يقيد الوكلاء بحدود للمنتج محمية، من خلالها لا يمكن لأحدهما أن ينافس الآخر.

بعض القضايا العامة التي برزت إلى السطح في سياسة مكافحة الاحتكار قد تكون مختلفة عن القضايا الخاصة السابقة. أحدها كان يتعلق بميكانيكية تطبيق القانون: أو قضايا مكافحة الاحتكار الخاصة. تحت لائحة قانون شيرمان للجهة التي تضررت من أحد وحدات الأعمال، بمخالفتها للائحة، أن ترفع قضية خاصة إلى المحكمة. والمدعي الذي كسب الموقف وتقرر له الحصول على تعويض يساوي ثلاثة أضعاف الأضرار التي قدرتها المحكمة في العادة يقاسي كثيرا. لقد كان يعتقد في الماضي بأن قضايا مكافحة الاحتكار الفردية أو الخاصة قد تبدو بديلا جيدا ومرغوبا فيه مقارنة بالدور الرقابي الذي تقوم به وزارة العدل أو وكالة التجارة الفيدرالية. وبالتأكيد كانت العقوبات التي فرضت في بعض قضايا مكافحة الاحتكار الخاصة كبيرة جدا وكافية لجعل المخالفين لقانون مكافحة الاحتكار المحتملون يفضلون البقاء على خط الفضيلة.

ومع ذلك فإن الاقتصاديين الذين يتعاطفون مع الأهداف العامة لسياسة قوانين مكافحة الاحتكار أخذت تساورهم بعض الشكوك في مثل هذه القضايا الخاصة. أولا، لأن غالبها يتم التصالح فيها بعيدا عن المحكمة وبعيدا حتى عن السياسة العامة. وفي العادة تكون بنود المصالحة تحوي، ليس فقط الكاش وإنما سياسة التزام تعطي من قبل المتهم إلى المدعي. ويلاحظ أن نحو ثلث هذه القضايا الخاصة التي أقيمت ضد هذه الشركات كانت عن طريق منافسيهم المباشرين. وهل يعترى أحد الشك في أن بعض هذه المصالحات في بعض الأحيان قد تشمل وعدا من الشركة بعدم المنافسة الشرسة؟ ثانيا، لا شك أن

دفع بدل الأضرار المالية المضاعفة والمبالغ فيها لها مضارها الاقتصادية، وأغلبها وضعت مانعا لمخالفتي قوانين مكافحة الاحتكار. وبوجود هذه المبالغ المالية الضخمة التي تدفع للمتضرر، فإن المدعي سيكون لديه حافز مشجع لرفع قضية حتى لو أن لها القليل من الشواهد، وذلك لمجرد الأمل في أن رقم الحظ ربما يضرب معه. وإن لم يفعل ذلك فإن المدعي له الخيار الثاني وهو البقاء في الموقع الدوني وتحمل مخالفات قوانين مكافحة الاحتكار، بدلا من رفع الصوت والصراخ طلبا للمساعدة في الحصول على مكافآت بدل الضرر المضاعفة. ومن هنا نقول إن الرقابة الخاصة لها مساوئها.

والقضية العامة الأخرى التي دائما معنا بشكل أو بآخر، هي في اتهام سياسة مكافحة الاحتكار بأنها بطريقة معينة تثبط الجهود الجماعية التعاونية لقطاع الأعمال الأمريكي الذي ربما أدى إلى مصالح عامة للولايات المتحدة. وعموما فإن هذا الموقف ينبثق من مدى اعتقاد أحدنا بأن هناك فوائد لا حدود لها من وجود اقتصاديات السعة ومن الترابط القوي بين الاحتكار والابتكار، إلا أن أيا من هذين الاعتقادين، كما رأينا، لا يمكن دعمه بشواهد ميدانية.

وحاليا، يعد النقاش حول سياسات مكافحة الاحتكار قد أخذ مضامينه من بعض الدول الصناعية الأخرى التي حققت نسبيا نجاحا أكبر في هذا المجال (بالذات اليابان) وشركاتها القيادية، وكذلك أيضا من الحاجة الماسة لوحدة الأعمال الأمريكية لأن تبدأ في مواجهة منافسيها من الشركات الأجنبية. والقضايا في هذا الشأن لا شك أنها كبيرة ومعقدة. على سبيل المثال، ربما يسأل أحدنا عما إذا كان النجاح للشركات الرائدة في الدول الصناعية الأخرى يشير إلى أي علاقة بسياسات تنافسية مطبقة أكثر تسامحا. إن

الجواب ، وبشكل واضح ، هو أن التعليل لوضع الولايات المتحدة، إذا كان هناك أي تعليل مرتبط بتزايد المنافسة داخل أسواقها إضافة إلى تزايد سياسات تشجيع المنافسة الشرسة فيها مقارنة بما هو قائم في الدول الأجنبية وذلك على الأقل قبل ثلاثين سنة. كما يمكن لأحدنا أيضا التساؤل عما إذا كان الإنجاز السوقي الجيد بالضرورة له أي علاقة بالمنافسة الناجحة في السوق العالمي. وهنا نقول بأن الربط في الحقيقة يعد بعيدا، فاقتصاديو التجارة الدولية يذكروننا دائما بأنه لا توجد دولة واحدة في العالم لديها ميزة نسبية في بيع كل شيء لبقية دول العالم. وعامة الناس - أولا في أوروبا، والآن في الولايات المتحدة - أصبحوا ميالين للتعامل مع المنافسة الدولية وكأنها جولة رياضية. وهنا ينبغي أن يكون بطلنا الدولي قادرا على القفز إلى ارتفاع يقارب أو يفوق ارتفاع بطلهم الدولي، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن على حكومتنا أن تعطي أبطالنا دفعا قويا. والواقع أن التحليل الاقتصادي يعطي قليلا من الدعم لهذا الحظ من التفكير.

إن الاهتمام الحسن هو أن نقوم بربط سياسة المنافسة بالمنافسة العالمية كما أشرنا في الفصل الأول. فالأسواق الآن للعديد من السلع أصبحت تنمو بشكل أكبر نحو المجال الدولي. وكل حدود الصناعات أصبح علينا رسمها حاليا بشكل أكثر توسعا عما كنا نفعله في الماضي كدولة واحدة عندما كنا نناقش قضايا الاحتكار السابقة. كما أننا يجب علينا أن نبدأ في الاعتراف بالتأثير الكبير للمنافسة الدولية على السلوك والإنجاز في السوق المحلي. وهذا الاعتراف لا يعني أن تنقض قوانين مكافحة الاحتكار لدينا، لكن أن نعترف بتأثيرها على الاستراتيجية المثلى في تطبيق هذه القوانين.

الاستثناءات من المنافسة: نظام براءة الاختراع^{١٥٣}

Exemptions From Competition: The Patent System

بالرغم من الماضي العريق وشبه المقدس لقوانين مكافحة الاحتكار، إلا أن القوانين الأمريكية تستثني عددا من القطاعات من تطبيق قوانين المنافسة. من ذلك التعاونيات الزراعية، اتحادات العمال، اتحادات التصدير.. إلخ. والحق أن بعض هذه الاستثناءات لا يوجد لها مبررا اقتصادي واضح، كما أنها لا تجلب مشكلات فيما يخص المنافسة على أنها محفز لإنجاز أكثر فاعلية. وهنا لعلنا نتأمل نوعا من الاستثناء الذي يعتمد على الأقل على قاعدة اقتصادية وهو ما نسميه نظام براءة الاختراع The Patent System. فالبراءة عبارة عن منحة احتكارية تصل إلى ١٧ عاما للشخص الذي ابتكرها، والبراءة تعطي حاملها الحق في منع أي شخص آخر من تقليدها سواء لاستخدامه الشخصي أو بيعها. ولا شك أن إعطاء المبتكر حق الاحتكار خلال مدة الاستغلال المشار لها ربما دفع المبدعين إلى زيادة نشاطهم الإبداعي.

في وسط القرن التاسع عشر، كان لتيار فلسفة حرية العمل والتجارة Laissez – Fair Philosophy الفضل في قيام مدرسة تفكير تعارض استخدام نظام براءة الاختراع. فالميل التحررية التي حاربت العديد من أشكال التقييدات الحكومية ضد الحرية المالية والتجارية لم تكن جاهزة للقبول بنظام البراءة دون أي تساؤل، وذلك لمجرد إدعاء تبريرها للحصول على ميزات احتكارية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التفكير قد زال الآن، وأغلب الدول مستمرة في مكافأة المبتكرين. حتى الاتحاد السوفييتي، والذي يندر أن يكافئ

المبتكر من خلال الاستغلال الرأسمالي للسوق، أعطى هذا المبدع بعض المكافأة المالية المباشرة.

إن قوانين البراءة كانت في أصلها موجهة نحو المبتكر المستقل الذي يعمل نيابة عن نفسه في الحقل أو في متجره الصغير. وكانت هذه القوانين قد صممت لتعويضه عن المخاطرة الفردية وكذلك عن تكاليفه الشخصية. أما في واقع أمريكا المعاصر، فإن المبتكر قد أصبح اليد المستأجرة لعالم الشركات. وحاليا ما لا يقل عن ٦٠٪ من البراءات الممنوحة في الولايات المتحدة تذهب إلى أيدي الشركات. إن هذا التغيير في مسار عملية الابتكار قد أثر على دور وآثار نظام البراءة، ونحن نحتاج هنا إلى دراسة مكانتها، وذلك ضمن مجال البحث والتطوير الذي تقوم به الشركات من أجل أن نرى ما إذا كان إعطاء حق الاحتكار ما يزال مبررا. والتقييم لنظام البراءة عقليا سيؤدي إلى الإجابة على الأسئلة التالية :

- (١) هل ستخصص موارد أقل للتوظيف من أجل الابتكار دون نظام البراءة؟
 - (٢) وهل هناك تكاليف مهمة عرضية أو اتفاقية أخرى لنظام البراءة؟
- إن قاعدة إعطاء البراءة للمبتكر تعتمد على طبيعة الشيء المبتكر بوصفه فكرة. وعملية إنتاج وبيع الأفكار هي في طبيعتها تجارة تختلف عن إنتاج وبيع أحزمة الجلد. وفيما عدا سارقي المحال التجارية، فإن صانعي الأحزمة ليس لديهم أي مشكلة في الحصول على قيمة لمنتجاتهم من مستخدمي هذه الأحزمة؛ أي إن الزبائن وببساطة يجب أن يدفعوا قبل أخذهم للمنتج. أما صانع الأفكار فيبيع ما هو أشبه بالإلهامات إلى زبونه، والتعويض المالي قد يكون آخر ما يصل إلى يد ذلك المخترع للفكرة. وذلك لأن الزبون يستطيع أن

يعيد بيع هذه الفكرة من دون أي تكاليف، كما أن المستهلك الأول للفكرة ما يزال قادرا على استخدامها حتى بعد إعادة بيعها إلى المستهلك الثاني. إن المنتج للأفكار غير الملموسة لا يستطيع الحصول على حق الملكية أوتوماتيكيا على المنتج. والحاصل على البراءة يحاول أن يحول حق الملكية إلى احتكار ليبعد كل أنواع المنافسة الكاملة، بطبيعة الحال مدة محدودة. ومن دون هذا النوع من الحماية لا يستطيع المنتج لهذه الأفكار أن يحصل على قيمتها من عموم الناس، وسيستطيع إنتاج القليل فقط منها وذلك مثل صانع الأحزمة الذي لا يستطيع أن يحول دون محاولة سرقة محله.

إن وحدات الأعمال التي تنتج وتطور أفكارا جديدة ليست فاقدة لطرائق أخرى لحماية هذه الأفكار. فالتقنية الجديدة المنتجة التي تقلل التكاليف، على سبيل المثال، يمكن أن تحفظ بسرية عن المنافسين، إلا إذا كان بطبيعة الحال أحد الموظفين الذين يعرفون السر تم استقطابه في شركة أخرى. إن مما يقال: إن وحدات الأعمال تحتفظ عادة بسر ما تستطيع ابتكاره، لكنها تحاول الحصول على براءة ما لا تستطيع ابتكاره. وما دام أن حماية سر براءة الاختراع يعني أن يستر عن عموم الناس ما تم اكتشافه، فإن أغلب منشآت الأعمال لديها الأسباب الوجيهة لتفضيل العمل من دون هذه البراءة. ومن أساليب الحماية للمنشآت المبتكرة وببساطة ما يحصل لها من تقدمها الزمني في هذا الاتجاه على منافسيها. وأغلب أرباح المبتكرات لأنواع معينة من هذه الابتكارات تم الحصول عليها قبل أن يقوم المنافسون بالعمل على محاكاتها، وفي مثل هذه الأحوال تقوم الحماية بوساطة الحصول على البراءة بدور قليل.

وهنا نجد أنفسنا بحاجة إلى شواهد ميدانية تخبرنا عن أهمية نظام البراءة. وهل ترى الشركات الكبرى أنها ضرورية من أجل أن تحمي الاستثمارات الهائلة التي وضعتها لإعداد هذا المبتكر وجلبه إلى السوق؟ بعض الصناعات المنتجة تشعر بأن البراءة هي دم حياتها، وبالتالي فإن نشاطاتهم الابتكارية ستصبح غير مربحة ولن يقدموا عليها دون إعطاءهم هذا الحق. وآخرون يرون أن البراءات لن تؤدي إلى تغيير يذكر في جهودهم في البحث العلمي، أو في العمل على إدخال منتجات جديدة. والصناعات التي منها المنتجات الإلكترونية، والكيميائية، والأدوية تستخدم نظام البراءة بثقل شديد، أما الصناعات التي منها السيارات، والورق، والمطاط، والمعدات الخفيفة والثقيلة فلا تعتمد عليها اعتمادا كبيرا.

إن الحوافز التي يعطيها نظام البراءة يعتمد بشكل جزئي على الهيكل السوقى الذي يحيط بالشركة المبتكرة. تأمل وضع شركة تعمل على تحسين منتج مهم من منتجاتها أو طريقة إنتاجية معينة. إن الحماية بوساطة البراءة تعد أكثر أهمية بالنسبة إلى شركة في سوق تنافسي تام عنها بالنسبة إلى شركة محتكرة. أولا، لأن المحتكر ليس حوله منافس يستطيع تقليد منتجه بشكل سريع وبالتالي منافسته على أرباح المنتج المبتكر. أما الشركة المبتكرة في صناعة تنافسية فسينالها مخاطرة كبيرة لدرجة، أنه من دون حماية البراءة، ستكون منتجاتها الابتكارية عرضة للتقليد من منافسين قبل أن تكون تكاليف تطويرها لهذا المنتج قد غطيت. ثانيا، أن المبتكر في الصناعة التنافسية التامة لديه الكثير من المكتسبات التي يحصل عليها من المبتكر الحاصل على البراءة والمقلل للتكاليف، وذلك مقارنة بالمحتكر على اعتبار الأوضاع المحيطة

نفسها، والسبب ببساطة هو في كون الصناعة التنافسية تنتج إنتاجا أكبر من المحتكر. وعلى ذلك، فإن مزيدا من الوحدات التي أنتجها المنتج في السوق التنافسي يبقى خيارا جوهريا ومبررا بسبب الفوائد الناجمة من التكاليف الإنتاجية الأقل. والشواهد الميدانية تؤكد بأن أنظمة البراءة أكثر أهمية للمنشآت الصغرى^(١٦).

هل نظام البراءة يقوم بفرض تكاليف اجتماعية تقلل من الدور المرغوب منها تحقيقه في تشجيع الابتكار؟ إن البراءة بلا شك تعطي المنشأة الناجحة في الابتكار مجالا للسيطرة على كل الأرباح الاحتكارية التي تستطيع الإمساك بها، وهذا الاحتكار له التكلفة الاقتصادية نفسها كغيره من أنواع الاحتكارات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاحتكار المبني ابتداء على براءة ربما يدفع إلى مزيد من موانع الدخول مما سيجعل القوة السوقية الناتجة أطول بقاء. أحد المتخصصين وضع القائمة التالية وهي: الألمنيوم، آلات الأحذية، زجاج الصحون، أجهزة التصوير وإكسسواراتها، السائل الإيثيلي، أنظمة الفرامل، منتجات الجبس، السجائر، النسيج، حاويات الحديد، وأشار بأنها صناعات نمت لتكون عالية التركيز بمساعدة نظام البراءة، ثم بعد ذلك حافظت على احتكارها بوساطة وسائل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصناعات ذات التركيز العالي استخدمت ما تملك جماعيا من براءات اختراع كأرضية للاتفاق على تراخيص للاستخدام لهذه البراءات فيما بينها، وهذه خدمت كوسيلة للاستغلال الاحتكاري الجماعي لأسواقهم. وبهذه الطريقة تستطيع المنشآت

(16) See A.E. Kahn, "The Role of Patents", in J.P Miller, ed., Competition, Cartels, and Their Regulation (Amsterdam: North - Holland, 1962), PP. 319 - 23, C. T. Taylor and Z.A. Silberston, The Economic Impact of the Patent System (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1973).

المسيطرة في صناعة ما من أن تحلب فوائد مجموعة من براءات الاختراع، من أجل الحصول على مزيد من الأرباح، بشكل أكثر مما تستطيع الحصول عليه من كل براءة على حدة، على الأقل حتى يقوم مسؤولوا مكافحة الاحتكار بوضع العين عليهم.

وكنتيجة لمناظرة حالية، قام عاملو مكافحة الاحتكار الرسميون بجعل الأمر واضحاً، في أن المنشآت الأمريكية المتنافسة لها الحق في الدخول في مشاريع بحثية تعاونية ودون الخوف من اتهامها بالتآمر، والغريب أن هذه السياسة خرجت عن اهتمام عامة الناس، ونعني بذلك مدى كون الصناعة الأمريكية قادرة على الوقوف وبشكل فاعل مقابل منافسيها الأجانب. وإذا كانت الفوائد (في مزيد من الابتكارات أو في الابتكارات قليلة التكاليف) تزيد عن الخطورة القليلة التي ستلحق بالمتآمرين على تثبيت الأسعار فإن الحضور للمنافسة الأجنبية يعد غير ذي علاقة.

الملخص Summary

إن قوانين مكافحة الاحتكار تسعى إلى تحسين الإنجاز السوقي وذلك عن طريق تنظيم السلوك والهيكل السوقي. وحرمت لائحة قانون شيرمان في عام ١٨٩٠م الاحتكار أو الاتفاقات لأجل تقييد التجارة، وفي عام ١٩١٤م أضافت لائحة قانون كلينتون مزيداً من التقييدات على العديد من أنواع السلوك السوقي. أما الاندماجات فتم الحد منها بشكل فاعل فقط في عام ١٩٥٠م.

إن جريمة الاحتكار بدأت تأخذ معنى هو عبارة عن الحصة السوقية العالية التي تحمي عن طريق هجومات افتراضية على المنافسين، وهذا يعني تقييداً غير معقول أو مبرر للتجارة. وبشكل عام فقد وجد أن الوضع القريب من

الاحتكار الذي لا يستخدم سلوكا افتراسيا بأنه لا يخالف القانون حتى عام ١٩٤٥م (حادثة شركة ALCOA). ولاحقا، تم إعطاء مزيد من الاهتمام للسلوك الذي يبني موانع للدخول، لكن خلال العقد الأخير تم إعادة صياغة السياسة القانونية لتأخذ في الاعتبار "قاعدة السبب" التي أدخلت عام ١٩١١م. وكل أنواع الاندماجات تم تحديدها وتقييدها سواء الأفقية، أو الرأسية، أو التكتلية. حتى الاندماجات الأفقية التي تحوي حصة سوقية صغيرة جدا يمكن أن يتم إيقافها، إلا أنه في الوقت الحالي تم تقليل القيود على هذه الاندماجات الأفقية. وفي أوقات معينة قامت المحاكم بوضع قيود قوية على الاندماجات الرأسية وكذلك التكتلية، وهذه ربما كانت ذات فائدة، ومسؤولو مكافحة الاحتكار لم يقوموا بأي جهد من أجل تقليل تشجيعها.

إن حظر السلوك الافتراضي وكذلك تثبيت الأسعار الجماعي كان مطبقا بشكل قوي. أيضا، لا يستطيع البائعون الأفراد منع المشتريين من الشراء من بائعين منافسين، وذلك عندما يكون تأثير ذلك هو تقليل المنافسة. وهذا القانون قام بحظر كل من اتفاقات الربط وقصر التعامل Tying and Exclusive Dealing Arrangements. وتبعا للائحة قانون روبنسون - باتمان عام ١٩٣٦م فقد تم تقييد التفرقة السعرية بطريقة تعمل على مساعدة وحدات الأعمال الصغيرة.

إن القضايا التي تعد على السطح في سياسة مكافحة الاحتكار ظهرت من خلال بعض القضايا الخاصة وكذلك من خلال المناظرات حول هذه السياسة. وأحد هذه القضايا المهمة في السنوات الحالية كانت قد تعاملت مع السلوك التنافسي الذي ربما يقود إلى منع الدخول للصناعة، سواء بوساطة

منشأة واحدة مسيطرة كشركة IBM، أو بوساطة بائعين في سوق عالي التركيز يعملون بشكل متواز (كما في صناعة رقائق الدقيق). إن الاتفاقات المقيدة للتجارة سواء الحسنة أو السيئة بين الصانع وموزعي منتجه قد تم تعريفها قانونيا بعناية كبيرة. ولدينا تحفظا ناميا في الوقت الحالي عن بعض التأثيرات الجانبية لقضايا مكافحة الاحتكار الخاصة. والولايات المتحدة كان وما يزال عندها مشكلة في التقرير في الكيفية التي توائم من خلالها بين تزايد المنافسة الدولية وسياسات المنافسة.

إن بعض النشاطات وكذلك القطاعات في الاقتصاد قد أضعفت من قوانين مكافحة الاحتكار. والإعفاء الذي يحمل أقوى وجهة ورشد اقتصادي ربما يكون نظام براءة الاختراع، الذي يعطي المبتكر ١٧ عاما من الاحتكار لاستغلال المنتج المبتكر. ودون حقوق البراءة، فإن موارد أقل ستوظف للنشاطات الابتكارية، وذلك لأن المبتكرين لا يستطيعون أن يمنعوا غيرهم من تقليد أفكارهم: أيضا، يتطلب إعطاء حق البراءة من المبتكر أن يبين ويظهر سر ابتكاره العلمي، والذي من دون نظام البراءة كان سيحفظ سرا. إن فوائد البراءة تعد مهمة خاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة، كما أنها تمنح محفزات أكبر للشركات التنافسية مقارنة بالشركات المحتكرة. وفي بعض الأحيان تقوم البراءة بتهيئة المجال للوضع الاحتكاري بأن يستمر حتى بعد أن ينتهي حق البراءة.

الباب السابع

السياسة العامة Public Policy

التنظيم والمؤسسات العامة Regulation and Public Enterprise

هل أفضل استراتيجياتنا لتحسين الإنجاز السوقي هي التطبيق الصارم لقوانين مكافحة الاحتكار Antitrust Laws ؟ أو أننا يجب أن نأخذ في اعتبارنا تدخلاً شديداً ومباشراً في السوق؟ وإذا أخفقت قوى السوق في تحديد أسعار مساوية للتكاليف الحدية - القاعدة لتحقيق الكفاءة التوزيعية - فلماذا لا ندعم التنظيم الحكومي المباشر ونجبر الأسعار على أن تكون قائمة بهذه الطريقة؟ أو لماذا لا نؤم المؤسسات في صناعات معينة Malfunctioning Industries ونضعها تحت مسؤولية الخدمات المدنية (بدرجات مختلفة في الاقتصاد).

في هذا الباب سنتطرق إلى الآثار المستقبلية لهذه الأشكال العنيفة من التدخلات في السياسة العامة وخبرتنا معها. وسوف نحللها مستندياً إلى مفاهيم الهيكل، والسلوك، والإنجاز السوقي التي تحدثنا عنها من قبل. في العقود الماضية تراخت بعض أنواع التنظيمات أو هجرت، في حين أضيف غيرها، وبذلك تكون لدينا الكثير من التجارب للملاحظة والاعتبار في هذا المجال.

التنظيم المباشر للأعمال Direct Regulation of Business

في قطاعات عديدة هامة من الاقتصاد الأمريكي، وخاصة المنافع العامة والمواصلات لم تحاول السياسة العامة تطوير المنافسة. وبدلاً من ذلك، فقد رضيت بقيام احتكارات لخدمة أسواق محلية وحاولت في الوقت نفسه إيجاد وسائل لتنظيم هذه الاحتكارات لضمان إنجاز سوقي معقول. وتعطي المنافع العامة المحلية أوضح مثال لهذه الحالة السوقية. وبشكل عام تملك المنشآت التي تزود الطاقة الكهربائية، والغاز الطبيعي، والخدمات الهاتفية، والمياه، والنقل قدرات احتكارية أجازتها السلطات الرسمية وأخذت تعمل تحت تنظيمات ولوائح مفصلة تحكم ممارساتها العملية. والمقننون على مستوى الولايات والمحافظات المحلية، لبعض وحدات الأعمال الأخرى، أخضعوا الداخليين الجدد إلى بعض القيود من خلال التراخيص أو الامتيازات، وبذلك أصبح عدد المنافسين محدوداً حتى لو لم تكن الأسواق أسواقاً احتكارية. وفي بعض الأحيان يكون الترخيص قد صمم فقط لضمان أن يكون الممارسون ذوي قدرات ومهارات مناسبة لوظائفهم (كما في الطب). وفي حالات أخرى مثل سائقي الأجرة، تحد الحكومة ببساطة الموارد في هذه الصناعة عمّا يمكن أن يتيح السوق.

لقد تملك هيئات من الحكومة الفيدرالية قوة تنظيمية هائلة موجهة إلى صناعات هامة، على الرغم من أن الكثير من هذه القوانين والتنظيمات قد تسوّهل في تطبيقها أو استبعدت خلال العقد الماضي. فوكالة تنظيم الطاقة الفيدرالية The Federal Energy Regulatory Commission تمتلك السلطة القضائية في تحديد أجور وخدمات خطوط أنابيب الغاز الطبيعي بين

الولايات، ولها صلاحية Status تنظيم النقل العام والتسعير المحلي للغاز الطبيعي الذي يمر خلال خطوط الأنابيب هذه. ويمكنها أيضا أن تثبت معدلات أسعار الجملة للطاقة الكهربائية المنقولة بين الولايات. والقانون الذي أجاز عام ١٩٧٨م قام بقوة بديلا للتحكم السعري المتساهل الذي طبق مدة عقد كامل على الغاز الطبيعي. أما وكالة الاتصالات الفيدرالية The Federal Communication Commission فتنظم معدلات تسعيرات الهاتف والتلغراف وخدماتها المرافقة. وتتحكم أيضا في الدخول إلى مجال الإذاعة والبث التلفزيوني من خلال التحكم في توزيع العرض النادر لمحطات البث. ولها بعض الصلاحيات في التأثير على نوعية البث، ولكن ليس لها قدرة في التحكم في السعر. ولم يعد نظام التلفاز السلكي (أو المربوط بالكابل) تحت تحكمها، كما أن معظم الزيادات في حدة المنافسة في مجال الاتصالات طويلة المسافة نتجت من إحدى حالات مكافحة الاحتكار. أما وكالة التجارة بين الولايات The Interstate Commerce Commission، وهي أقدم الوكالات التشريعية الفيدرالية، فقد ظلت مدة طويلة تمتلك القوة في وضع معدلات الأسعار والخدمات للسكك الحديدية ولشركات النقل على الطرق السريعة. ولقد زالت صلاحياتها في وضع معدلات الأسعار لخدمات النقل على الطرق السريعة إلى حد كبير، واقتصرت صلاحياتها على التحكم في معدلات أسعار السكك الحديدية في المواقع التي تظهر فيها بعض الشركات سيادة سوقية. أما لجنة الطيران المدني The Civil Aeronautics فقد كان لها صلاحية مكثفة على خطوط وأسعار الناقلين الجويين بين الولايات، ولكن الهيئة توقف عملها، وتخضع الخطوط الجوية الآن فقط لتنظيمات السلامة.

يتضمن ملف أي هيئة من الهيئات التنظيمية العديد من الوظائف، لكن هذه الوظائف لها القليل من العلاقة بالهيكل السوقية. ففي حدود مسؤوليتها عن السياسة النقدية العامة، فإن لجنة الاحتياط الفيدرالية Federal Reserve Board تقوم بتنظيم نواح عديدة من تعاملات البنوك التجارية التابعة لنظام الاحتياط الفيدرالي. وتنظم وكالة تبادل الأوراق المالية Securities and Exchange Commission أعمال سمسرة الأسهم والتبادل المالي بطريقة تسعى من خلالها لضمان نوعية وجودة خدماتهم. فهي تطلب توفير أنواع محددة من المعلومات حول أسهم الشركات للمستثمرين وتعمل كذلك على توفير الحماية من عدد من أنواع الحيل الممارسة ضد الذين يتعاملون في الأوراق المالية Securities في أسواق الأسهم والسندات. وعلى الرغم من أن المشرعين القدماء الذين أشرنا إليهم سابقاً قد تساهلوا في معظم أدوارهم التشريعية خلال العقد الماضي، إلا أنه دخلت مجموعة من الهيئات الأخرى لتحمل على عاتقها مسؤولية التنظيم الاجتماعي - لقضايا تلوث البيئة، وسلامة المركبات، والمنتجات الاستهلاكية الأخرى، والصحة الوظيفية والسلامة. ولعلنا نستقرئ بعضاً من الروابط التي تربط بين الهيكل السوقية والتنظيمات الجديدة.

أسباب التنظيم Reasons for Regulation

لماذا وضعت التنظيمات القديمة؟ إننا يمكننا أن نتعامل مع هذا السؤال من زاوية تاريخية لنتعرف على الأحداث التي أدت إلى القرار السياسي لوضع نشاط ما تحت طائلة التنظيم العام. أو يمكننا أن نتعامل معه على أنه سؤال تحليلي للإجابة عن السبب في كون المصلحة العظمى قد تتحقق من خلال

العمل على تطبيق هذه التنظيمات في الواقع. والمنهجان بالطبع ليسا متضادين: حيث إن المنهج التحليلي يقوم بمد المؤرخ بالفروض اللازمة، والدلائل التاريخية يمكن أن تؤكد، أو ترفض، أو تعدل هذه الفروض.

(١) إصلاح فشل السوق Correcting Market Failure

تقليدياً، افترض الاقتصاديون أن التنظيم ظهر ليتواءم مع الهياكل السوقية غير التنافسية. وشركات المنافع العامة المحلية تمدنا بأوضح الأمثلة؛ فإنتاج معظم هذه الشركات من الخدمات يتضمن اقتصاديات السعة والذي يُعدّ كبيراً بالنسبة لأسواقها المحلية. وشركات المنافع تميل لأن تكون ذات تكلفة ثابتة عالية جداً، وهي حالة ربما تجعل المنافسة السعرية تعمل بشكل سيئ ما لم يكون في الصناعة العديد من المنشآت. والطلب على منتجاتها طلب غير مرن، وبذلك يمكن أن ينتزع الاحتكار أرباحاً كبيرة من العامة. والمنافسة بين مثل هذه الشركات يمكن أن تتضمن عدم وفورات اقتصادية خارجية External Diseconomies: فكر مثلاً في مدى الإزعاج الذي يمكن أن يحدث لو أننا نريد أن نتعرف على أي شركات الهاتف الثلاثين التي تقوم بتقديم الخدمة إلى منزل أحد أصدقائنا، أو أي شركات الغاز الأربعين التي يلزمها أن تحفر الشوارع كل مرة يتحول فيها صاحب المنزل بين الشركات المقدمة لخدمة الغاز. ولهذا تقوم في هذه الأسواق الاحتكارات الطبيعية Natural Monopolies.

إن الإيضاح التقليدي يتلاءم بطريقة رائعة مع تحليل هذا الكتاب. فلو تركت هذه الهياكل السوقية دون تدخل فإنها ستنتج إنجازاً توزيعياً ضعيفاً للموارد، وكفاءة تقنية هزيلة، أو كليهما معاً. ويمكننا أن نفترض أن المصوتين

في مسائل التنظيم لديهم المنطق الجيد لمعرفة ما إذا كانت هذه الصناعات تمثل حالات من "فشل السوق" التي يجب أن تخضع للتنظيم. وحالياً، على الرغم من ذلك، فقد طُوّرت العديد من التفسيرات عن دوافع التنظيم التي نشأت من نماذج مبنية على السلوك السياسي الكثير التشكك والتشاؤم.

(٢) حل النزاعات السياسية Resolving Political Conflicts

ربما يوضع التنظيم أحياناً حلاً وسطاً للخلافات السياسية. فمثلاً قد يشعر الفلاحون أن سكك الحديد تتقاضى منهم أسعاراً كبيرة جداً لإيصال محصول حبوبهم إلى السوق. وسكك الحديد من ناحيتها قد ترى أنها تتقاضى فقط أرباحاً ضرورية ومعقولة. وكل مجموعة قد تسعى لأن تطالب الحكومة بحماية مصالحها. والحكومة المنتخبة (الرئيس أو الجهة ذات السلطة) تريد أن تجد طريقة تجعل من خلالها كلا الطرفين سعيداً، لأن هدف الحكومة هو إرضاء الأغلبية حتى يمكن أن يعاد انتخابها مرة أخرى. ولا توجد طريقة يمكن أن تؤثر بها الحكومة مباشرة على أسعار نقل الغلال دون أن تغضب أحد الأطراف. والتنظيم أو التقنين هنا يتيح حلاً ممكناً. فيمكن للحكومة أن تفوض لجنة تنظيمية لتحديد السعر المناسب، ومن ثم نبعد الخلاف بزوايته السياسية وفي الوقت نفسه تظهر اللجنة وهي تتعامل معه بشكل عادل. واللجنة التنظيمية يمكنها عندئذ أن تعطي الحل من جانبها وقد يكون كما يلي:

الفلاحون يرغبون في أسعار منخفضة، وسكة الحديد ترغب في أرباح معقولة. ويمكن للجنة أن تحقق الرضا للطرفين إذا أمرت بتغريم أسعار منخفضة من الفلاحين، وفي الوقت نفسه تسمح أو تطلب من سكة الحديد بأن تتقاضى أسعاراً أعلى من ناقلين آخرين. وهنا إذا كان الناقلون الآخرون أقل حساسية

لتكلفة النقل من قبل الفلاحين، أو أقل تنظيماً من الناحية السياسية، فإن هذا الإجراء ربما يجلب ما يمكن تسميته بتوازن سياسي جديد. ومن الناحية الاقتصادية فإن الناقلين الآخرين أصبحوا الآن داعمين بشكل غير مباشر لمجموعة الفلاحين وذلك بدفع جزء من فاتورة نقل منتجاتهم^(١).

(٣) منح فوائد سياسية Providing Political Benefits

وهناك شرح أبسط له إشارات سياسية ينبع من أن الحكومة قد تضع تنظيماً يخدم مصالح مجموعة ما تمتلك قوة سياسية لفرض طلباتها. وربما عرف أعضاء الصناعة أن مثل هذا التقنين يمكن أن يستخدم لاستبعاد المنافسين الجدد مع قصر المنافسة بينهم فقط. لكن قد تكون الأرباح المتوقعة دافعاً لقرار هذه المجموعة نحو بذل التكلفة العالية لكسب التأييد السياسي من أجل ضمان إيجاد تنظيم حمائي لصناعتهم. وهنا ستكون عامة الناس هي الطرف الخاسر، ولكن خسارة أي واحد من هؤلاء العامة على حدة لن تكون كبيرة بالدرجة التي تدفعه إلى إنفاق الوقت والموارد ليجابه تفرد الصناعة بهذه المزايا والمنافع. وهذه الحالة هي ما نسميها نظرية (الاستيلاء) في التنظيم^(٢) The "Capture" Theory of Regulation. ولكن نموذج الاستيلاء في الصورة الموضحة سابقاً يعطي حيزاً ضيقاً لطبيعة القرارات السياسية. تأمل مثلاً حالة سياسي طموح شديد الرغبة لأن ترضى عنه شريحة كبيرة من الناخبين، وقد وعدهم، إذا دعموه، أن يفرض تنظيماً يحقق بعض الأهداف الشائعة، مثل

(1) This Model is Advanced by John R. Baldwin, The Regulatory Commission and the Public Corporation: The Canadian Air Transportation Industry (Cambridge, MA: Ballinger, 1975), and Richard A. Posner, "Taxation by Regulation", Bell Journal of Economics, Vol. 11 (Spring, 1971), PP. 22-50.

(2) George J. Stigler, "The Theory of Economic Regulation," Bell Journal of Economics, Vol. 11 (Spring 1971) pp 2-51

إتاحة غاز طبيعي أرخص، أو إزالة التلوث. لا شك أن الكثير من الناخبين سيتمتعون بفوائد هذا التنظيم الذي تجاوز ما توقعوه (وسواء أكان صائبا أم خاطئا) فنتيجته تمثل التكاليف بالنسبة لهم. والتكاليف قد يتركز تأثيرها على الأقلية من الناخبين أو ربما تكون غير متوقعة من قبل بعض الأغلبية. والحاصل أن السياسي سيحصل على الأصوات، والصناعة ستجبر على تخفيض أسعار غازها الطبيعي أو تستثمر في خفض التلوث الذي تسببه. وباختصار فإن المراحل السياسية قد تسفر عن تنظيم حمائي أو عقابي Punitive، معتمداً ذلك على طريقة توزيع الفوائد والتكاليف المتوقعة، والفرص التي تظهر لرجال السياسة⁽³⁾.

إن كلا من هذه النماذج يعد نموذجا بنائيا قادرا على التنبؤ بنتائج اتخاذ القرار السياسي وذلك من خلال توليفة من العناصر الاقتصادية للهيكل السوقي وللملامح الهيكلية المقابلة في العملية السياسية. وفرضية فشل السوق Market-Failure Hypothesis تمثل عنصرا محددًا من عناصر الهيكل السوقي التي تجعل المنافسة عملية غير فعالة، وهذه الملامح الهيكلية واضحة بجلاء في بعض الصناعات المنظمة - كالمنافع العامة المحلية، والسكك الحديدية. أما فرضية الدعم المتقاطع أو العرضي Cross - Subsidy فتشير إلى أن الصناعات المنظمة كل منها يخدم مجموعات متنوعة من الزبائن الذين لديهم قدرات مختلفة على تنظيم أنفسهم سياسيا. ويشاهد هذا النمط أيضا في الزبائن الموزعين جغرافيا في خدمات المواصلات، وفي الصناعات المميزة،

(3) James Q. Wilson, ed., The Politics of Regulation (New York, Basic Books, 1980), esp. Chap. 10.

والخدمات التجارية، وخدمات المنافع العامة لزبائن الأحياء السكنية وما شابهها. ونظرية الاستيلاء The Capture Hypothesis تتوقع أن التنظيم سيظهر عندما تكون آثار احتكار صناعة ما، هو في إعطاء تمركز أعلى للثروة للمالكين لهذه المنشآت على حساب الزبائن المنتشرين والموزعين وكذلك على حساب المستهلك العادي والذي سيتأثر، لكن بنسبة أقل، وفي مثل هذه الحالة سيكون مفيدا للصناعة تنظيم وحماية نفسها بتنظيم حمائي. لكن لن يكون مفيدا لأفراد المجتمع من عامة المشترين تنظيم أنفسهم لمقابلة تنظيم الصناعة السابق. ولعل تراخيص العمل في الولايات والمدن الأمريكية تعطي أمثلة كثيرة على ذلك. ويبدو أن النموذج العام للمنافع والتكاليف السياسية قادر على شرح الكثير من التنظيمات الاجتماعية الجديدة، وشرح أيضا القرارات الحديثة التي أخرجت الخطوط الجوية وصناعة النقل من قيود هذه التنظيمات بالرغم من الصيحات المكروية من قبل المنشآت المقننة وعمالها المتحددين.

المشكلات الاقتصادية للقرارات التنظيمية

Economic Problems of Regulatory Decisions

مهما كانت أسباب تنظيم الأعمال، فإن هناك محددات هامة لعملية التنظيم الاقتصادي: ما الذي تستطيع أن تقرره الهيئة التنظيمية باقتدار؟ وكيف ستستجيب وحدات الأعمال المقننة لهذه القرارات؟ إننا في حاجة لأن نأخذ في اعتبارنا مناقشة مثل هذه المشكلات قبل تقييم مدى صلاحية التنظيم لتحسين الإنجاز السوقي. ولكي تقرر بعض الهيئات التنظيمية السعر الذي ينبغي أن تتقاضاه منشأة ما فإنها في العادة تستخدم معادلة رياضية يمكن وصفها بأنها تسمح للمنشأة بتحقيق عائد معقول على القيمة العادلة لاستثماراتها. وهذه

المعادلة قد أجزيت استخدامها بواسطة الكثير من قرارات المحكمة العليا الأمريكية عندما احتكمت إليها هذه القرارات التنظيمية. وتبدو المعادلة المشار إليها متنسقة مع مفهوم الكفاءة التوزيعية، كما عرفناها في الباب الخامس. إن المنشآت في الصناعات التنافسية الخالصة (التي تنتج ضمن إطار العائد الثابت للسعة) والتي تحدد قرار إنتاجها الأمثل بمساواة السعر مع التكاليف الحدية، ستحقق معدل عائد طبيعي على رأس مالها. وكلمة "طبيعي" هنا تشير إلى التكاليف السوقية لرأس المال في سوق رأس مال تنافسي. وإذا كان العائد المعقول على القيمة العادلة لاستثمارات المنشأة متساويا مع هذا العائد الطبيعي الذي أشرنا إليه، أفلا تكون بهذا المنشأة كفؤة؟

ليس بالضرورة. دعنا نفترض أن الهيئة المنظمة في الحقيقة تسمح للشركة بتحقيق معدل ربحي على رأس مالها أقل من أقصى أرباح احتكارية يمكنها تحقيقه، لكنه أعلى من تكلفة الفرصة البديلة التنافسية لرأس المال. إن الشركة هنا لن يكون لديها حافز لاستخدام الكمية الكفؤة، والكفؤة فقط من رأس المال. ولنفترض أيضا أنه لكي تنتج المنشأة كمية معينة من الناتج، فإن عليها أن تبني مصنعا أكثر تكثيفا لرأس المال مقارنة بما ستفعله في حالة عدم التنظيم. والمنظمون هنا سيسمحون للمنشأة بوضع أسعار تعطيها فرصة تحقيق عائد عادل على "القيمة العادلة" المضخمة لاستثماراتها في المصنع، وسيتوافر في هذه الحالة للمؤسسة دولارات أكثر من الأرباح مقارنة بالوضع في حالة عدم التنظيم. ولذلك نتوقع أن الشركات المنظمة ستسعى إلى استخدام تنظيمات أكثر تكثيفا لرأس المال مقارنة بما ستستخدمه الشركات غير الخاضعة للتقنين وذلك لإنتاج المنتج نفسه. وقد يكون من الحكمة أن تقوم المنشآت المقننة بالسماح

لموردي الأجهزة لهم بتقاضي أسعار منهم أعلى مما يجب، لأن القيمة العادلة لاستثماراتهم عندئذ (معدل الأساس Base Rate) سترتفع. ولن تستطيع الهيئة المنظمة حل هذه المشكلة بوضع المعدل العادل للعائد مساويا للتكلفة السوقية لرأس المال. وهذه حقيقة، لأن شركات المنافع لم يعد بإمكانها أن تحصل على دولارات إضافية من الأرباح بتضخيم مخزونها من رأس المال. لكنها وبالمناطق نفسها لا تخسر دولارات من الأرباح إذا استخدمت الكمية الخاطئة من رأس المال، ولا يوجد هناك حافز إيجابي للاستخدام الكفء لرأس المال.

هذا التحيز تجاه تكثيف رأس المال عند تنظيم نسبة العائد يعرف بأثر "أفيرش جونسون Averch Johnson" ⁽⁴⁾. وتشير الدلائل إلى أن المنشآت المقننة في العادة تسلك السلوك الذي توقعه أفيرش جونسون. فمثلا، التشغيل الكفء للكهرباء يجب أن يأخذ في اعتباره أن الطلب على الكهرباء يكون مختلفا بين ساعات اليوم ومواسم السنة. ولأن الكهرباء يجب أن تنتج في الوقت نفسه الذي تستهلك فيه، لذا كان من الواجب على شركة الكهرباء أن تجعل طاقة وحداتها كبيرة لتقابل الأعباء في وقت الذروة، حتى لو كانت أقل استغلالا في غالب الأوقات. إن هذا الهدر يمكن تقليله إذا استخدمت شركة الكهرباء ما يسمى "بتسعيرة الذروة" حيث تتقاضى أسعارا أعلى وقت الذروة وأسعارا أقل في الأوقات الأخرى، وذلك لموازنة التقلبات في الكميات المطلوبة. إن شركات المنافع تباطأت في الماضي في تطبيق أسعار الذروة وقد يفسر ذلك بأثر أفيرش جونسون. فهذه التسعيرة ستؤدي إلى تخفيض كمية رأس المال

(4) Harvey Averch and Leland Johnson, "Behavior of the Firm Under Regulatory Constraint," American Economic Review, Vol.L11 (December, 1962), PP.1052-69.

اللازمة لتقديم خدمة الكهرباء، ومن ثم ستخفض الأرباح المسموح بها باستخدام معادلة العائد العادل^(٥). إن الحقيقة الواقعية لأثر أفيرش جونسون لا تثبت بذاتها أن التنظيم شيء سيئ، وإنما تشير إلى أن هناك له سلبيات محددة يجب أن تقارن مع فوائده. وعلى أي حال، فإن المنشأة المقننة التي تبدي أثر أفيرش جونسون سوف تعرض منتجات أكبر مقارنة بما ستعرضه منشأة احتكارية غير مقننة.

ومشكلة أخرى تتعلق باستجابات المنشآت للقرارات التنظيمية، تظهر في صناعات مثل الخطوط الجوية، حيث تتنافس المنشآت الخاضعة للتنظيم مباشرة مع بعضها. وقد كان مجلس الطيران المدني يملك سلطة شاملة لتحديد الأسعار التي تستطيع أن تتقاضاها الخطوط الجوية المحلية، ولكنه لا يملك أي سلطة في التحكم في الأبعاد غير السعرية لتنافس هذه الشركات. دعنا نتأمل ما يحدث عندما يحدد المجلس أسعارا فوق الحد الأدنى للتكاليف المتوسطة و(الحدية) لهذه الشركات وذلك لتقديم خدمة النقل الجوي. هنا ما لم تتعاون الخطوط الجوية فيما بينها وبشكل كامل، فإن كل شركة سيكون لديها الرغبة في أن تخطف المسافر الإضافي الذي يزيد سعره عن التكاليف الحدية لخدمته. وشركات الطيران حاليا اشترت طائرات مريحة، وأتاحت رحلات مكررة، وأعطت الراكب مساحة أكبر لتقديمه في الطائرة، ووجبات أفضل، وتسهيلات شخصية أكثر - أو بعبارة أخرى قدمت كل أشكال المنافسة غير السعرية التي يمكن أن تزيد الطلب وتزيد الحصة السوقية

(5) For Other Examples See A.E. Kahn, The Economics of Regulation, Vol 11 (New York, John Wiley, 1971. PP. 49. 59.

لنناقل، إذا لم تقابل بإجراءات مماثلة من الخطوط الجوية المنافسة. وبالطبع فإن هذه الميزات أدت إلى زيادة متوسط التكلفة للناقل. وفي الحقيقة، إذا كانت درجة الاعتماد التعاوني بين الناقلين قليلة بدرجة واضحة، فإن التكاليف ستتزن بشكل تام إلى مستوى السعر المسموح به من قبل المجلس. أو بعبارة أخرى، إذا قرر المجلس أن الأسعار يجب أن ترتفع في الوقت الذي تكون فيه أرباح الخطوط الجوية طبيعية، فإن استجابة الآخرين من الناقلين من خلال المنافسة غير السعرية سوف تؤدي إلى زيادة التكاليف حتى تعود أرباحهم المتضخمة المؤقتة إلى مستواها السابق. بالطبع سنجد العملية صحيحة في حالة خفض الأسعار: فتقليل الأسعار سوف يعمل على الضغط على الأرباح ويجبر الخطوط الجوية على تقديم خدمات أقل أو نوعية أسوأ (طائرات مليئة، عدم وجود رحلات ليلية متأخرة)^(٦) وقد رأينا هذا الأثر لكن من زاوية أخرى في الباب الرابع: والذي يشير إلى أن الاتفاقات السعرية في صناعات غير منظمة تبعد التنافس إلى جوانب تنافسية غير سعرية.

إن مشكلات قرارات التنظيم تتضمن اتخاذ القرار الصحيح في المقام الأول، بالإضافة إلى حفز المنشآت المقننة لأن تكون ردود أفعالها فيما يختص بمواردها ضمن قرارات توزيعية مرغوبة. لنفترض أن هيئة التنظيم الفيدرالية للطاقة وضعت على عاتقها مهمة تحديد أفضل سعر للغاز الطبيعي وفقا للمقاييس الاقتصادية في الاستخدام الكفء للموارد. هنا ونظرا لأن المخزون المتاح من الغاز الطبيعي يعد ثابتا ضمن طبقات الأرض، فإن سعره المناسب في

(6) R.E.Caves, Air Transport and its Regulators (Cambridge MA: Harvard University Press, 1962) Chap.14, George W. Douglas and James C. Miller, 111, Economic Regulation of Domestic Air Transport (Washington, DC: Brookings Institution, 1974).

أي وقت سيعتمد على الطلب المتوقع عليه في كل الأوقات المستقبلية (لأن المستخدم منه الآن لا يمكن استخدامه لاحقا). ولذلك سيكون من الصعوبة على اللجنة تأمين البيانات وإنجاز التحليلات الضرورية، حتى تكون قادرة على إقناع المحكمة (فيما لو استؤنف حكم المحكمة) بأنها قد طبقت أسلوبا عادلا وموضوعيا. وليس نادرا أن يطلب من الهيئات التنظيمية اتخاذ قرارات تحتاج إلى طاقات تحليلية تتجاوز قدراتها، أو تعتمد على بيانات لا توجد بأي شكل موضوعي^(٧).

حتى متطلبات الإجراءات القانونية تبرهن بأنها عائق مهم للتنظيم. والعمليات البطيئة والمرهقة تبقى شاهدا على أن وقتا طويلا سيمضي بين طرح القضية على الجهاز التنظيمي إلى حين خروجها من نهايته الأخرى. والتأخير الإجرائي (وبدعم من الميكانيكيات السياسية) قد تزامن مع مستويات متزايدة من التضخم في العقد الماضي فأدى بالأسعار المنظمة لأن تكون منخفضة جدا. ولنأخذ حالة منافع الكهرباء مثالا. فخلال سني الستينيات حققت إنجازات إنتاجية سريعة بسبب آلات التوليد الجديدة ذات السعات الكبيرة، لدرجة أن أسعار الكهرباء التي قررتها لجان التنظيم كانت تؤدي إلى أرباح متزايدة. وكانت الهيئات التنظيمية في بعض الأحيان تطلب تخفيضا للأسعار، وربما قامت شركات المنافع ابتداء بعمل هذا التخفيض. ولكن مع نهاية سني الستينيات بدأ التضخم يتفوق على مستوى الزيادة في الإنتاجية، ولذلك تعاضدت شركات المنافع للمطالبة بزيادة أسعارها. وعندما تزايدت سرعة

(7) For a Study of These Constraints on a Regulatory Decisions, See M.E. Porter and J.F. Sagansky", Information, Politics, and Economic Analysis: The Regulatory Decision Process in the Air Freights cases, "Public Policy, Vol. XXIV (Spring 1976), PP. 263-307.

التضخم بعد ذلك، وبعدها حصلت شركات المنافع على الزيادة التي طلبتها بموافقة اللجنة، أصبح المعدل الجديد يؤدي إلى أرباح أقل من الأرباح العادية^(٨). إن المنظمين قد فهموا المشكلة، ولكنهم أيضا عرفوا أن القادة السياسيين سيتدخلون بسرعة نيابة عن المستهلكين المتأثرين بالتضخم إذا تسببت اللجنة التنظيمية في إضافة ذلك إلى أعبائهم.

أثر التنظيم *Effects of Regulation*

لقد بدأنا هذا الباب باقتراح كون التنظيم المباشر للأعمال لضمان إنجاز سوقي مناسب بأنه البديل لوضع ثقتنا في العمليات التنافسية (التي تحت مراقبة عين سلطات مكافحة الاحتكار). وحينما نزن آثار التنظيم، فإننا لا نحتاج إلى معرفة كيفية إنجاز الصناعات المقننة بحس مطلق، وإنما نحتاج إلى معرفة هل ستعمل بشكل أفضل أو أسوأ فيما لو كانت غير مقننة وفي سوق ذي عمليات تنافسية؟ لقد أجرى الاقتصاديون في الآونة الأخيرة الكثير من البحوث عن الصناعات المقننة، وكانت نتائج هذه البحوث متشائمة إلى درجة كبيرة بشأن مدى قدرة التنظيم على تحسين الإنجاز السوقي.

إن الإنجاز السوقي يجب أن يتم تقييمه لكل صناعة على حدة، ونحن بدورنا سنختبر هنا بعضا من الصناعات المقننة. إن شركات الطاقة الكهربائية تقترب من استيفاء المفهوم الهيكلي للاحتكار الطبيعي، وربما نتوقع أن يكون إنجازها السوقي أفضل عند تنظيمها مقارنة بأي قطاع آخر. ومن السهل

(8) Paul L. Joskow, "Inflation and Environmental Concern: Structural Change in the Process of Public Utility Price Regulation," *Journal of Law and Economics*, Vol. XV11 (October, 1974), PP. 201 - 277

اختبار هذا الأمر وذلك بمقارنة إنجاز شركات المنافع الكهربائية بين الولايات الخاضعة للتنظيم وغير الخاضعة للتنظيم، حيث لم تطبق كل الولايات هذه التنظيمات في الوقت نفسه. وتشير بعض الدراسات - وليس كلها - أن شركات المنافع الخاضعة للتنظيم حققت أرباحا وتقاومت أسعارا أقل من غير الخاضعة للتنظيم وذلك قبل أواخر الستينيات الميلادية^(٩). ومنذ ذلك الوقت والدلائل تشير إلى أن التنظيم يؤدي إلى خفض الأسعار إلى مستويات أقل من تكاليف شركات المنافع، وذلك بسبب نتائج التضخم والتأخير في الإجراءات التنظيمية، والشركات المقننة المشار إليها قد حققت عوائد قدرها ٤٪ في الوقت الذي كانت فيه التكلفة الحقيقية لرأس المال نحو ٧٪، ولذلك فقد أجبرت على تأجيل الاستثمارات من أجل تقليل التكاليف ومقابلة الطلبات المستقبلية على الطاقة الكهربائية. وتوجد دلائل أيضا على أن التنظيم قد أدى إلى ظهور العديد من الأنظمة الكهربائية ذات السعات الصغيرة، وإلى معدلات بطيئة في تطوير الموصلات الكهربائية، وإلى مولدات جملة ذات سعات كبيرة لتوليد الكهرباء. وعلى هذا فالتنظيم ربما يكون قد أدى إلى رفع تكلفة الكهرباء إلى مستويات أعلى من الحد الأدنى الممكن للتكاليف. ولا نستطيع بناء على ذلك القول بأن التنظيم كان مفيدا بشكل واضح.

هل يجب إذا أن ندفع الطاقة الكهربائية إلى خارج عربة التنظيم؟ إن الاقتصاديين متشككون في كون تحرير الطاقة الكهربائية من التنظيم مفيدا.

(9) The Evidence is Summarized by Louis De Alessi, "An Economic Analysis of Government Ownership and Regulation: Theory and the Evidence From the Electric Power Industry," Public Choice, Vol. XIX (Fall, 1974), PP. 12-22, Almarin Phillips, ed., Promoting Competition in Regulated Markets (Washington, DC: Brookings Institution, 1975), Chaps, 5,6.

أضف إلى ذلك أن الأنظمة التوزيعية المحلية لمنافع الكهرباء ما تزال محتكرة احتكارا طبيعيا، ومن ثم فإن تحريرها من التنظيم ليس مثار تساؤل. وما يمكن أن يكون مجديا هو فصل وحدات توليد الكهرباء عن شبكات التوزيع، لإيجاد سوق جملة ذي باع طويل تساوم فيه أنظمة توزيع الكهرباء المقننة عارضي الطاقة الكهربائية من المنشآت المنتجة غير المقننة. ولكن مثل سوق الجملة هذا ليس بالضرورة أن يكون إنجازا حسنا. فقد يواجه موزع معين بائعين ذوي تركيز سوقي معتدل، وبذلك يمكن أن تظهر المشكلة القديمة للاحتكار. بالإضافة إلى ذلك، فالطاقة الكهربائية تنتج وتستهلك في الوقت نفسه، ولا يبدو جليا أن الإشارات السوقية يمكنها أن تضمن بشكل مثالي أن يكون مجموع الطلب تتم تلبية من خلال أكفا مجموعة من المنشآت الإنتاجية^(١٠).

والنقل الجوي هو أحد القطاعات الأخرى الذي استحوذ إنجازا في ظل التنظيم على تمحيص محكم، ولدينا الآن دلائل مؤكدة عن النية في إخراجه من إطار التنظيم. لقد كان الأثر الرئيسي للتنظيم هو جعل الأسعار لخطوط السفر بين المناطق الأكثر رواجاً وكثافة في الطلب أعلى مما يجب. ولكن الخطوط الجوية لم تحقق أرباحاً إضافية من هذه الإيرادات، ويرجع ذلك جزئياً إلى التوازنات التي أحدثتها المنافسة غير السعوية. ولقد أدى التنظيم إلى عدم كفاءات أخرى. حيث أجبر الخطوط الجوية للتحويل إلى نمط تاريخي ولخطوط سفر محددة تربط بين مدن مختلفة، على الرغم من أن هيكل خطوط السفر هذه كان ينبغي أن يعاد تشكيلها في إطار التطور السريع في الطائرات

(10) Paul L. Jaskow and Richard Schmalensee, Markets for Power (Cambridge, MA: MIT Press, 1983).

التجارية. ولقد أدى التحرير القائم للخطوط الجوية من التنظيم إلى دفع الخطوط الجوية القائمة للتوسع في خطوط سفر جديدة، فجلب مزيدا من المنافسة لأسواق خطوط السفر المزدوجة بين المدن، وهذا بدوره أدى إلى جعل الناقلين أكثر ترشيدا لعملياتهم. كذلك دخل ناقلون جدد بأسعار أقل من أسعار المنشآت التي كانت تحت التنظيم والتي كان موظفوها (كما تبين لاحقا) يحصلون على أرباح كبيرة في شكل أجور تتجاوز متوسط أجور السوق. ونتيجة لذلك انخفضت الأسعار في الأسواق الأكبر بشكل عال نسبة للتكاليف التشغيلية لهذه الخطوط. فمتوسط الأسعار كان ١٠٠٪ من السعر السائد الذي استخدمته هيئة الطيران المدني Civil Aeronautics Board عام ١٩٧٥م، أي قبل التحرر من التنظيم، ولكن مع حلول عام ١٩٨٠م انخفضت هذه الأسعار إلى ٧٣٪ من ذلك السعر (معدلة على أساس تكلفة عام ١٩٨٠م) (١١).

أما الهيكل السوقي لصناعة ناقلات الطرق السريعة فقد كان حرا من الاحتكار الطبيعي. وكانت لديه اقتصاديات سعة محدودة، وكثافة رأس مال منخفضة، ودخول سهل، مع إمكانية كاملة لانتقال الشركات من سوق جغرافي إلى آخر، وعدم تمييز في المنتج.. إلخ. وفي الواقع كان يتوافق هيكله إلى حد كبير مع المتطلبات الكلاسيكية لسوق المنافسة الخالصة. ولم يصب أحد بالدهشة عندما دخل سوق الناقلات تحت طائلة التنظيم في الثلاثينيات الميلادية لأن تكلفة النقل فيه كانت أقل من تكلفة النقل بالسكك الحديدية الخاضعة للتنظيم. إننا نتوقع أن يؤدي التنظيم إلى سوء الإنجاز، وهو بالفعل

(11) Theodore H. Keeler "The Revolution in Airline Regulation," Case Studies in Regulation: Revolution and Reform, Leonard W. Weiss and Michael W. Klass, eds. (Boston: Little, Brown, 1981), Chap. 2.

قد أدى إلى ذلك. حيث قيدت وكالة التجارة بين الولايات شركات نقل الشاحنات بأن تقوم بنقل مدى محدود من السلع وذلك بين خطوط سفر محددة، وغالبا ما تمنعها من خدمة مناطق وسيطة أو تجبرها على استخدام طرق غير مباشرة. للأسباب السابقة، كانت كثيرا ما تعود هذه الشاحنات فارغة. هذه المتطلبات أدت إلى زيادة تكاليف الصناعة إلى مستوى بعيد عن حد التكلفة الأدنى الممكن. لقد بدأ إخراج صناعة نقل الشاحنات من التنظيم عام ١٩٧٨م وتم تأكيده قانونيا عام ١٩٨٠م. ومع حلول عام ١٩٨٣م انخفض سعر النقل بالشاحنات بنسبة ٢٥٪، وفي حالة الحمولة الأقل بنسبة ١١٪. ولا يوجد شاهد على أن الخدمة للمجتمعات الصغرى قد تدهورت - حيث كانت هذه أحد الآثار التي كان يخشى من وقوعها قبل تحرر هذه الصناعة من التنظيم. ولقد قام قانون عام ١٩٨٠م بتحرير كثير من أسعار السكك الحديدية المتنافسة من التنظيم، وأظهر ذلك انخفاضا في الأسعار أقل بلغ نحو ٧٪^(١٢). إن من المهم أن نتمعن في سوء توزيع الموارد في صناعة السكك الحديدية والشاحنات في وقت واحد، لأنهما يتنافسان بشكل كبير على أعمال الشحن المتاحة. فجعل أحد القطاعين تنافسيا في الوقت الذي تكون فيه أسعار النقل في القطاع الآخر مقننة يمكن أن يتسبب في نيل القطاع الآخر لأغلب أعمال الشحن في الصناعة^(١٣).

(12) Thomas G. Moor, "Rail and Truck Reform The Record So Far," Regulation, Vol. V11 (November/ December, 1983), PP 33-41.

(13) Ann F. Friedlander, "Equity, Efficiency, and Regulation in the Rail and Trucking Industries," Case Studies in Regulation: Revolution and Reform, Leonard W. Weiss and Michael W. Klass, eds. (Boston: Little, Brown, 1981), Chapter. 4.

The New Regulation and Industrial Organization

إن التنظيم الاجتماعي الجديد الذي بدأ منذ الستينيات ، لم يؤد إلى تنظيم الأسواق بشكل أفضل مما فعله التنظيم القديم. ويمكننا أن نسمي بعضاً من حالات فشل السوق لتقوم بشرح القرارات العامة التي أدت إلى إيجاد هذا التنظيم. فتنظيمات التلوث البيئي (وكالة حماية البيئة) وسلامة المركبات (وزارة النقل) تستند إلى "عدم الوفورات الاقتصادية الخارجية External Diseconomies". والمصنع الذي يتخلص من الفضلات الملوثة في أحد الأنهر لا يأخذ في اعتباره الأضرار التي يسببها للناس الذين يعيشون ناحية مصب النهر. كما أن سائق المركبة غير المأمونة قد قدر الاحتمالات التي ربما تقع له ، وبكامل إرادته ، لكنه لا يعطي اكتراثاً لأناس قد يتسبب في إحداث جراح لهم في حالة وقوع حادث. وهناك فشل سوقي آخر وراء بعض أنواع التنظيم الجديد ألا وهو شح توافر المعلومات المكلفة والمؤثرة Impacted Information. فليس لدى المستهلك وسائل سهلة ورخيصة ليزن أو يقدر مدى سلامة الأدوات المنزلية أو الأدوية التي يشتريها، وقد لا يكون المصنع بالضرورة راغباً في التنزل إلى مستوى المستهلك لتوضيح المخاطر التي تحويها هذه السلع. ووكالة سلامة المنتجات الاستهلاكية تقوم بإصدار مقاييس محددة للتصاميم، والإنشاءات، والجودة.. وغيرها وذلك لكثير من السلع الاستهلاكية، كما تقوم إدارة الغذاء والدواء (F.D.A) بتنظيم عملية إدخال أدوية جديدة.

وهذه التفسيرات الاقتصادية للتنظيمات الجديدة، إذا كانت فعلا هي التفسيرات الصحيحة، لا تستنبط مباشرة من النماذج المستخدمة في هذا الكتاب. (قارن مفهوم الاحتكار الطبيعي)، ولكن التنظيم الجديد يتداخل ويتفاعل مع الهياكل السوقية، ومن ثم ستساعدنا الأدوات التي نستخدمها في فهم أسبابه وآثاره. خذ على سبيل المثال المسؤولية التي تقع على عاتق إدارة الغذاء والدواء في إقرار دواء جديد. حيث تقوم هذه الإدارة بمراقبة كامل المراحل التي يتم فيها اختبار هذا الدواء أولا على الحيوانات، وبعد ذلك على أعضاء بشرية، للتأكد من أن الدواء مأمون ولا يسبب آثارا جانبية كبيرة. ومنذ عام ١٩٦٢م بدأت إدارة الغذاء والدواء في تحديد فعالية الدواء، وأخذت تطالب ببرهان أنه ليس فقط مأمونا ولكن أيضا فيه الفوائد الإيجابية التي تدعيها الشركات الصانعة. وفي الواقع نجد أن السياسة العامة تحل التنظيم محل تمييز المنتجات ومشكلاتها، كما وصفت في الباب الثاني. والعامة (سواء الأطباء أو المرضى) ليست لديهم القدرة على تقييم الدواء دون استخدامه في الواقع. ومن الحلول أن يقوم مصنعو الدواء بالوقوف وراء علاماتهم التجارية، مميزين منتجاتهم بوضع سمعتهم في هذه المنتجات. والمستخدم الذي لا يستطيع الحكم على سلامة وفعالية الدواء حينئذ يمكنه أن يجعل من الإعلانات التي يروجها المنتج والعلامة التجارية كإشارات على جودة الدواء. وعملية إجازة المنتج من قبل إدارة الغذاء والدواء حينئذ قد تأخذ في اعتبارها عملية الإشارات غير المباشرة هذه، كإحباطات التي يمكن أن تجلبها للمستهلكين، والدعاية والموارد المشجعة للمبيعات التي تستخدمها.

مفاهيم الهيكل السوقي تساعد أيضا في تحليل آثار التنظيم الجديد. وأساليب الاختبار التي تتبعها إدارة الغذاء والدواء تؤدي إلى تأخير تطوير الأدوية الجديدة وأيضا تزيد التكاليف والمخاطر التي تواجه مصنعي الأدوية. ومعظم الباحثين استخلصوا أن تنظيم إدارة الغذاء والدواء أسهم في إبطاء معدل إدخال أدوية جديدة، والتي أصبحت في معظم الأحيان متاحة في بلاد أخرى قبل استخدامها في الولايات المتحدة بزمن طويل. وأساليب الإقرار المكلفة وذات المخاطر أيضا تغير هيكل سوق الأدوية. وبسبب هذه المخاطر المتزايدة، يستفيد صانع الأدوية الأكبر من تقديم توليفة متنوعة من المنتجات. وتستطيع المنشأة الكبيرة بشكل أكفأ توزيع التكاليف الثقيلة لمشروع يفشل في كسب الموافقة أو الإقرار على غيره من المشاريع، ولعل هذا يكون وراء السبب في زيادة التركيز في صناعة الأدوية^(١٤).

وآثار التركيز على الهياكل السوقية نفسها تنتج من تقنين تلوث الصناعة. فالاستراتيجية المطبقة لتنظيف البيئة ركزت على مطالبة الشركات بتغيير تقنية عملياتها الإنتاجية لوقف أو خفض تلويثها للهواء والماء بدرجة كبيرة. وهذه التقنيات المقللة للتلوث، كما يظهر، مكثفة لرأس المال وتخضع لاقتصاديات السعة. ولذلك فإن التحكم في التلوث يؤدي إلى زيادة متوسط التكاليف للوحدة لكل المشاريع، ولكن بنسبة أعلى في المشاريع الصغيرة عنها في المشاريع الكبيرة. وبغض النظر عن كون الصناعة تنافسية أو احتكارية، فإن التحكم في التلوث سيتسبب في زيادة أسعار منتجاتها، وفي انخفاض الطلب

(14) See Henry G. Grobowski, Drug Regulation and Innovation: Empirical Evidence and Policy Options (Washington, DC: American Enterprise Institute, 1976).

عليها، وفي خروج بعض الوحدات افتراضا من الصناعة، بدءا بالوحدات الصغيرة. لذلك سيصبح تركيز البائعين أعلى من ذي قبل - وربما يكون أعلى بشكل معنوي^(١٥).

المؤسسة العامة Public Enterprise

إذا لم تكن سياسة مكافحة الاحتكار دائما مناسبة، والتنظيم المباشر له صعوباته في قيادة إنجاز سوقي جيد، فلماذا لا نؤمّم؟ إن المؤسسات العامة ومنذ أمد طويل موضوع جدل وبالذات حول المبادئ العامة "للاستراكية مقابل الرأسمالية". ولكن التحدي الحقيقي للرأسمالية، وخاصة من وجهة نظر هؤلاء الذين ينتمون إلى المعسكر الماركسي تبنى على اعتبارات توزيع الدخل الشخصية وعلى علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، وليس على الإنجاز السوقي لسوق معين للسلع والخدمات. لكننا هنا ينصب اهتمامنا على الإنجاز السوقي. أو ماذا يمكن أن نتوقع من المؤسسات العامة؟ وما الذي نحصل عليه منها في الواقع؟

ربما يفترض طالب مبتدئ يدرس الاقتصاد الأمريكي أن المؤسسات العامة هي مسألة تساؤل أكاديمي بحثت في هذه القلعة الرأسمالية. إلا أننا نؤكد أن المؤسسات العامة تعد مهمة في قطاعات رئيسية من الاقتصاد، كخدمة البريد، وخدمات المياه والصرف، والمواصلات ومنافع الكهرباء والغاز المحلية في كثير من المناطق الحضرية، ومثل ذلك هيئة The Tennessee Valley Authority، والآن Canrail في قطاع السكك

(15) Robert A. Leone, ed. Environmental Controls: The Impact on Industry (Lexington, MA: Lexington Books, D.C. Health, 1976).

الحديدية. وفي الواقع نجد أن نحو ١٥٪ من العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية يعملون في القطاع العام (كل التوظيف الحكومي، وليس فقط مؤسسات الأعمال الحكومية)، وهذا أكثر منه في ألمانيا الغربية (٩٪)، أو اليابان (١٠٪)، أو سويسرا (١١٪). وفي البلاد ذات العمالة الأكثر في القطاع العام، نلاحظ أن هناك تدرجا سلسا بين الدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية، ففي فرنسا (١٧٪)، والسويد (٢٠٪)، والمملكة المتحدة (٢٥٪)، ويوغوسلافيا (٣٠٪)، وفنلندا (٣٤٪)، وبولندا (٤٨٪).. إلخ.^(١٦) والتساؤل في موضوع المؤسسات العامة ربما يكون أكثر غموضا، أو أكثر تشابها من بلد إلى آخر، عما قد تبديه النظرة الأولية.

تتوزع المؤسسات العامة بالطريقة نفسها بين القطاعات في الاقتصادات الصناعية الغربية، هذا على الرغم من التنوع الكبير فيما بينها. وهي أكثر شيوعا في القطاعات التي تنتج ما يعده الناس ضروريا من ضروريات الحياة - كالماء، والكهرباء،.. إلخ. وهي شائعة أيضا في القطاعات التي تتضمن منتجاتها اقتصاديات أو عدم اقتصاديات خارجية - كالإذاعة، ومناجم الفحم. وتظهر أيضا في العمليات ذات الحجم الكبير وذات المخاطر العالية - كإكتشاف الزيت الخام وتطويره، والطاقة النووية. ومثلها في ذلك مثل التنظيم المباشر، تظهر هذه المؤسسات في الصناعات التي تكون عرضة للتصادم مع مصالح الأقليات - كالسكك الحديدية، ومناجم الفحم. وبين الصناعات التحويلية في الدول الأوروبية تبدو هذه المؤسسات بشكل أكبر في الصناعات

(16) The data pertain to years around 1960 and are taken from Forderic L. Pryor, Property and Industrial Organization in Communist and Capitalist Nations (Bloomington: Indiana University Press, 1973) PP. 46-47.

الأقدم المكثفة لرأس المال، وخاصة التي تتسم شركاتها بالحجم الكبير. وهذه القائمة تمنحنا بعض الأصدقاء للتفسيرات التي ذكرناها سابقا والتي خلف الأسباب في اختيار السياسة العامة لها لتنظيمها المباشر - كالفشل السوقي، وتعارض اهتمامات جماعات المصالح، وما شابه ذلك.

Behavior of Public Enterprises سلوك المؤسسات العامة

حتى يمكننا دراسة المؤسسات العامة فإننا نحتاج إلى إطار من التفكير يمكننا من معرفة سلوكها. فهي بشكل عام منظمة بشكل يشابه وحدات الأعمال في القطاع الخاص باستثناء أن الحكومة تملك رأسمالها الخاص. وأسهم رأسمالها هذه قد لا تكون في شكل شهادات ورقية، ومع ذلك فالحكومة تأخذ على عاتقها دور مالك الأسهم، لأنها يجب أن تعوض أي خسائر يمكن أن تقع فيها المؤسسة العامة، كما يمكنها أن تستولي على أي فوائض إذا اختارت ذلك. وقد تحصل المؤسسة العامة على بعض التوجيهات من الحكومة حول سياساتها، ولكنها في العادة تتمتع بقدر كبير من الاستقلال.

وإذا طلب من إدارة المؤسسة العامة أن تقوم فقط بخدمة "المصالح العامة"، فقد تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية حول اختيار الأهداف التي تقوم باتباعها. وهي في هذا مثل الشركة الخاصة الكبيرة التي ينتشر حاملو أسهمها انتشارا واسعا (انظر الباب الأول)، وقد يختار مديروها أن يقرروا توجهات الشركة حسب رغباتهم. وقد تكون إحدى هذه الرغبات التي تم اقتراحها هو أن تعظم المؤسسة العامة فرصها في البقاء وكذا الاستقلال من التدخلات الخارجية. وهذا التوضيح البسيط يسمح لنا بتطوير بعض التنبؤات حول كيفية سلوك المؤسسة العامة. تأمل مثلا الأسئلة التالية:

(١) ما معدل الربح التي ترغب المؤسسة العامة في تحقيقه؟ بالتأكيد ستحصل وحدات الأعمال في القطاع العام على دعم سياسي من العملاء من خلال طرح سلعها وخدماتها بأسعار منخفضة. ولذلك لا نتوقع أن تحصل المؤسسة العامة على أرباح زائدة، لأنها تخلت عن ذلك في سبيل الحصول على الدعم السياسي. وبالمنطق نفسه لا نتوقع أن المؤسسة العامة ستختار الوقوع في خسائر دائمة. لأن ذلك سيدفعها للذهاب إلى الحكومة من أجل المساعدة المالية، وهذا بالتأكيد سيؤثر في استقلاليتها. ومن هنا فإن المؤسسات العامة ستميل إلى البحث عن معدل عادي للربح. ومن النادر فيما يبدو أن تسعى المؤسسات العامة إلى تحقيق أرباح زائدة إلا إذا كانت قد انشئت لتكون وسيلة أو وعاء للضراب (كمحلات المشروبات الروحية Liquor Stores في الولايات المتحدة، ومؤسسات التبغ الاحتكارية في فرنسا واليابان). والمؤسسات العامة في بعض الأحيان قد تحقق خسائر كبيرة، إلا أن ذلك غالبا سيكون مصحوبا بآثار متوقعة كأن تقع الحكومة في شرك دفع مساعدات عالية لها، وكذا وضع قواعد تشغيلية أكثر إحكاما على إدارتها. وكثير من المؤسسات العامة الأوروبية لم تدفع أي فوائد على رأس المال الخاص الذي حصلت عليه من الحكومة لسنوات طويلة، ولكن الحكومات أخيرا عرفت أن رأس المال هذا له تكلفة فرصة بديلة، وأجبرت مؤسساتها على تبرير استخدامه من خلال دفع فوائد عليه.

(٢) هل تتبنى المؤسسة العامة تفرقة سعرية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تعتمد على كيفية تأثير الدعم السياسي للمؤسسة على علاقاتها مع

المجموعات المختلفة من عملائها. فنتوقع أن تحصل على أسعار أعلى من الذين لا يدلون بأصواتهم في الانتخابات مقارنة بأولئك الذين يدلون بأصواتهم. وعلى سبيل المثال ربما تطلب شركات منافع الكهرباء المحلية أسعاراً أعلى من العملاء الذين ينشطون في دائرة سياسية أخرى. ولكن عموماً هناك ما يبرر التوقع بأن تتجنب المؤسسة العامة مقاضاة الناس بأسعار مختلفة وأن تلجأ بدلاً من ذلك إلى استخدام هيكل سعري بسيط، ولذلك فإن التفرقة السعرية لصالح مجموعة من العملاء قد تكلف أكثر عند تطبيقها في الواقع. ومقاضاة السعر نفسه من الجميع قد يبدو أمراً أكثر عدالة، وهو دافع إلى تحسين الدعم السياسي. وإلى جانب ذلك فلو انخفضت تكلفة تقديم الخدمة إلى مجموعة معينة من العملاء، فلربما حصلت المؤسسة العامة على دعم سياسي أكثر من هذا التطوير في خفض التكلفة؛ وذلك بنشر منافعها من انخفاض التكلفة على مجموعات مختلفة من العملاء. كما يحصل لمكتب البريد الذي يتقاضى السعر نفسه لتسليم خطاب إلى مواقع ريفية بعيدة مقارنة بعنوان واضح في أحد المدن، رغم أن الأول يكلفها أكثر.

(٣) هل تدني المؤسسة العامة تكلفتها إلى الحد الأدنى؟ إنها بلا شك ترغب في تحقيق أقل تكلفة، لأن أي انخفاض في التكلفة يمكن أن تستفيد منه في تحقيق مزيد من الدعم السياسي من زبائنهم. ومع ذلك فإن هذه النتيجة قد لا تبقى صحيحة إذا كانت مدفوعاتها للمدخلات تعد مصدراً من مصادر الدعم السياسي لها. ثم إن موظفي المؤسسة العامة هم ناخبون، وقد يمثلون كذلك أحد جماعات المصالح، ومن ثم فإن دفع أجور أعلى من

الأجور السوقية لهم قد يؤدي إلى حصول المؤسسة العامة على دعمهم السياسي. وحينما عانت الدول الأوروبية من نسبة بطالة عالية في العقد الماضي تحملت الكثير من مؤسساتها العامة آثار دفع مخصصات عمالتها المبالغ فيها. ويمكن لمصنعي المدخلات الإنتاجية المحليين، التي تستخدم منتجاتهم المؤسسة العامة، إعطاء الدعم السياسي لها في حين لا يستطيع المصنعون الأجانب عمل ذلك، ولذا يمكننا أن نتوقع أن تتخلى المؤسسات العامة عن هذه المدخلات المستوردة حتى ولو كانت أرخص. وهذا التفضيل للعارضين المحليين قد أدى إلى تضخم التكاليف في بعض الخطوط الجوية الأوروبية وشركات الاتصالات.

وهذه التوقعات التي أشرنا إليها تتضمن تطبيقات متداخلة لإنجاز المؤسسات العامة. فلا نتوقع أن تتصرف المؤسسة العامة كمؤسسة احتكارية إلا في حالة البيع إلى مجموعة ليس لها أي قوة سياسية، كما قد تتقاضى المؤسسة العامة أسعاراً منخفضة جداً لمنتجاتها، فيدفعها إلى توظيف موارد إنتاجية كثيرة. وعدم توجه المؤسسات العامة لاستخدام التفرقة السعرية يعد نقطة مضيئة أخرى، إلى حد ما بطبيعة الحال، لكن المؤسسات العامة تميل أيضاً لأن تتقاضى أسعاراً متماثلة من أولئك العملاء الذين يكلفونها أكثر عند تقديم الخدمة لهم مقارنة بغيرهم غير المكلفين، وهذا في حد ذاته يعد تفرقة سعرية. وأخيراً فقد تضحي المؤسسة العامة بتكلفة مدخلات منخفضة لكي تحصل على مزيد من الدعم السياسي^(١٧).

(17) The Ideas Presented are Developed by Baldwin, The Regulatory Agency, Part 11, Sam Peltzman "Pricing in Public and Private Enterprises: Electric Utilities in the United States," Journal of Law and Economics, Vol.XIV (April, 1971), PP.

هذا النموذج البسيط لسلوك المؤسسة العامة ربما أصابنا بالدهشة لوضوحه أو ربما لعدم وضوحه التام. فلماذا لا يجوز لنا أن نفترض ببساطة أن المؤسسات العامة ستفعل الأفضل للرفاهية الاقتصادية العامة؟ ومن ناحية أخرى، لماذا لا يجوز لنا أن نستنتج أن الحكومة أقل كفاءة من وحدات الأعمال الخاصة بسبب غياب حافز الربح؟ إن نقطة التحليل المهمة هنا أن نبين أن النظرة (لتجمعات اليسار واليمين السياسي، على الترتيب) التي وراء هذه التساؤلات قد بسطت بشكل مبالغ فيه. إن دعم الرفاهية الاقتصادية العامة ليست هدفا تشغيليا لمدير المؤسسة العامة الذي يعمل في بيئة مجموعة أصحاب المصالح الخاصة، وهذه حقيقة ضمنية معروفة داخل ترتيبات المؤسسة وعادة تعمل على عزل المؤسسات العامة عن الضغوطات التي تجلبها لنفسها عند انخراطها في السياسة المتغيرة من يوم إلى آخر. وبالمثل، إذا لم يكن حافز الربح من أجل الكفاءة سائدا وبشكل مستمر في سلوك إدارة المؤسسة العامة، فهو أيضا لن يسود على الحوافز في إدارة شركة كبيرة لها قوة سوقية وصاحبه انتشار واسع لحملة أسهمها. ولهذا فقد يكون منهجنا البسيط في عرض سلوك المؤسسة العامة أقل بساطة مما تقدمه الأفكار العلمية الأخرى المنافسة.

إنجاز المؤسسات العامة Performance of Public Enterprises

هل يكون إنجاز المؤسسة العامة أفضل من إنجاز الشركة الخاصة التي تقوم بالنشاط نفسه وتخضع للتنظيم المباشر؟ أو أنها أفضل من الشركات الخاصة التي تخضع لقوانين مكافحة الاحتكار؟ إننا نحتاج إلى إجابات على هذه الأسئلة لأجل أن نقوم بالاختيار الأمثل للسياسات العامة. من سوء الحظ أن

التحقق من هذا الأمر في غاية الصعوبة. فالدراسات الكثيرة عن المؤسسات العامة، وخاصة تلك الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، توضح شعورا بوجود اختلافات كبيرة. فغالبا ما تعمل المؤسسات العامة في أوضاع سوقية تحتوي على عناصر "الاحتكار الطبيعي" ومن ثم فإن باستطاعتها أن تسلك سلوكا متفاوتا في الحدود التي تسمح بها قوى السوق. وسيظهر في سلوكها كل الآثار للحوادث التاريخية التي أدت إلى نشوئها أو تأميمها. وأخيرا ستنعكس عليها كل القيم السياسية وآثار قوة المؤسسات الحكومية للدولة التي تعمل فيها هذه المؤسسة. والأفكار العامة التي سنذكرها في الأسطر التالية هي من باب المحاولات التوضيحية البسيطة^(١٨).

إن المؤسسات العامة التي تظهر أحسن السجلات هي تلك التي تقوم بأنشطة تخضع للاحتكار الطبيعي والفشل السوقي. فهئية الكهرباء القومية الفرنسية حصلت على درجات جيدة فيما يتعلق بخططها الفنية المتقدمة وعلى ممارساتها السعرية. وهي أيضا قد تعرفت على مزايا الشبكة القومية المتكاملة لمصادر الطاقة المترابطة، وهي الشبكة التي تم عملها بشكل أكثر تعقيدا لصالح صناعة الطاقة الأمريكية والتي عانت من التجزئة المستمرة وقد شارك التنظيم أحيانا في إحداثها. ومثال آخر هو هيئة الفحم القومية البريطانية، إذ واجهت

(18) The Following Studies are helpful, in addition to those already Cited, Wolfgang Friedman and J.F. Garner, eds, Government Enterprise: A Comparative Study (New York: Columbia University Press, 1970), Richard Pryke, Public Enterprise in Practice (London: Mac Gibbon University Press, 1971), William G. Shepherd et. al., Public Enterprise Economic Analysis in Theory and Practice (Lexington, MA: Lexington Books, D.C. Heath, 1976), Part 11, Chris Harlow, Innovation and Productivity Under Nationalization (London: George Allen and Unwin, 1977).

مهمة خفض عدد مناجم الفحم غير الكفؤة، وتقليل التكلفة البشرية لعمال المناجم الذين أبعدها عن العمل.

والصورة الأكثر خلطا أظهرتها المؤسسات العامة الكبيرة التي تعمل في الصناعات التحويلية، والتي تتنافس مع منشآت أخرى من محتكري القلعة، وهذه الحالات معروفة في قطاع صناعات البترول والسيارات والصلب والصناعات الكيماوية. وبعض هذه الصناعات كانت مغامرة جدا ولديها رغبة في مواجهة مخاطر عالية وحققت بذلك نتائج رائعة لمنتجها وكانت اكتشافاتها التقنية أمرا غير نادر الحدوث. ورغم ذلك، فقد قامت المؤسسات العامة ذات السيادة بوضع العديد من اختراعاتها في سلة واحدة، وغالبا ما يكون ذلك بالمرهنة على أحد أنواع التقنية وإبعاد التقنية المنافسة لها من الساحة. وهناك حالات ظاهرة قامت فيها بعض المؤسسات ببناء إمبراطورية ضخمة دون منفعة عامة ظاهرة منها. وقد كان لمنافسي القلعة من مؤسسات القطاع العام في العادة تعاون كبير مع منافسيهم في القطاع الخاص، مروجين أو على الأقل متعاونين مع إدارات اتفاقات الكارتل ومستخدمين سلطة الحكومة في صد منافسة الواردات. إن القصور في المقدرة التنافسية في بعض الحالات عند بعض المؤسسات العامة راجع إلى أن لديها تكلفة أعلى نسبيا من منافسيها في القطاع الخاص (لأنها، على سبيل المثال، تمنع من طرد العمال الذين يزيدون عن حاجتها). وأيضا من الحقائق المعروفة أن حكومات الدول الغربية الرئيسية لا تشجع مؤسساتها العامة لأن تكون عرضة للمنافسة الحادة في قطاع الصناعات التحويلية المتميزة باحتكار القلعة.

إذا ما أفضل سياسة عامة للحصول على إنجاز سوقي جيد ؟ العبارة الوحيدة الأكثر حيطة فيما يبدو أنه : لا توجد طريقة نعدّها الأفضل لكل الهياكل السوقية والبيئات السياسية. وربما في المستقبل نكون قادرين على استخدام بيانات عن الهيكل السوقي ، ليس فقط للتوقع بإنجاز صناعة ما ، ولكن أيضا للتكهن بنوع البيئة السياسية التي تكون فيها قادرة على إعطاء أفضل إنجاز سوقي.

ملخص Summary

تخضع الشركات في بعض الصناعات إلى التنظيم المباشر لأسعارها وبعض شروط مبيعاتها ، والدخول إلى مجال صناعاتها. وتقوم كل من الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية بالأخذ على عاتقها وضع مثل هذه التنظيمات. ويحدث التنظيم المباشر نتيجة لأن الحكومة ترى أن الإنجاز السوقي ضعيف في حالات "الاحتكار الطبيعي" وحيث لا تفيد فيه قوانين مكافحة الاحتكار. وربما حدث التنظيم أيضا ليسوي الخلافات السياسية من خلال الدعم القانوني ، أو ببساطة ليفيد بعض تجمعات أصحاب المصالح المرتبطين (بالصناعة نفسها ، أو العملاء أو غيرهم من ذوي التأثير في الانتخابات). وتقع القرارات التنظيمية في بعض المشكلات عند محاولة إعطاء الحوافز الصحيحة للمنشآت تحت التنظيم. فحينما يسمح للشركات بتحقيق معدل ربح معبرا عنه بنسبة من رأسمالها المستثمر ، فقد يكون لديها الحافز لاستخدام الكثير من رأس المال. أيضا يمكن أن يسبب تنظيم الأسعار في صناعة

تنافسية مثل النقل الجوي إلى أن تدخل الشركات تحت التقنين في منافسة غير سعرية وغير كفؤة.

إن تقييم الاقتصاديين لآثار التنظيم المباشر كان تقييما سلبيا. فقد يؤدي إلى تقليل الأرباح الاحتكارية في القطاعات ذات الاحتكار الطبيعي مثل الطاقة الكهربائية، ولكن يبدو أن الكفاءة التقنية قد عانت خلال هذه العملية. وفي القطاعات الأكثر تنافسا مثل النقل الجوي وشاحنات الطرق السريعة كانت عدم الكفاءة التقنية مرتفعة جدا، والفوائد من تقييد الاحتكار، أو خفض أوجه القصور الأخرى في الإنجاز السوقي، كانت قليلة جدا.

والتنظيم الجديد أو التنظيم الاجتماعي (للصحة، والسلامة، والبيئة.. إلخ) يتناول مشكلات الفشل السوقي وليس له علاقة لصيقة بالتنظيم الصناعي. ومع ذلك فإن أسس بعض هذا التقنين تظهر علاقة قوية بمسألة تمييز المنتج ونتائجها تتضمن آثارا على الهيكل السوقي كزيادة تركيز البائعين، في بعض الحالات.

قيام المؤسسات العامة في القطاع العام يعد طريقة أخرى لضمان تحسين الإنجاز السوقي. حيث نجد في البلاد الصناعية الغربية المؤسسات العامة قائمة في صناعات المنافع العامة وفي الصناعات ذات السعات الكبيرة والمكثفة لرأس المال. وفي العادة تتمتع المؤسسات العامة بدرجة كبيرة من الاستقلال عن حكوماتها وتعطي فقط تعليمات عامة حول كيفية إدارة مهامها. وفي مثل هذه الحالات ربما يتوقع من هذه المؤسسات أن تقوم بتعظيم مستوى ولائها أو مقومات استمرار بقائها. ولعمل ذلك فإن عليها أن تسعى لتحقيق أرباح عادية (الأرباح الزائدة يمكن أن تستخدم لشراء الدعم السياسي وبالذات من العملاء

الذين يدفعون أسعاراً أقل، أما الأرباح دون العادية Subnormal فقد تجلب التدخل السياسي). وستسعى المؤسسات العامة إلى تخفيض تكاليفها ما لم تؤثر شروط شراء مدخلاتها على دعمها السياسي، ولربما توجهت إلى شراء الدعم من خلال دفع أجور أعلى لموظفيها أو تفضيل موفري مدخلاتها من المعارضين المحليين غير الأكفاء على الموردين الأجانب الأكثر كفاءة.

إن الإنجاز الحقيقي للمؤسسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها يتفاوت بدرجة كبيرة جداً، وهذا يعطينا حرية تامة في التعميم. وفي خارج الولايات المتحدة نجد المؤسسات انعاماً ذات السجل الأفضل هي تلك التي تكون في بيئة "الاحتكار الطبيعي"، مثل الطاقة الكهربائية، وتلك التي تتعامل مع مشكلات الوفورات أو عدم الوفورات الاقتصادية الخارجية. والمؤسسات العامة في الصناعات الأوروبية التحويلية لم تشتمل على قوى إيجابية لضمان إنجاز سوقي تنافسي، على الرغم من أن بعضها كان كفاً ومبدعاً.

وفي الواقع، قد نجد أننا قادرون على التوقع وبشكل علمي، من خلال معرفتنا بالهيكل السوقي لصناعة ما، وبمقدور الصناعة أن يكون لها إنجاز سوقي أفضل في ظل التنظيم المباشر، بوصفها مؤسسة عامة، أو مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص التي تخضع لقوانين مكافحة الاحتكار العامة. ومع ذلك فلدينا مؤشرات ودلائل، تشير إلى أن أيام المستقبل ستعطينا مجالاً أوسع للتوقع الأكثر دقة.

١٩٥ كشاف الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	[أ]
٢١٣ ، ١٥٣-١٥١	الابتكار، عملية الابتكار
١٩٣-١٩٢	اتحادات التجارة
٢٠٩	الاتحادات
	اتفاقات البائعين:
١٠٨ ، ١٠٢ ، ٩٧	• الالتزام بها
٢٢٠ ، ١٩٩ - ١٩٨ ، ١٨٢	• قوانين مكافحة الاحتكار
١١٥ ، ١٠٩-١٠٨	• مسببات الاتفاق
١٥٢-١٥١ ، ١١٥	• الإنجاز السوقي
١٨٧	• اقتسام السوق
١٨٨	• انتشارها
١٠٩-١٠٧	• تثبيت الأسعار
٢٣٣ ، هـ ٢٣٣	أثر أفيرش جونسون
٢٣٧ ، ٢٢٧	الاحتكار الطبيعي
	الاحتكار المطلق:
١١٨	• نفقات الإعلان
٩٨	• السلوك السوقي
٢٨	• توزيع الموارد
١٢٢-١٢١	اختيار المنتج
٢٤٣-٢٤٢	إدارة الأغذية والدواء
	الأرباح:
١٤٣-١٤١ ، ١٤٠	• الكفاءة التوزيعية
٥-٤	• معظمة الأرباح الفردية
١٠٢	• معظمة الأرباح المشتركة
٦٤	• النمو السوقي
٢٤٨	• المؤسسة العامة
١٤٢	أرباح الرياح الهابة
١٦٨	الاستثمار، ثباته

الصفحة	الموضوع
٩٢ ، ٩	استراتيجية المنشأة
١٣٩ ، ١٢٩-١٢٨	استخدامات الطاقات الإنتاجية الأسعار، تحديد:
٣٥	• المنتجات المميزة
٤٥-٤٤	• موانع الدخول
٩٨	• الاحتكار المطلق
١٠٠-٩٩	• احتكار القلة
١٠٨-١٠٧	• اتفاقات تثبيت الأسعار
١٠٤	• القواعد العامة
	الأسعار، التوازن في:
١٣١	• إخافة الداخل الجديد
١٢-١١	• المنافسة داخل الصناعة
١٠٦-١٠٥	• منحى الطلب المتتوي
٢٠٦	• قانون روبنسون باتمان
٨٩ ، ٣٥-١٢	الأسواق الإقليمية
٨٨ ، ٧٧	الأصول غير الملموسة الاعتماد المتبادل العرفي بين الشركات:
٩٩	• تعريفه
٩٠-٨٩	• الشركات متعددة الجنسية
١٢٦-١٢٥	• المنافسة على السعر والمنتج
	اقتصاديات السعة:
١٨٠-١٧٩	• التغيرات فيها
٤٦	• معوقات الدخول
٤٨	• تعدد الوحدات الإنتاجية
١٤٦ ، ٥٥-٥٤	• مشجعات المبيعات
١٤٨-١٤٧	• الكفاءة التقنية
	الاندماجات:
١٨٩-١٨٨ ، ١٨٥	• قوانين مكافحة الاحتكار
١٧٩ ، ٧٥-٧٤	• التركيز

الصفحة	الموضوع
٣٢-٣٣، ٢٠٢	أنظمة الربط
٢٠٣	أنظمة قصر التعامل

[ب]

براءة الاختراع:

١٦٣	. حجم الشركة
٢١٩	. تراخيص الاستخدام
٢١٩، ٤٥	. موانع الدخول
٢١٧-٢١٦	. تهرباتها
٢١٩	. استخدامها
١٥٨-١٥٦	البحث والتطوير

[ت]

١٠٩-١٠٨	التأمر العرفي
	التجارة الخارجية:
٢١٤	. سياسة مكافحة الاحتكار
١٧-١٦	. حدود السوق
٢٥٣، ٢٥٠	. المؤسسات العامة
١٤٧، ٩٣	تجانس البائعين
٢٣٩، ٢٣١	التحرر من التنظيم
١٩٧، ٧	تحكم اتحاد الشركات
٢١٩	الترخيص الوظيفي
	التركز:
١٤٥-١٤٤	. الكفاءة التوزيعية
١٨٥، ١٨٣-١٨٢	. قضايا مكافحة الاحتكار
٢٠٤، ١٤٦، ٦١	. تركيز المشتريين
٩١، ٢٥	. التغيرات فيه
٦٦-٦٥، ٣٤	. محدداته
١٧٠-١٦٩	. توزيع الدخل
١٦٨	. ثبات الاستثمارات
١٧-١٥	. قياسه
١٦٨-١٦٧	. ثبات المنتج

الصفحة	الموضوع
١٦٧-١٦٦	. مرونة الأسعار
٢٣٦ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٤٢	التضخم
٢١٥ ، ٢٣	التعاونيات الزراعية
٢١٠ ، ١٢٢-١٢١	تمدد الأصناف
-	التعريفات الجمركية
٥٩	. الثقلية
١٧٠	. الإرث
٧٨	. الاندماجات
	التفرقة السعرية:
٢٠٥-٢٠٤ ، ١٨٥	. قوانين مكافحة الاحتكار
٢٤٩-٢٤٨	. المؤسسة العامة
١٧٢-١٧١	التفرقة العنصرية
	التقدم:
١٦٠-١٥٨	. حجم المنشأة
١٦٠	. التركيز
١٢٦ ، ٨٧ ، ٦٣	التكاليف الثابتة
	التكامل الرأسي:
١٩٦	. قوانين مكافحة الاحتكار
٨٢-٨١	. مسبباته
٨٤-٨٣	. آثاره
٨٧-٨٦	. الشركات متعددة الجنسية
٢٤٢ ، ٢٢٦	التلوث، البيئة
	التمييز:
١١٧	. تكاليف الدعاية والإعلان
١٤٩-١٤٦ ، ١١٨	. الكفاءة التوزيعية
١٢٢ ، ٣٧ ، ٣٦-٣٥	. تفضيلات المستهلكين
٣٦-٣٥	. تعريفه
٢١١ ، ١٤٧ ، ٦٢	. أنظمة التوزيع
١٤٦ ، ١٤٥ ، ٥٦ ، ٥٣	. موانع الدخول
١٢٠-١١٧	. السلوك السوقي

الصفحة	الموضوع
٨٦ ، ٨٢ ، ٧٧	• الشركات متعددة الأسواق
٦٩ - ٤١ - ٣٨	• انتشارها
١٤٩	• الكفاءة التقنية
	تنافس القلة ، نظريته :
١٢٠ - ١١٨	• الدعاية والإعلان
١٢٤ - ١٢٢	• الإيجار
١٢٨ - ١٢٧	• المنافسة الملتزمة
١٦٩	• ثبات الاستثمار
١٠٠ - ٩٨ ، ٩٠	• الاعتماد المتبادل المعارف عليه
١١٣ - ١٠٧	• التعاون السعري
١٢٤ - ١٢٢	• سياسة المنتج
	تنظيمات السلامة :
٢٢٦	• الوظيفة
٢٤٣ ، ٢٢٦	• المنتج
	تنفيذ قوانين مكافحة الاحتكار :
٢٠١	• المعايير المزدوجة
٢١٤ - ٢١٢ ، ٢٠٦ ، ١٩٩	• تأثيراتها
٢١٢ ، ١٩٨	• العقوبات
٢١١	• المحاكمات الخاصة
	التنوع :
١٩٦	• قوانين مكافحة الاحتكار
٧٧ - ٧٦	• أسبابه
٧٩ - ٧٨	• تأثيراته
٧٨	• موانع الدخول
٨٩ - ٨٧	• الاستثمارات الأجنبية
٢٥٢	• المؤسسة العامة
١٧٠ - ١٦٩	توزيع الدخل

[ث]

الثبات:

١٦٩-١٦٧

. تكون رأس المال

١٦٧-٦٦

. إنتاج الصناعة

[ج]

١٥٥

جودة، المنتج

[ح]

١٦ ، ١٣-١١

حدود الصناعة

٢١٨-٢١٥

حقوق الملكية

٨٢-٨١

الحديد، بلوكات

[د]

الدعم المتقاطع - العرضي:

٩٣-٨٦

. الشركات متعددة الجنسية

٢٣١

. المؤسسة العامة

٢٢٩-٢٢٧

. الأهداف التنظيمية

الدعاية:

١٤٦ ، ١٤٠

. الكفاءة التوزيعية

١٥٣ ، ٥٤ ، ٥٣

. موانع الدخول

١٥٢ ، ١٢٠ ، ١٣٨

. محتوى المعلومات

١١٨ ، ١١٧

. السلوك السوقي

٨٨

. الشركات متعددة الجنسية

٤٠ ، ٣٨

. تمييز المنتج

١٨٣ ، ١٥٤

. التنظيم

١٥٤

. التأثيرات الاجتماعية

١٥٤

. الكفاءة التقنية

١٦٧

الدورة الاقتصادية

١٣٢ ، ٨٧ ، ٧٧ ، ٥٢

رأس المال، تكلفة

[ز]

٥٧ ، ٢٣

الزراعة

[س]

١٣١ ، ٤٥-٤٣	السمر الحدي
٢٤٣	سلامة المنتجات الاستهلاكية
	السلوك القهري:
١٩٨ ، ١٩١ ، ١٨٩	. قوانين مكافحة الاحتكار
١٣٢	. موانع الدخول
٧٩	. الشركات متعددة الجنسية
١٢٥ ، ١١٣	. الأهداف
١١٤-١١٣	. انتشارها
٨٢-٨١	. التكامل الرأسي
٢٤٠ ، ٢٢٦	السكة الحديد
١١-١٠ ، ٢	السوق، تعريفه
	سياسة المنتج:
١٢١ ، ١١٧ ، ٣٧	. المنتجات الميزة
٩٨	. الاحتكار المطلق
١٢٥	. المنافسة السعرية

[ش]

١٩٣ ، ١٨٧	شركة إيستمان كوداك
١٨٧	شركة انترناشونال هارفستر
١٩٣	شركة برلون شو
١١٢ ، ٦٧	شركة فورد للسيارات
١٨٩	شركة الصلب الأمريكية
٢٥٢	شركة الكهرباء الفرنسية
	الشركات متعددة الجنسية:
٨٩-٨٧ ، ٧٦-٧٥	. مسبباتها
٩٠-٨٩	. معوقات الدخول
١٤	. حدود السوق
١٢٥-١٢٤ ، ٩٠-٨٩	. السلوك السوقي
١١	شركة الهاتف والتلغراف الأمريكية

[ص]

٢٢٤ ، ١٩٢	صناعة الاتصالات
١٠٩	صناعة الأجهزة الكهربائية
٢١٩ ، ١٣٢	صناعة أجهزة الأذن
١٤٢	صناعة الإعلام
	صناعة الأدوية:
١٦٥	• التمييز
١٦٥-١٦٤	• الابتكار
٢٤٢	• التنظيم
	صناعة الألمنيوم:
٢٢٠ ، ١٩٠	• موانع الدخول
١٦٤	• الابتكار
١١	• التوازن السعري
١٨٩ ، ١٠	• هيكل الصناعة
٢١٩	صناعة آلات التصوير
٦٨	صناعة الأوميا
	صناعة البترول:
٢٠٠ ، ١٨٨-١٨٦	• مكافحة الاحتكار
٨٢	• أنظمة التوزيع
٣٥ هـ ، ١٦	صناعة البيرة
٩٠-٨٩ ، ٨٥	صناعة الجرارات
٢١٩	صناعة حاويات الحديد
٢١٠	صناعة رقائق الذرة
٢١٩	صناعة السائل الإيثيلي
	صناعة السجائر:
١٢٦-١٢٤	• الدعاية والإعلان
١٨٩ ، ١٨٨-١٨٦	• قوانين مكافحة الاحتكار
١٢٤	• تعدد الأصناف
٣٥	• التركيز
٩٠-٨٩ ، ٥٦	• موانع الدخول

الصفحة	الموضوع
	صناعة السيارات:
٦٧-٦٩ ، ٩٠	• موانع الدخول
١١٣ ، ١١٦	• التجارة الخارجية
١١٣	• تحديد السعر
٦٧ ، ٤١	• تمييز المنتج
٦٩-٦٧ ، ١٦	• الهيكل
١١٣-١١١	• التعاون العربي
٢٢٤	صناعة سيارات الأجرة
	صناعات الشاحنات:
٢٤٠	• الهيكل السوقي
٢٤٢-٢٤٠	• الإنجاز
٢٢٥	• التنظيم
٢١٩	صناعة صحنون الزجاج
	صناعة الصلب:
١٢	• المنافسة داخل الصناعة
١٥١	• الكفاءة التقنية
٨١	• التكامل الرأسي
	صناعة الطاقة الكهربائية:
٢٣٩	• التحرر من التنظيم
٢٣٩	• الإنجاز
٢٥٣-٢٥١	• المؤسسة العامة
٢٢٤	• التنظيم
	صناعة الطيران:
٢٣٤	• المنافسة غير السعرية
٢٣٩	• إنجاز الصناعة
٢٣٩ ، ٢٣٤	• التنظيم
٢	الصناعة، تعريفها
٢٣٥ ، ٢٢٤	صناعة الغاز الطبيعي
٢٠٩-٢٠٧	صناعة الكمبيوتر
١٩٩ ، ٧٣	صناعة المخابز

الصفحة	الموضوع
١٤٤	صناعة المرطبات
[ط]	
٦٥-٦٤	الطلب، نمو
٢٣٣ ، ٢٢٥	الطهران المدني
[ع]	
٢٣٢	العائد المعادل
١٦٧ ، ٨٢	المعقد طويلة المدى
٨٥-٨٣	علاقات منح الامتياز
[ق]	
٢٠٠ ، ١٨٧	قاعدة السبب
٢٠٥ ، ٢٠٣	قانون روينسون - باتمان
	قانون شيرمان:
١٨٣-١٧٩	. لمحة عنه
٢٠١-٢٠٠	. تأثيراته
١٩٩-١٩٨ ، ١٩٣-١٨٦	. تفسيراته
١٨٣-١٨١	. أحكامه
٢٠٢ ، ١٨٥-١٨٣	قانون كليتون
١٨٤	قانون ويلر - ليا آكت
١٩٣	قضية شركة بيركي فوتو ضد شركة إيستمان كوداك
٢١٠ هـ	قضية شركة كوتنتنتال تي. في ضد شركة جي. تي. إي سلفانيا
١٩٣	قضية مجموعة شركات تلكس ضد شركة IBM
٦٢	قوة المجابهة
١١١-١١٠	القيادات السمرية
[ك]	
٢٥٢ ، ١٠٩-١٠٧	الكارتل
	كهر الشركة:
٢٠٣ ، ١١٤-١١٣	. تأثيراتها
٧٦-٧٥	. انتشارها
١٦١-١٥٨	. البحث والتطوير
٧٦-٧٥	. الاتجاهات

الصفحة	الموضوع
٧٦-٧٥	. دورة رأس المال الكفاءة التقنية :
١٥٢-١٥١	. المنشأة التي يتحكم فيها مديروها
١٤٠	. قياسها
١٥٢-١٥١	. اتفاقات تثبيت الأسعار
٢٥٣-٢٤٩	. المؤسسة العامة
١٥٠-١٤٩	. اقتصاديات السعة الكفاءة التوزيعية :
١٤٠	. الدعاية والإعلان
١٤٦	. تركيز المشتريين
١٤٠-١٣٨	. مقياس عدم الكفاءة
١٤٨-١٤٦	. معوقات الدخول
١٤٥-١٤٤	. تركيز البائعين
١٤٦	. الاستراتيجيات غير المتماثلة
[ج]	
٢٢٦	لجنة الاحتياط الفيدرالية
[م]	
٣٦	المانيا الغربية
١١٢ ، ٦٨	مجموعة شركات كرايسلر
٢٠٧ ، ١٩٣	مجموعة شركات آي. بي. أم
٢٤٥	مجموعة شركات كونزيرل المخاطرة، تجنب :
٦	. مديرو الأعمال
٧٦	. التنوع
١٤٢-١٤١	. معدلات الأرباح
٢٥٣	. المؤسسة العامة
٨٢-٨١	. التكامل الرأسي
المدراء :	
٧	. التعويض
٤٥-٤٤	. التفرقة العنصرية

الصفحة	الموضوع
١٧٤-١٧٣ ، ١٥١-١٥٠ ، ٧٩-٧٧ ، ٦-٣	• البواعث
٦	• تفادي المخاطرة
	مرونة السعر:
١٦٨-١٦٦ ، ١٠٦-١٠٥	• احتكار القلّة
٢٠٦	• قانون روبنسون - باتمان
١٨٩-١٨٧	مرافعة الحكومة الفيدرالية ضد شركة أمريكان توباكو
٢٠٠ ، ١٨٩	مرافعة الحكومة الفيدرالية ضد شركة الألمنيوم الأمريكية (ALCOA)
١٩٤ هـ	مرافعة الحكومة الفيدرالية ضد سلسلة (VON'S) للسوبرماركت
١٨٩-١٨٨	مرافعة الحكومة الفيدرالية ضد شركة ستاندرد أويل
١٨٩	مرافعة الحكومة الفيدرالية ضد شركة الصلب الأمريكية
١٩٤ ، ١٩٢	مرافعة الحكومة الفيدرالية ضد شركة يونائيتدشو
	المساهمين، الأسهم:
٥	• التحكم في الشركة
١٧٠-١٦٩	• توزيع الدخل
	المعلومات:
١٥٣ ، ١٥١ ، ١٥٠-١٤٩ ، ١٢٠-١١٩ ، ٤٠	• الدعاية بوصفها مصدراً للمعلومات
١٢٠-١١٩ ، ٤١	• المشترون من الأسر
١١٣-١١٠	• السلوك السوقي
٢٠٠	• جمعيات التجارة
	معلومات الدخل:
٢١٠	• تعدد المنتجات
٢٠٣ ، ١٣٢	• أنظمة التوزيع
١٣٠	• طرائقها وأساليبها
٢٠٩-٢٠٨ ، ١٣٢	• تغيّر الموديلات
٢١٠-٢٠٨ ، ١٣٢	• أنظمة الربط
١٥١ ، ٣٦	المملكة المتحدة
	المنافسة الخالصة:
٢٢٠-٢١٨	• الابتكار
٩٧	• السلوك السوقي
٢٦	• توزيع الموارد

الصفحة	الموضوع
١٢٧-١٢٦	المنافسة الملتزمة
١٨٣	المنافسة غير العادلة
٢٤	منظمة الدول المصدرة للبترول
٦٣	موانع الخروج
	موانع الدخول:
١٤٨-١٤٧ ، ٤٥	• الكفاءة التوزيعية
٦٦	• التغيير في موانع الدخول
٦٣	• موانع الخروج
٢٤٠ ، ٢٢٤	• الغرض بوساطة الحكومة
١٦٣	• الابتكار
٤٤	• قياسها
٥٨-٥٧	• انتشارها
٢٠٤-٢٠٢ ، ٥٣-٤٤	• مصادرها
	المؤسسة العامة:
٢٤٨-٢٤٧	• السلوك
٢٥٤-٢٥١	• الإنجاز
٢٤٥	• انتشارها
	[ن]
١٦٣	نشر، الابتكار
٢٣١	نظرية الاستيلاء
١٧٣	نفور العمالة
٦	النمو، معظمة
	[هـ]
٢٥٣	هيئة الفحم الوطني
	[و]
٢٤٢ ، ٢٢٧	وفورات اقتصادية خارجية
١٨١-١٧٩	الوقف
٢٢٤	وكالة تنظيم الطاقة الفيدرالية
٢٢٦	وكالة تبادل الأوراق المالية
٢٤٢-٢٤٠ ، ٢٢٤	وكالة التجارة بين الولايات

الصفحة

الموضوع

١٨٣

وكالة التجارة الفيدرالية

٢٤٢

وكالة حماية البيئة

٢٢٥

وكالة الاتصالات الفيدرالية

[ي]

٢١٣، ١١٢

اليابان

كشاف الأسماء

الاسم

الصفحة

[A]

Adams, W. J.,	١٧ هـ
Alemson, M. A.,	١٢٤ هـ
Andrews, K. R.	٩٣ هـ
Arnold, T.,	١٨٦ هـ
Asch, P.,	١١٦ هـ

[B]

Bain, J. S.,	١٤٥ هـ، ١٣٠، ١١٦ هـ، ٥٨ هـ، ٥٦ هـ، ٥٦ هـ، ٣٠ هـ
Baldwin, J. R.,	٢٥٠ هـ، ٢٢٩ هـ
Berle, A.A.,	٥
Bradburd, R. M.,	٦٠ هـ
Brock, G. W.,	٢٠٨ هـ

[C]

Chandler, A. D.,	١٠ هـ
Comanor, W. S.,	١٦٦ هـ، ١٦١ هـ، ١٦٥ هـ، ١٤٦ هـ، ١٧٢ هـ

[D]

De Alessi, L.,	٢٣٨ هـ
Dirlam	١٠٤ هـ
Downie, J.,	١٥٢ هـ

الاسم	الصفحة
[E]	
Einhorn, H. A.,	٢٥ هـ
Elzinga, K.,	١٩٥ هـ
[F]	
Feinberg, R. M.,	١٦٨ هـ
Friedlaender, A. F.,	٢٤١ هـ
Fuller, J. G.,	١٠٩ هـ
[G]	
Galbraith, J. K.,	٦١ ، ٧ هـ
Garner, J. F.,	٢٥٢ هـ
Ghemawat, P.,	١٢٩ هـ
Greer, D. F.,	١١٩ هـ
[H]	
Hamilton, J. L.,	١٢٠ هـ
Halow, C.,	٢٥٢ هـ
Herman, E. S.	٥ هـ
Horst, T.,	٨٩ هـ
[J]	
Jarrett, J. P.,	١٢٤ هـ
Joskow, P.L.	٢٣٩ هـ ، ٢٣٧ هـ
[K]	
Kahn, A. E.,	٢١٩ هـ
Kaplan, A. D. H.,	١٠٤ هـ
Kaysen, C.,	١٣٣ هـ
Keeler, T. H.,	٢٤٠ هـ
Knickerbocker, F. T.,	١٢٤ هـ
Koller, R. H.,	١١٤ هـ
Kudrle, R. T.,	٩٠ هـ
[L]	
Lanzillotti, R. F.,	١٠٤ هـ

الاسم	الصفحة
Lieberman, M. B.,	١٢٩ هـ
Loucks, M. K.,	١٢٤ هـ
Lustgarten, S. R.,	١٤٦ هـ ، ٦١ هـ
[M]	
Mann, H. M.,	٥٨ هـ
Mansfield, E.,	١٦١ هـ
Marris, R.,	٦ هـ
Martin, W. H.,	٧٠ هـ
Means, G. C.,	٥ هـ
Moore, T. G.,	٢٤١ هـ
[N]	
Nutter, G. W.,	٢٥ هـ
[O]	
Olney, R.,	١٨٦
[P]	
Palmer, J.,	١٥١ هـ
Parker, R. C.,	١٩٩ هـ
Peltzman, S.,	٢٥٠ هـ
Phillips, A.,	٢٣٨ هـ
Porter, M. E.,	٢٣٦ هـ ، ١٥٤ هـ ، ١٤٦ هـ ، ١٣٠ هـ
Posner, R. A.,	٢٢٩ هـ
Pryke, R.,	٢٥٢ هـ
Pryor, F.L.,	٢٤٦ هـ
[R]	
Rumelt, R. P.,	٩٣ هـ
[S]	
Sands, S.,	٦٦ هـ
Scherer, F. M.	١٦٠ هـ ، ٥٠ هـ ، ٣٦ هـ ، ٣٠ هـ ، ٢٥ هـ
Schmalensee, R.,	٢٣٩ هـ
Schumpeter, J. A.,	١٥٧ هـ ، ١٥٦ هـ
Scott, J. T.,	١٢٤ هـ

الاسم	الصفحة
Seneca, J. J.,	١١٦ هـ
Shepherd, W. G.,	٢٠٠ هـ ، ١٧٢ هـ ، ٢٥٢ هـ
[S]	
Smiley, R. H.,	١٧١ هـ
Smith, R. A.	١٠٩ هـ
Steiner, P. O.,	٧٩ هـ
Stigler, G. J.,	٢٢٩ هـ
Sultan, R. G. M.	١٠٩ هـ
Swann, D. L.,	١٥٢ هـ
[T]	
Taylor, C. T.,	٢١٩ هـ
Tennant, R. B.,	٦٠ هـ
[W]	
White, L. J.,	٧٥ هـ
Williamson, O. E.,	٧ هـ
Williamson, P. J.,	٤١ هـ
Wilson, J. Q.	٢٣٠ هـ
Wilson, T. A.,	١٤٦ هـ